



Bibliotheca Alexandrina



0139928

العقائد الخيرية

في تحرير مذهب الفرقة الناجية وهم أهل
السنة والجماعة والرد على مخالفيهم
تأليف

الاستاذ الفاضل المحقق الشيخ

محمد مهدي بن حسين انصاري الحارثي

غفر الله لوالديه وللمسلمين
آمين

طبع بمطبعة دار احياء الكتب العربية
لاصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وجب وجوده بذاته ، وتنزه عن الامكان والنقص بكمال صفاته ، ونصب الدلائل العقلية والنقلية على وحدته بتدرجه وجعل آثار أسمائه في جميع مصنوعاته علامة على ارادته ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي هداانا الى العقائد الحقة ، ونهاننا عن العقائد الباطلة ، وعلى آله وأصحابه الذين هم هداة في الدين ، وهم أصحاب الخيرات السابقون في ميدان العلم واليقين ، وبعد فان أقع للطلاب حالاً وما آلاً هو المعارف الدينية والمعالم اليقينية ، سيما الاصول الدينية الاعتقادية ، اذ بها الفوز بالسعادة العظمى والكرامة الكبرى في الآخرة والأولى ، فان العقائد الحقة مهذب قلوب المكلفين عن الاخلاق الفاسدة ، وتظهر ظاهريهم وباطنيهم عن المعاصي الجلية والخفية ، وقد صنف في كل زمان كتب كثيرة فيها لبيان العقائد الحقة ، لأنه لا يخلو العالم في كل آن عن الحق والمبطل ، فالحق قد أدرج في كتابه جواب للبطل في زمانه ، ولذا اختلط في كتب الكلام أدلة العلماء باقاويل الفرق الضالة حسماً يقتضيه الزمان ، فان العمل مبني على اقتضاء الحال والآن ، مع أن الاعتقادات الحقة في جميع الشرائع مصونة عن التبدل والتغير ، لأن جميع الانبياء متفقون في الاعتقاد الحق ، وان الاختلاف بين البشرائع في مسائل الفروع والاعمال ، مع أن في العصر الاخير تجدد الافكار وتحول الاحوال وشاع فساد الاخلاق ، وكثر اتباع الأهواء وتولد عن ذلك اعتقادات باطلة ، وظهور زواج الدفاق والشقاق فلزم من تلك الاحوال تأليف كتاب يوافق اقتضاء هذا الزمان حجمه صغير ومسائله كثير ويوضح المشكلات ،

ويشتمل على جواب للعارضين والزام المخالدين ، وعلى هذا الاثر تشكّل اللجنة في دائرة المشيخة الاسلامية بأمر شيخ الاسلام نال الله مطالبه في الدنيا والآخرة وبلغ هذا الامر لعلماء المالك العثمانية بواسطة القضاة لتأليف رسالة في هذا الشأن مشتملة على مسائل مطروحة ، فالفقير المحتاج الى رحمة ربه الغنى محمد وهبي بن حسين افندي الخادمي عفا عنهما الباري ، شرع الى تحرير رسالة موافقة لاصول أهل السنة والجماعة ، وبذلك مقدرتي الى تحقيق دلائلها وتدقيق براهينها مع الاشتمال على رد الفرق الضالة القديمة والجديدة ، والزام الخصماء بعناية الهية ، وسميتها بالعقائد الخيرية ، وربتها على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة ، ومن الله التوفيق والعناية

أما المقدمة ففي بيان موضوع علم الكلام وتعريفه وغايته وبيان أصول الفرق الضالة اجمالاً فموضوع علم الكلام ذاته تعالى من حيث انه يبحث فيه عن وجوده وصفاته وأفعاله وأما مباحث النبوة وأحوال الآخرة فراجعة الى أفعاله تعالى ، وتعريفه علم يبحث فيه عن وجوده تعالى مع أفعاله وأوصافه من حيث انه يقتدر معه على اثبات (العقائد الدينية) بإيراد المحجج ودفع الشبه ومحافظته على الاصول الاعتقادية ، وغايته التخلص عن التقليد والترقي الى درجة الاستدلال والتحقيق والنيل بتصحيح الاعتقاد الى سعادة الدارين وحفظ قواعد الدين عن أن يزلها شبه البطلين ، وبناء العلوم الشرعية عليها صوناً عن افساد الزائغين ، وسمى هذا الفن كلاماً لانه يورث القدرة على ايراد الكلام الحق

وأما أصول الفرق الاسلامية فثمانية الأولى المعتزلة: وخلاصة مذهبهم وندار كلامهم أن تركب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ، فإذا مات بلا توبة فهو مخلد في النار ، وأن العباد خالقون لأفعالهم بقدرتهم الصرفة فلا تأثير بقدرة الله في أفعالهم ولا يجرى القدر فيها ، ولا نكارهم القدر سمو بالقدرية ، وورد في حقهم قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (القدرية محجوس هذه الامة) لأنهم يثبتون خالقية أنفسهم ، فإزعم مشاركتهم للمجوس في اثبات الشريك له تعالى في الخلقية ، وأنهم يقولون بوجود خلق الاصلح

للعباد على الله تعالى، وبنفي الصفات القديرة الزائدة على ذاته تعالى محتزين في زعمهم عن إثبات القدماء المتعددة، وأن كلام الله مخلوق محدث مركب من الحروف والأصوات وأنه تعالى غير مرئي في الآخرة، وإن الحسن والقبح عقليان وأنه يجب عليه تعالى رعاية الحكمة والصلحة في أفعاله، وهم بعد اتفاقهم على هذه الأصول المذكورة اختلفوا عشرين فرقة، ورد مذاهبهم يأتي في بيان اعتقاد أهل السنة في هذه الأمور بالتفصيل.

والثانية : من الفرق الاسلامية الشيعة، وخلاصة مذهبهم أن الامام الحق بعد رسول الله ﷺ على رضى الله عنه وبعده أولاده ولا يخرج الامامة عن أولاده الى يوم القيامة خفيًا وجليًا، وينسبون الصحابة الى الخطأ بقول امامة أبي بكر رضى الله عنه وتأخير يعة على رضى الله عنه الى زمانه وأنهم يعتقدون بالتناسخ والحلول والاتحاد، ومنهم روافض قائمهم يؤولون الشرائع موافقًا لأهوائهم وشهواتهم النفسانية، واستحوا المحرمات ورفضوا القرائض والعبادات، ومنهم البكداشية موجودة في هذا الزمان وهم ضالة مضلة يضلون ضعفاء الامة بكسوة الطريقة، ومنهم طائفة يعتقدون بجماعته تعالى ويثبتون له الحركة والسكون، والقيام والقعود وسائر أمارات الحدوث تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا، ومنهم من يقول أن القرآن ظاهرا وباطنا وإن المراد به الباطن لا الظاهر فلمعني الظاهر غير مراد والاجتهاد باستناد الظاهر باطل ويلزمهم الكفر بقولهم هذا لأن المراد بالقرآن معناه الظاهر الذي يدل عليه لسان العرب فالتكليف بالمعني الباطن غير مراد وهم اختلفوا الى اثنين وعشرين فرقة، ومذهبهم مردود باثبات الاعتقادات الحققة

الثالثة : من الفرق الاسلامية الخوارج وخلاصة مذهبهم ومدار كلامهم تخطئة على رضى الله عنه في مسألة التحكيم وتكفير من لا يعرف الاحكام الشرعية بتفاصيلها وأن الاطفال كلهم كآبائهم ايمانا وكفرا وإن مرتكب الكبيرة كافر، وأن الله يريد الخير لا الشر وهم اختلفوا الى عشرين فرقة

الرابعة : من الفرق الاسلامية المرجئة، وخلاصة مذهبهم أنهم يقولون المعصية لا تضر

مع الايمان كما لاتنفع الطاعة مع الكفر ، وأن الايمان معرفة الله مع الخضوع له والمحبة بالقلب ، فن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن ولا يضر معها ترك الطاعة وارتكاب المعصية ولا يعاقب عليها وابليس كان عارفا بالله وانما كثر بترك الخضوع له تعالى مع الاستكبار ، وهم افرقوا الى خمس فرق .

الفرقة الخامسة : النجارية وهم موافقون لأهل السنة في مسئلة خالقيته تعالى أفعال العباد وفي الاستطاعة مع الفعل وموافقون للمعتزلة في نفى الصفات الوجودية وفي حدوث الكلام وفي رؤيته تعالى بالابصار وهم ثلاث فرق .

الفرقة السادسة : الجبرية وهم يقولون لا قدرة للعبد أصلا لا مؤثرة ولا كاسية بل العبد بمنزلة الجمادات والله لا يعلم الشيء قبل وقوعه وعلمه حادث ولا يتصف بما يتصف به الغير اذ يلزم منه التشبيه وان الجنة والنار تقنيان بعد دخول أهلها حتى لا يبقى موجود سوى الله تعالى وهم فرقة واحدة .

الفرقة السابعة : المشبهة وخلاصة مذهبهم تشبيه الله تعالى بال مخلوقات وتشبيهه بالجمادات ويقولون بكونه تعالى جسما ويجوزون عليه حركة وانتقالا وحاولا في المخلوقات ، ويثبتون له تعالى الأعضاء والجوارح وهم فرقة واحدة لاتفاقهم في التشبيه وان كان شيعتهم كثيرة والفرق المذكورة في هذا المقام اثنتان وسبعون .

والفرقة الثامنة : فرقة ناجية وهم أهل السنة والجماعة كذا في المواقف وشرحه وبهذه الفرق المذكورة في هذا المقام تشكلت الفرق الميمنة في حديث رسول الله ﷺ وهو (ستفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار الا واحدة قالوا من هي يا رسول الله قال الذين هم علي ما أنا عليه وأصحابي) والمراد بالامة أمة الاجابة بدلالة الاضافة الى النبي عليه السلام ، فان الاضافة توجب التشريف ، وأمة الدعوة لاتستحق التشريف لعدم ايمانهم ، فالمراد بالفرق المذكورة في الحديث هي الفرق الاسلامية ، وان أمة الدعوة تشمل اليهود والنصارى لأن الامة في الحديث ذكرت بمقابلة اليهود والنصارى والمقابلة توجب كون الامة المذكورة غير اليهود والنصارى فلم كون المراد

بالامة أمة الاجابة وهم الذين آمنوا بالنبي عليه السلام وأجابوا لدعوته كذا في كتبوي
على الجلال

وظهور هذه الفرق لا يزم أن يكون في زمان واحد بل يكفي في صدق الحديث
ظهورهم في أزمنة مختلفة، وظهورهم بعد زمانه عليه السلام لأنه أشار الى ظهورهم بعده
في الحديث بسين الاستقبال وأشار الى تدرج ظهورهم بصيغة المضارع الدالة على
التجدد والاستمرار فوق ظهور الفرق موافقا لاجباره عليه السلام لأن ظهورهم بدأ
في خلافة عثمان رضى الله عنه، وكذا ظهور الخوارج في زمان خلافة علي رضى الله عنه وفي زمن
العباسية ظهر المعتزلة وهكذا، تهادى ظهورهم الى زماننا هذا، واليوم أرباب هذه الفرق
كلهم موجودون، ولكن أكثرهم لا يعرفون اعتقادهم الى أي مذهب ينتسبون، وأى
فرقة يتلقونها لأنه ربما يصادف من أنكر القدر ويسند فعل العبد اليه وهو معتزلي
ولكن لا يعرف كونه معتزليا وأيضا يري من قال ان المعصية لا تضر مع الإيمان وهو
من المرجئة، ولا يعرف كونه مقلداً للمرجئة، مع أن الشيعة والروافض كثيرة في العالم
بحيث لا تعد ولا تحصى وكذا أرباب سائر الفرق موجودون ولكن لما كان مجادلة
المنذاهب مرتفعة كان أربابهم مخفية، والمراد بكون الفرق الضالة في النار كونهم مستحقين
لدخول النار بسبب اعتقادهم لا دخولهم بالفعل، فجاز عدم دخولهم فيها بمقوه تعالى
أو بشفاعة الشافعين ان لم يكن اعتقادهم مؤديا الى الكفر، وان كان موجبا للكفر فهو
خارج من الفرق الاسلامية ومخلف في النار.

وأما المؤمن للتبدع في الاعتقاد لا يكون دخوله في النار على الدوام بل يكفي دخوله
في صدق الحديث وقتا من الاوقات، لأن قضية (كلهم في النار) مطلقة عامة فيكون
دخول للتبدع في الاعتقاد النار في وقت ما فان الجملة الاسمية وان اقتضت كون القضية
دائمة، ولكن عدم دخولهم في النار عند الحشر والعصاة ينافي الدوام ولا أجل هذا
كانت القضية محمولة على مطلقة عامة لادامة كذا في كتبوي على الجلال.

وأما الفلاسفة القائلون بقدم العالم والمنكرون للأخرة وبعثة الانبياء وأكثر

الاصول الدينية وكذا الطبيعيين الذين هم يسندون الحوادث كلها الى طبيعة الاشياء وينكرون الفاعل المختار فهم خارجون عن الفرق الاسلامية، كافرون بانكارهم أكثر الضرورات الدينية ويجب علينا ابطال آرائهم الفاسدة واعتقاداتهم السكسدة والزامهم بالدلة القطعية في بيلان اعتقاد أهل السنة والجماعة، وبعد ما ذكر مذاهب الفرق الضالة في المقدمة اجبالا شرع في بيان مذهب أهل السنة ورد مخالفاتهم في الابواب

واعلم أن أهل السنة والجماعة فرقتان ماتيديدة وهم الذين اتبعوا في الاصول الشيخ أبا منصور الماتريدي ، واشاعرة وهم الذين اتبعوا الشيخ أبا الحسن الأشعري، فانهم وإن كانوا فرقتين إلا أن أصولهم متحدة لاخالفته بينهما تؤدى الى تضليل احدهما بالآخرى عدوا فرقة واحدة ولكمال متابعتهم النبي عليه السلام وأصحابه في معتقداتهم بلا تجاوز عن ظاهر النصوص ولا اعتماد على عقولهم ، سمو بأنهم فرقة ناجية لأن أفعالهم مواظقة للتعريف الذي وقع في الحديث فإزم الحكم بكونهم فرقة ناجية

وأما الفرق الضالة وإن ادعوا أنهم فرقة ناجية فلتركهم التبعية للنبي عليه السلام وأصحابه ولخالفهم للسنة والجماعة لزم الحكم بكونهم فرقا ضالة ولذلك استحقوا هذا الاسم، لأنهم تجاوزوا عن ظاهر النصوص وأولوا صراحتهم بلا ضرورة داعية الى التأويل فاتبعوا أهواءهم وكثيرا ما خالفوا صراحة النقل وبداهة العقل فكانت أفعالهم وأحوالهم مخالفة للتعريف الذي وقع في الحديث ، فافعالهم شاهدة على ضلالهم ومكذبة بدعواهم الناجية، فالحكم بكونهم فرقا ضالة بشهادة أفعالهم مطابق للواقع وقس الامر.

﴿ الباب الأول في الالهيات ﴾

وهو مرتب على أربعة فصول . الفصل الأول في معرفة الله وأسمائه بالنظر الصحيح وكونه واجب الوجود لذاته ، وفيه أربعة مباحث البحث : الأول في معرفته تعالى ، واعلم أن النظر في معرفة الله لأجل تحصيلها واجب شرعاً عندنا لقوله تعالى ﴿ فانظر الى آثار رحمة الله كيف يحيي الأرض بعد موتها ﴾ وقد أمرنا في هذه الآية

بالنظر في دليل الصانع وصفاته ، فالأمر للوجوب فدلّت هذه الآية على وجوب النظر في معرفته تعالى وقوله عليه السلام ﴿ ويل لمن لا كها بين لحيه ولم يتفكر فيها ﴾ فأوعد النبي بهذا الحديث على ترك النظر في معرفة الواجب تعالى فالوعيد يدل على وجوب التفكير والنظر في معرفته تعالى ، أذ لا وعيد على ترك غير الواجب ، ويدل أيضاً على وجوب النظر في معرفة الله قوله تعالى ﴿ فاعلم أنه لا اله الا الله ﴾ واعلم أن شرط النظر في معرفته تعالى بعد الحياة العقل الذي هو مناط التكليف وعدم ما ينافي الادراك كالنوم والغفلة والاعماء ، فلا وجوب في حالة النوم .

وأما عدم تكليف النبي عليه السلام وأصحابه بالنظر والتفكر بعموم الناس والاكتفاء باقرار اللسان والاعتقاد للأحكام بلا نظر ولا استدلال فمحمول على ابتداء الايمان اذ كفومهم أولاً بالاقرار والاعتقاد ، ثم علومهم ما يجب اعتقاده في ذاته وصفاته تعالى في المحاورات والمواظع والخطابات كذا في الجلال (واختلف) في أول الواجبات على المكلف ؟ فعند جمهور المعتزلة أول الواجبات النظر في معرفة الله وهو واجب اتفاقاً كما مرّ اتفاقاً . وقيل أول الواجبات أول جزء من النظر . لان وجوب الكل يستلزم وجوب الجزء والجزء مقدم على الكل . فأول جزء من النظر أول واجب على المكلف ، وعند القاضي أبي بكر وامام الحرمين أول الواجبات على المكلف القصد الى النظر في معرفة الله تعالى ، لان النظر فعل اختياري مسبوق بالقصد المتقدم على أول أجزاء النظر وعند الاشعري وأكثر المحققين أول الواجبات معرفة الله مع القصد والاختيار ، اذ هو أصل العقائد الدينية فعليه بقرع كل واجب من الواجبات الشرعية كذا في المواقف ، ومن المحققين كالقاضي والرازي والغزالي من قال بوجود الواجب بديهياً يظهر بالنظر الى هذا العالم المشاهد والتأمل بأدنى تأمل ، فلا يحتاج الى تعميق النظر ، ولكن هذا الادعاء بالنسبة الى جميع الاشخاص ممنوع فلا يصح أن اثبات الواجب بالنظر الى جميع المكلفين يحتاج الى النظر ، كذا في الجلال .

﴿ البحث الثانى فى اثبات الصانع بالنظر الصحيح ﴾

وفيه مسالك ستة الاول للتكلمين وهو من وجوه ثلاثة لأن اثبات الصانع اما بدلالة حدوث العالم أو بامكانه أو باختصاص بعض أجزاء العالم ببعض دون الآخر فيقال العالم حادث وكل حادث فله محدث فالعالم له محدث فهذا الدليل تشبهه بداهة العقل ، فان من رأى بناء جسيماً جزم بأن له بانياً ، فوجود البناء يدل على وجود البانى ، فكذا العالم الحادث يدل على وجود المحدث ، وذلك المحدث اما واجب الوجود وهو المطلوب ، واما ممكن الوجود فلا بد له من مؤثر ، لأن الممكن لا يكون بذاته وذلك المؤثر اما واجب الوجود وهو المطلوب ، واما ممكن الوجود فلا بد له من مؤثر أيضاً فيعود الكلام بعينه فيلزم الدور أو التسلسل وهما باطلان فلزم الانتهاء الى الواجب لذاته وهو المطلوب

أو يقال العالم ممكن وكل ممكن فله علة مؤثرة . تلك العلة اما واجب الوجود لذاته وهو المطلوب واما ممكن الوجود فلا بد له من مؤثر فيعود الكلام بعينه ، وهكذا ان وجد جريان السلسلة الى غير النهاية يلزم التسلسل أو يعود الى بعض المؤثر فيلزم الدور وهما باطلان ثبت الانتهاء الى واجب الوجود لذاته وهو المطلوب . أو يقال ان العالم بعض أجزائه مختص ببعض دون الآخر .. مثلاً ان النباتات مختصة بالأرض والمطر بالسما ويمكن أن يكون الامر بالعكس .. مع أن المشاهد هذا الاختصاص دائماً فلا يرى عكسه مع امكانه وذلك الاختصاص يدل على وجود شخص مختار ، وذلك الشخص اما واجب الوجود وهو المطلوب واما ممكن الوجود فلا بد له من مؤثر مختص فنقل الكلام الى ذلك المؤثر فنقول اما واجب الوجود واما ممكن وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل وهما باطلان ثبت أن ذلك الشخص واجب الوجود لذاته وهو المطلوب ،

واعلم أن أساس هذه الدلائل حدوث العالم واعتقاده من ضرورات الدين لأن حدوث العالم أصول الثرائم وقواعد الدين ، اذ اثبات الصانع والآخرة وبهتة

الأنبياء يتوقف على حدوث العالم ، اذ لو لم يكن حادثاً بل قديماً لا يحتاج الى وجود الصانع ، واذا لم يوجد الصانع لم يرسل الأنبياء ولم يكن الآخرة لان الآخرة متفرعة على خراب العالم ، فلو كان العالم قديماً كان باقياً على حاله فلا وجود للآخرة وذلك كله باطل فقدم العالم باطل فثبت حدوثه ولان القديم لا يكون محلاً للحوادث مع أن العالم محل للحوادث بالبداهة ، فالعالم بجميع أجزائه حادث لان العالم اما أعيان واما اعراض وكل منهما حادث ولانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث ولانه أثر المختار وأثر المختار حادث وكل حادث فله محدث فالعالم له محدث ولذا أجمع السلف والخلف من المتكلمين والمحدثين والمفسرين وكل الملل المتشرعة على أن العالم حادث وجد بعد أن لم يكن موجوداً بقدره الله تعالى ، خلافاً للفلاسفة فانهم يقولون بقدم العالم وينكرون الشرائع والأنبياء والآخرة وقولهم مردود ببراهين قطعية عقلية وعقلية ، أما التقية بقوله تعالى ﴿ الله خالق كل شيء ﴾ وقوله عليه السلام ﴿ كان الله ولم يكن معه شيء ﴾ والدليل على خلقه السموات والارض وما بينهما لا بعد ولا يحصى من الآيات والاحاديث فلا حاجة الى ابرادها في هذا المقام وأما الدلائل العقلية على حدوث العالم فكثيرة جداً لان الآفاق والانفس مملوءة بدلائل حدوثه فان من ادعى قدم العالم فلا يدعى قدم نفسه بل ادعى حدوثه بحدوث زمانى بالضرورة لانه تولد من أبويه بعد ما لم يكن في سنة كذا مع أن ذلك المدعى جزء من أجزاء العالم وما يكون جزؤه حادثاً يكون كله حادثاً يلزم له ادعاء حدوث العالم حين ادعاء قدمه وذلك تناقض باطل فكل من ادعى قدم العالم يلزم له ادعاء قدم نفسه وهذا الادعاء مخالف للبداهة ولذا سقطت دلائل الفلاسفة عند العقلاء عن الاعتبار لانها عبارة عن المغالطة والكبيرة عند أرباب النظر ، وان ادعى أن نوعه قديم فنقول ما يكون أفراده حادثاً . كان نوعه حادثاً لان حدوث الفرد يدل على حدوث النوع ، وهذه الدلائل كلها مستدللة بوجود الأثر على وجود المؤثر بطريق برهاني لئى وهو مقبول عند العقلاء ومستحسن عند النظاركما قال

الأعرابي . البعرة تدل على البعير . وأثر الاقدام تدل على المسير . أفساء ذات ابراج وأرض ذات فجاسهل لا تدلان على اللطيف الخبير . يعني اذا دلت البعرة والابراج على أن مؤثرهما فكيف لا يدل السماء والأرض اللذان هما أثران عظيمان . شتملان على صور عجيبة وبدائع غريبة وصنائع مودعة فيهما على مؤثر عظيم وعليم قدير .

المسلك الثاني في اثبات الصانع للحكماء وهو انه لا شك في وجود موجود ما في نفس الامر مع قطع النظر عن خصوصيات الموجودات وأحوالها ، فان كان ذلك الموجود واجب الوجود لذاته فهو المطلوب وان كان ممكنا يحتاج الى مؤثر واجب لذاته والا يلزم الدور أو التسلسل . واللازم باطل وكذا الملزوم فلزم كون المؤثر واجب الوجود وهو المطلوب كذا في المواقف وهذه المقدمات تشهد بها كل فطرة سليمة لان حقائق الاشياء ثابتة والعلم بتصوراتها والتصديق بها متمحق فمن أنكر حقائق الاشياء أنكر نفسه لانه موجود من الموجودات والموجود لا يبدله من موجد وهو الواجب لا غير كما ثبت . آتينا والمنكر لحقائق الاشياء سوفسطائي وهم ثلاث طوائف (الطائفة الاولى) عنادية، وهم يقولون ان الوجودات أوهام وخيالات لا وجود لها في الحقيقة (والثانية عندية) وهم يقولون لا ثبوت للاشياء بل تابع لاعتقادنا . فان اعتقدنا الشيء موجودا فهو موجود وان معدوما فهو معدوم وان جوهرأ فهو جوهر وان عرضا فهو عرض ، (والثالثة لأدرية) وهم يقولون لا علم للاشياء بواسطة الحس ثبوتا وعدما ، بل الشك في وجود الاشياء وعدمها ، وقولهم مردود بأن لنا جزما بالضرورة ثبوت بعض الاشياء بالحس وبعضها بالخبر وبعضها بالعقل والحس والخبر والعقل من أسباب العلم وما يعلم بها فهو ثابت لا شك فيه ، لان كل واحد من هذه الاسباب يفيد العلم بلا شبهة فكل شخص يجد في نفسه العلم للأشياء بهذه الاسباب لا مجال للإنكار من ذوي العقول والجواس ، وغلط الحس في بعض الاشياء كزوية الاحول الواحد اثنين لاسباب جزئية لا يتنافى الجزم في بعض آخر لاتقاء أسباب الغلط ، والزامهم ان لم يتحقق نفي الاشياء فقد ثبت وجودها ، وان تحقق النفي فالنفي حقيقة من

الحقائق لكونه نوعاً من الحكم فلم يثبت شيء من الأشياء ، والحق أنهم معاندون لا طريق الى المناظرة معهم بل الطريق تعذيبهم بالنار ليعترفوا بالحقائق ، كذا في شرح العقائد ،

المسلك الثالث في اثبات الصانع لبعض المتأخرين وهو أنه لا شك في وجود ممكن ما فان استند ذلك للممكن الى الواجب بالذات فهو المطلوب والا يلزم الدور أو التسلسل فهذه الجملة للتسلسلة أو الدائرة ممكنة أيضاً فلا بد لها من علة مؤثرة وتلك العلة إما نفس السلسلة أو جزؤها أو خارج عنها فالأولان باطلان لأن الشيء لا يكون علة لنفسه ولا يكون الجزء علة للكل لأن الجزء داخل في الكل فلو كان علة للكل لزم كونه علة لنفسه أيضاً فعين كون العلة خارجة عن السلسلة الممكنة ، فالخارج عن جميع الممكنات هو الواجب الوجود لذاته وهو المطلوب كذا في المواقف

المسلك الرابع في اثبات الصانع للقاضي عضد الدين وهو أنه لو كانت الموجودات كلها ممكنة لاحتاج الكل الى موجد مستقل بالضرورة ، لأنه لو لم يكن موجداً لها لم يكن موجوداً أصلاً مع أن وجود الموجودات مشاهد بالبداهة فلا بد له من موجد خارج عن الممكنات لأن الموجد لجميع الممكنات لا يكون داخل في الممكنات والخارج عن الممكنات فهو واجب الوجود لذاته وهو المطلوب

المسلك الخامس لبعض المتأخرين . وهو أنه لو لم يوجد واجب لذاته لم يوجد موجود أصلاً لأن الموجود بلا موجد غير ممكن فعدم وجود موجود أصلاً باطل لأن الموجودات ينسب الوجود وكذا المألوم الذي هو عدم الواجب لذاته باطل ثبت الواجب لذاته وهو المطلوب

المسلك السادس قريب من الخامس . وهو أن الممكن لا يستقل بوجود ولا إيجاد فلو انحصر الموجود في الممكن لزم أن لا يوجد شيء أصلاً واللازم باطل بالبداهة كذا في المواقف وشرحه

وهذه الدلائل دلت على وجود الصانع الحكيم بالبرهان القطعي ، وههنا نشير

الى وجوه اقناعية لم يخالف فيها أحد ممن يعتد به . لانه لا شك عند أحد في وجود عالم الاجسام من الافلاك والكواكب والعناصر والمركبات المعدنية والحيوانات والنباتات واختلاف صفاتها وأحوالها وقد صح الاستدلال بذوات هذه الاشياء وصفاتها لامكانها وحدوثها على وجود صانع قديم ومختار حكيم بالدلائل السابقة العقلية وقد أشار تعالى اليها في أكثر من ثمانين موضعاً في كتابه كقوله تعالى ﴿ ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار والهلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأجيا به الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخرين السماء والارض لا آيات لقوم يعقلون ﴾ وكقوله ﴿ سنبهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم ﴾ وكقوله ﴿ ومن آياته خلق السموات والارض واختلاف ألستكم وألوانكم ﴾ الى غير ذلك من مواضع الارشاد الى الاستدلال على وجود الصانع بالعالم العلوي وبالعالم السفلي من طبقات العناصر ومراتب امتزاجها وأحوال المعادن والنباتات والحيوانات سيما لانسان وما أودع فيه مما يشهده علم التشريع ومبنى الكل على أن احتياج المسكن الى الموجد ضروري تشهد به القطرة ، وأن فاعل العجائب والغرائب على الوجه الاوفق لا يكون الا قادراً حكماً وفاعلاً مختاراً . وذلك الفاعل لا يكون الا غنيا لا يفتقر الى شئ أصلاً بل يفتقر اليه الكل وأن العاقل اذا تأمل أن هذا الصانع ان كان واجباً فهو المطلوب وان كان ممكناً فخالفه أولى بأن يكون قادراً حكماً ولهذا صرح في القرآن في كثير من المواضع بأن تلك الآيات انما هي لقوم يعقلون فان العاقل اذا شاهد هذا العالم لا يتردد في أن خالقه واجب حكيم صانع لأن جميع الحوادث والاركان شاهدة على وجود حكيم صانع . كذا في المقاصد وشرحه

واعلم أن ابطال جريان السلسلة الى غير النهاية لازم في اثبات واجب الوجود . لأنه لو امتدت السلسلة الى غير النهاية لما ثبت وجود الواجب . فاثبات الواجب مبني على ابطال التسلسل وابطاله ثبت ببراهين عديدة . وأشهرها برهان التطبيق وهو أن نطبق

سلسلتين من أى سلسلة ممكنة أحدهما أقص من الأخرى بمقدار معين . فنقابل الجملتين الاول بالأول والثاني بالثاني والثالث بالتالث وهلم جرا ، فان تقابل الناقص بالزائد الى غير النهاية لزم مساواة الناقص بالزائد وهو باطل بالضرورة ، وان نهى الناقص فالزائد لا يزيد على الناقص الا بقدر الزيادة فيتبقى وهو المطلوب ، يعنى لو كان الاشياء كلها ممكنا يوجد أحدهما بالآخر مثلا الاول بالثاني والثاني بالتالث والتالث بالرابع وهكذا لزم الذهاب الى غير النهاية والذهاب الى غير النهاية تسلسل وإذا بطل التسلسل بالههنا وجب انتهاء السلسلة الى الواجب وهو المطلوب .

فابطال التسلسل من أهم الامور في اثبات الواجب ولذا اشتغل علماء الكلام في ابطال التسلسل بأنواع البراهين وأكتفى ههنا في بيان ابطال التسلسل ببرهان التطبيق صوغاً للكلام عن اللال وهذا التطبيق انما يكون في الموجودات الخارجية دون الموهومات الحضة فانها تنقطع بانقطاع الوهم ، فلا يرد النقض بمعلومات الله ومقدورات الاعداد لان معنى عدم تنامى الاعداد والمعلومات والمقدورات أنها لا تنتهى الى حد لا يتصور فوقه واحد أو معلوم أو مقدور لا يعنى أن مالا نهاية له من الاعداد والمعلومات يدخل في الوجود فان دخول جميع الاعداد والمعلومات والمقدورات تحت الوجود محال لأن المتمتعات داخلة في معلومات الله مع أن وجودها الخارجي محال فثبت ن عدم تنامي هذه المذكورات انما هو بحسب التصور لا بحسب الوجود الخارجي فلا نقض بها في ابطال التسلسل في الممكنات الخارجية .

ولما ثبت أن الصانع واجب وجوده وممتع عدمه فقد ثبت أنه أزلى وأبدى لأنه لو لم يكن أزليا لكان حادثا محتاجا الى محدث آخر ونقل الكلام الى ذلك المحدث فاما أن ينتهى الى الواجب وهو المطلوب واما ذاهب الى غير النهاية وهو باطل بطلان التسلسل

البحث الثالث في كونه تعالى واحدا لا شريك له واعلم أنه تعالى منزّه عن

الشريك في الواجبية بالذات والخالقية للعالم والمستعينة لعبادة الكل وسائر كالاته.
 العظيمة وأثبت الواحداية له تعالى ببرهان التامع للشار اليه بقوله تعالى (لو كان فيهما
 آلهة الا الله لقد سدتا) المشهور بين العلماء فتقريره هكذا ان الواجب لذاته واحد لا أنه
 لو تعدد الواجب لوقع الممكن من الممكنات اما بقدرتهما جميعاً فهو نقص لهما لا أنه
 يوجب عجزهما أو بقدره كل منهما فإلزم التوارد بمعنى حدوث معلول واحد لعلتين
 مستقلتين وهو باطل أو بأحدهما فإلزم ترجيح أحد الواجب على الآخر بلا مرجح
 (ولأن أحدهما ان لم يقدر يخلق ضد ما قصده الآخر فهو عجز وان قدر فوقع الضدان
 وهو باطل والكل باطل فتعدد الواجب باطل) كذا في الخادسي على الطريقة يعنى.
 أن صانع العالم واحد لا تعدد فيه أصلاً لأنه لا يمكن أن يصدق مفهوم واجب الوجود
 الا على ذات واحدة إذ لو أمكن لكان لا يمكن ممانعة أحدهما على الآخر فأراد
 أحدهما حركة زيد والآخر سكونه في وقت واحد لأن كلا منهما أمر ممكن في
 نفس الأمر وكذا تعلق ارادتهما معاً أمر ممكن إذ لا تضاد بين الإرادتين بل التضاد
 بين المرادين وحينئذ اما أن يحصل الأثران فيجتمع الضدان والا فيلزم عجزهما وهو
 محال فالتعدد محال لاستلزام امكان التمانع المحال فعلى هذا يظهر كما أن مخالفة إله
 الى آخر محال كذلك موافقة إله الى إله آخر في إيجاد الشيء واعدامه محال لاستلزامه
 اتفاق العلتين على معلول واحد شخصي في آن واحد وهو محال بالضرورة : والحاصل
 أن كون العالم خالياً عن الفساد وجوازي على انتظام لا خلل فيه يدل على أن إله العالم
 واحد في ذاته وصفاته ولأن خلق المخلوقات بلا ممانعة ينبغي بوجود إله ثان
 واعلم أن قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة الا الله لقد سدتا) حجة اقناعية والملازمة
 في القضية عادية على ما هو الاثني بالمعطيات فان المادة جبرية على وجود التمانع
 والتقابل عند تمتد الحركات المتعددة يستلزم التخالف والتنازع في العبادة فلو كان
 للعبود في السماء والأرض متعدداً لا ختل النظام للمشاهد فيهما فعدم اختلال النظام
 يدل على عدم التعدد كذا في شرح العقائد فهذه الدلائل على وحدانيته تعالى

عقلية وأما الدلائل العقلية فكثيرة جداً كقوله تعالى (فاعلم أنه لا إله الا الله) وقوله تعالى (والهكم إله واحد لا آله الا هو الرحمن الرحيم) وكلمة التوحيد مفيدة لنفي ماسواه في الألوهية واستحقاق العبادة

وزعم المجوس والوثنية أن الصانع اثنان أحدهما صانع الخير والآخر خالق الشر وهو مردود بقوله تعالى (الله خالق كل شيء)

البحث الرابع : في كونه تعالى خالقاً للعالم بجميع أجزائه أعراضاً كان أو جواهر مركباً كان أو بسيطاً واعلم أن الله خلق العالم علوياً كان أو سفلياً جواهر كان أو أعراضاً كأفعال العباد من الإيمان والكفر والمعصية والطاعة لأن خالق العالم لو كان نفسه لم تقدم الشيء على ذاته وهو محال ولو كان ببعض أجزائه لم يترك بعض الأجزاء على آخر بلا مرجح وهو باطل ثبت أن خالق العالم خارج من العالم إذ المؤثر غير الأثر وهذه الدلائل عقلية على كونه تعالى خالقاً للعالم وأما الدلائل العقلية فكقوله تعالى (الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) فإن هذه الآية دلت على كونه تعالى خالقاً للعالم العلوي والسفلي وكونه خالقاً للماء وأنواع الثمرات رزقاً للإنسان وخلق إطاعة الفلك واتباع الأنهار وجريان الشمس والقمر موافقاً لمنافع الإنسان فهذه الأشياء كلها من أجزاء العالم فخالقها هو الله لا غيره والله أرشد عباده بهذه الآية الى حفر الأنهار والقنوات للارتقاء

وأما أفعال العباد بمعنى الآثار الخارجية الحاصلة بالمصادر فكلها مخلوقة بخلقه تعالى ومستندة اليه ابتداء وما يظن توليد من فعل الإنسان كالأثر الخارجي الحاصل من حركة الفتاح المرتبة على حركة اليد فانه مخلوق الله ابتداء لترتبه على خلق الله في الحقيقة لا على حركة اليد إذ حركة اليد سبب لترتبه على خلق الله كسببية النار لترتب الاحراق على خلق الله لا كما زعمت المعتزلة القائلون بمقدرتهم المستقلة لأفعالهم الاختيارية

فإنهم يسندون أفعالهم الى قدرتهم فقط ومذهبهم في خلق الأفعال باطل عقلا وقلا
أما عقلا فلأن العبد لو كان خالقاً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها ضرورة أن إيجاد
الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون الا بالعلم واللازم باطل بالبداهة وكذا للزوم، لأن
للشيء فعل من أفعال ذلك للدعى مع أنه لا يعلم شيئاً من أحوال المشي فإنه يشتمل
على حركات وسكنات ولا ادرك لماشي بما يشتمل السكنات من التخللات وبما
يشتمل الحركات من السرعة والبطءة وليس هذا ذهولاً عن العلم بل لوسئل عدد
الخطوات فجوابه لا أدري بالضرورة وهذا في أظهر أفعاله فضلاً عن الخفيات من
تحريك العضلات والأعصاب فعدم علمه بهذه الأحوال ظاهر فلا يكون خالقاً
والعلم الاجالى لا يكفي في الأفعال الجزئية لأن العلم الاجالى كلي لا ينبعث منه
شوق جزئي لازم في قصد الفعل الجزئي وكذا الحال في فعل النائم والناطق والكتّاب
فإن النائم يفعل شيئاً مع أنه لا يعلم ذلك الشيء أصلاً وكذا الناطق يتكلم مع أنه
لا يدري كم كلمة تكلم وكذا الكتّاب لا يعلم مقدار ما كتب وأما قلاً فكقوله تعالى
(والله خلقكم وما تعملون) وقوله تعالى (الله خالق كل شيء) وقوله تعالى (أفمن
يخلق كمن لا يخلق) الى غير ذلك فإن هذه الآيات دالة على أن أفعال العباد مخلوقة
له تعالى وأما أفعال العباد بمعنى الممانى المصدرة الاعتبارية فكسوبة للعبد لأن
تعلق قدرته لايقاعها كسب وتعلق قدرة الله تعالى لايقاع الحواصل منها خلق فلم يقع
مقدور واحد بين قدرتين ولم يلزم خالقية العبد أصلاً، فإن العبد اكتسب معنى
مصدرياً بمعنى مباشرة الأسباب لفعله وخلق الله تعالى مترتب على المعنى المصدرى
الذى هو فعل المباشرة للعبد فخلقه تعالى أفعال العبد تابع لكسب العبد كما أن
العلم تابع للمعلوم فعلى هذا لو كسب العبد قبيحاً خلق الله قبيحاً ولو كسب حسناً
خلق الله حسناً، ودليل المنزلة قوله تعالى (فتبارك الله أحسن الخالقين) وأجيب
عنه بأن الخلق في هذه الآية بمعنى التقدير والتميين فعناه أحسن المقدرين والمعينين
فلا تدل الآية على دعواهم

واعلم أن فعل العبد اما بقدره الله تعالى قط ولا قدرة من العبد أصلاً وهو مذهب الجبرية ، واما بقدره الله تعالى بلا تأثير قدرة العبد وهو مذهب الأشاعرة، فهذا هو المراد بالجبر المتوسط ، والفرق بين مذهب الجبرية والأشاعرة أن الجبرية يقولون لا قدرة للعبد أصلاً فهو كالجادات ، وأما الأشاعرة فيقولون للعبد قدرة ولكن لا تأثير له أصلاً ، واما بقدره العبد بالاختيار دون الإيجاب وهو مذهب المعتزلة ، واما بقدره العبد بالإيجاب يعني صدور الفعل من العبد كصندور الاحراق من النار والتبريد من الثلج ، وهو مذهب الفلاسفة ، واما بقدرتهما في أصل الفعل وهو مذهب الاستاذ أبو اسحق السفرائيني واما بقدره الله في أصل الفعل وقدرة العبد في وصفه أي في كونه طاعة ومعصية (كما في لطم اليتيم) لأنه ان كان على قصد التأديب فهو طاعة وان على قصد التعذيب فهو معصية وهذا مذهب القاضي أبي بكر الباقلاني وهو المختار فان للعباد أفعال اختيارية يثابون بها ان كانت طاعة والثواب مرتب على كسبهم ويعاقبون عليها ان كانت معصية والعقاب مرتب على ارتكابهم المعصية ، كذا في الخلداني

واعلم أن الإرادة الجزئية حالة قوية في القلب باعثة على العمل حاصلة من تصور الأمر الملائم أو المنافر مقارنة للعمل وانها اضطرارية في الحقيقة لكنها كالاختيارية مما تقتضيه الجبلة الطيبة أو الخبيثة وأن الاختيار الجزئي للعبد هو توجه النفس وميلها القوي الى ايقاع الفعل الجزئي أو الى منع ايقاعه فعلى هذا ان الاختيار هو الإرادة الجزئية التي هي مناط التكليف فلا فرق بينهما والاختيار الجزئي قابل للتعلق بكل من الضدين كالطاعة والمعصية وليس له وجود في الخارج فلا يكون مخلوقاً له تعالى ، بل العبد كسبه فلا يكون خالفاً له ، والحكمة في كون كسب القبيح قبيحاً موجباً لاستحقاق النقم في الدنيا والعقاب في الآخرة دون خلقه تعالى هي أن الفعل القبيح لما كان منهياً عنه من قبل الله تعالى ومندوماً عند الشرع وموعوداً عليه بعقاب أخروي كان داعياً قوياً لمنع النفس عن ارتكاب القبيح فقصده العبد لهذا القبيح بعد يئازه تعالى هذه

الدواعي لتركه قبيح سفه بخلاف خلقه تعالى لأنه متصرف في ملكه لآمانع له ولا ناهي عنه وحكيم في خلقه فمخلوقه متضمن لأنواع الحكمة وإن لم ندركها فخلقته تعالى لا يخلو عن الحكمة والصلحة كما في خلق الأجسام الخبيثة المضرّة قلّتها وإن كانت مضرّة في حق البعض ولكن متضمنة لأنواع القوائد في حق الأكثر، كذا في البركوي

وفي اثبات الاختيار الجزئي في المشهور أربعة مذاهب (الأول مذهب الاشاعرة) وهو أنه موجود خارجي ومخلوق له تعالى كأفعال العباد وكونه اختياريا بمقارنته لاختيار العبد وهو الجبر للتوسط ولا فرق بينه وبين الجبر المحض في استلزام كون العبد كالجادات في الحقيقة (والثاني مذهب المعتزلة) وهو أن الاختيار الجزئي موجود خارجي مخلوق للعبد كأفعاله الاختيارية ولا يخفى بطلانه لمخالفته النصوص القطعية (والثالث مذهب الجبرية) وهو أنه لا وجود للإرادة الجزئية في الإنسان أصلا والعبد إنما هو آلة للفعل كالسكين للقطع فالإنسان كخليط المعلق في السماء تيمله إرجم تارة إلى يمينه وتارة إلى يساره ولا يخفى بطلان هذا المذهب لمخالفته النصوص المحكّمة ولذا حكم العلماء بكفرهم في هذه المسئلة ولأنه لو لم يكن للعبد فعل اختياري أصلا لما صح تكليفه مع أنه مكلف بالعبادات ، ولما ترتب استحقاق الثواب والعقاب على أفعاله مع أن استحقاق الثواب والعقاب على العمل ثابت بالنصوص القطعية كقوله تعالى (جزاء بما كانوا يعملون) وقوله تعالى (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) وقوله تعالى (كيف تكفرون) وقوله تعالى (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) وقوله تعالى (ومن يعص الله ورسوله فإن له نارجهم) إلى غير ذلك ، ولأنه لو لم يكن للعبد اختيار جزئي لما صح استناده إلى العبد مع أن فعله يسند إليه مثل صام وصلى وقام وكتب وقعد

وأما تعلق علمه تعالى وإرادته بفعل العبد وتركه فلا يوجب كون العبد مجبوراً لأن تعلق علمه تعالى ومشروط باختيار العبد وإرادته يعني أن الله علم في الأزل صلوة زيد في وقت ما فوجب صلواته بحيث لا يمكن تركه في ذلك الوقت ، ولكن تعلق

علمه تعالى في الأزل بصلاته مع شرط اختيار زيد فيما لا يزال فلا يوجب علمه تعالى مجبورية زيد في هذه الصلاة ، لأن وجوب الفعل مع اختياره محقق لاختيار العبد لامناف له ، فإن علمه تعالى تابع للمعلوم والمعلوم في هذه المسئلة فعل العبد مع اختياره واعلم أن صرف العبد قدرته الى الفعل كسب ، وإيجاده تعالى هذا الفعل عقيب ذلك الصرف خلق ، والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين لكن بمجتين مختلفتين لأن الفعل مقدور الله من جهة اليجاد ، ومقدور العبد من جهة الكسب وهذا القدر من المعنى ضروري (فأنه خالق والعبد كاسب) والفرق بين الخلق والكسب أن الكسب وقع بآلة والخلق لا بآلة والكسب مقدور وقع في محل قدرته والخلق لا في محل قدرته

(والمذهب الرابع) في الاختيار الجزئي مذهب الماتريدية ، وهو أن الإرادة الجزئية للعبد لا موجود خارجي ولا معدوم بل واسطة بينهما لكونها من قبيل الحال لأنها من الأمور الاعتيادية فهي غير مخلوق لعدم وجوده في الخارج مع أن الخلق إيجاد الموجود فما لا يكون موجوداً لا يكون مخلوقاً فالعبد كاسب لإرادته ولذا ترتب عليه الجزاء ولذا لم يكن العبد مجبوراً في فعله كذا في شرح التوفيق لداود القارصى واعلم أن أفعال العباد كلها بتقديره وعلمه وإرادته وقضائه تعالى فلا يخرج عن إرادته شيء من الإيمان والكفر والطاعة والمعصية ، ولكن لا يرضى بالكفر والمعاصى ، فقضاؤه تعالى إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال ، وقدره تعالى إيجاد الأشياء على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها وأحوالها حسبما وقع القضاء في الأزل (كذا في شرح المواقف) وتقل عن الاصفهاني (القضاء وجود الممكنات في اللوح بمحملة) والقدر (الوجود في الأعيان الخارجية بعد حصول شرائطها منفصلة واحداً بعد واحد) وقيل (القضاء حكمه تعالى على وفق علمه) والقدر (تحديده وتميينه في الخارج) كذا في الخادمي

ولما ثبت كونه تعالى خالقاً للعالم ظهر بطلان مذهب الفلاسفة من قدم العالم

وبثبوت كونه تعالى خالفاً لأفعال العباد ثبت بطلان مذهب المعتزلة وبثبوت الارادة الجزئية للعبد ظهر بطلان مذهب الجبرية وفي ضمن هذه الدلائل ظهر بطلان مذهب اليه الطبيعيون فاتهم ذهبوا على ما بين على القاري ان الصائم أربعة ، الحرارة والرطوبة واليبوسة ، وظهر أيضا بطلان مذهب اليه الافلاكيون فاتهم زعموا أن الصانع سبعة سيارة وبطلان هذين المذهبين ظاهر عقلا وقللا

وأما بطلان مذهب الطبيعيين عقلا فن وجوه خمسة ، لأن العالم بالنظر الى مشاهدتنا خمسة أقسام (العالم العلوي كالأفلاك وتوابعها) (والعالم السفلي كالأرض وتوابعها) (والنبات بأنواعها) (والحيوانات بأنصافها) (والمعادن بجميع أنصافها) وأما بطلانه من جهة العالم العلوي فهو ان كل أفلاك مساو في الجسمية والقابلية ، لأن الأجسام متماثلة ومتشابهة الاجزاء ، فطبيعتها واحدة لا تفاوت فيها أصلا ، (فلو كان للأثر في الافلاك الطبيعية لكانت كلها على نسق واحد) مع انها متفاوتة لأن حجم بعضها صغير وبعضها كبير مع امكان كون الصغير كبيرا والكبير صغيرا فلو كان للأثر فيها الطبيعة لكانت كلها على مقدار الصغير أو على مقدار الكبير ، لأن اقتضاء الطبيعة واحدة ، فن اختار الصغير صغيرا والكبير كبيرا ولائى سبب كان بعضه صغيرا وبعضه كبيرا ، مع ان اضدادها أمر ممكن ، فن اختار مقدارا معينا في الكل مع امكان عكسه وكذا ارتفاع كل منها متخلف ، فلو كان باقتضاء الطبيعة لكانت كلها متساوية في الارتفاع وكذا مقر القصر سماء الدنيا ومقر الشمس السماء الرابعة على ما بينه الافلاكيون ، فلو كان تعيين محلها باقتضاء الطبيعة لكان كل سماء يقتضى القمر أو الشمس أو كليهما ، فن اختار القمر في مقره والشمس في محلها ، مع أن العكس أمر ممكن ، وان النجوم كلها متساوية في الجسمية والقابلية فلم كان ضياء البعض زائدا وبعضها ناقصا فلو اقتضى الطبيعة لكان ضياء كل على السوية وهذه الدلائل كلها تدل على وجود فاعل مختار يرجح هذه الأحوال على اضدادها ومؤثر قادر على هذه التقديرات (وكذلك الليل والنهار حاصلان بغيوبة الشمس وظلوعها) فلو حصل كل

منها بالطبيعة لكان ليلا أو نهارا دائما ، لأث الشمس والافلاك وسائر النجوم
متساوية بالنسبة الى جميع الزمان فلا تفاوت أصلا مع ان بعض الزمان ليل وبعضه نهار
والله أرشد عباده الى هذه الدلائل العقلية بقوله ﴿ قل أرأيتم ان جعل الله عليكم الليل
سرمدا الى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بضياء أفلا تسمعون قل أرأيتم ان جعل الله
عليكم النهار سرمدا الى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه أفلا
تبصرون ﴾

وبقوله تعالى ﴿ والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم ﴾ وبقوله
﴿ والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم ﴾

وأما بطلان مذهبهم من جهة العالم السفلى فهو أن الأرض جسم كثيف وأجزاؤها
جواهر فردة وطبيعتها واحدة لاشبهة فيه مع أن الأرض تختلف ألوانها ، لأن بعض
القطعة ترابها يبيض وبعضها سواد وبعضها أحمر وآخر أصفر فلو كانت ألوانها باقتضاء
الطبيعة لكانت كل قطعة على لون واحد لأن اقتضاء الطبيعة واحد ، وأى شئ جعل
هذه الألوان مختلفة فمن رجع لهذه القطعة لون الحرة ولاخري لون البياض الى
غير ذلك

وكذلك ان جبال الأرض بعضها مرتفعة وبعضها منخفضة فلو اقتضت طبيعة
الأرض هذه الاحوال لكانت الجبال على السوية مع أن للمشاهد بالعكس ، فأى
شئ رجع ارتفاع هذا وانخفاض ذلك ، فمن عين هذه الاوضاع لكل واحد منها
فهذه الاحوال كلها تدل على وجود فاعل مختار يختار لكل قطعة ألوانها واطاوعها
المخصوصة لها

وأرشد عباده خالق العالم الى هذه الدلائل العقلية بقوله ﴿ ألم تر أن الله أنزل
من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف
ألوانها وغياب سود ﴾

وكذلك جريان الانهار في الأرض واقبحار العيون يدل على وجود فاعل مختار

لأنه لو كان جريان الانهار واقبحار العيون باقتضاء طبيعة الأرض لزم الجريان والاقبحار في جميع الارض مع ان الامر بالعكس ، فأى شئ رجح هذا النهر لهذه القطعة وهذه العين لتلك البقعة ، وكذا جعل الأرض متوسطة بين الصلابة واللين لاقفة لقرار الانسان وتصرفه بالزرع والقرس وانشاء الأبنية ، فلم تجعل صلبة ولا لينة ولا مائعة كالماء ، مع ان كلها أمر ممكن فن عين ورجح هذه الأحوال على اضدادها وارشد عباده الى هذه الدلائل العقلية بقوله ﴿ أمن جعل الأرض قراراً وجعل خلالها أنهاراً وجعل لها رواسي وجعل بين البحرين حاجزاً أ لله مع الله بل أكثرهم لا يعلمون ﴾ وكذا يدل على وجود فاعل مختار كون بعض الماء عذبا وبعضه ملحاً فلو كان باقتضاء طبيعة الماء لكان كله عذباً أو ملحاً لا غير لأن طبيعة الماء واحدة لا تفاوت فيها أصلاً فن عين هذه العذوبة لهذا الماء والمالحة لذلك وأرشد تعالى عباده الى هذه الدقيقة العقلية بقوله ﴿ وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ومن كل تأكلون لحماً طرياً وتستخرجون حلية تلبسونها ﴾ ودلت هذه الآية على وجود واجب الوجود دلالة عقلية من وجوه ثلاثة . الاول عدم مساواة البحرين في العظم مع ان أصل كل منهما واحد فلو كان باقتضاء المادة والطبيعة لكان البحران متساويين في اللذة * الثاني كون السمك الحاصل منهما لحماً لذيذاً صالحاً للاكل فلو كان باقتضاء الطبيعة لكان السمك الخارج من الملح مالحاً ومن العذب طرياً لذيذاً مع أن الحاصل منهما متساو وأصلهما متفاوت وهو ماء البحرين * الثالث ما يستخرج من البحر كالؤلؤ والمرجان فلو كان باقتضاء الطبيعة لكان مائماً كالماء مع أن اللؤلؤ والمرجان صلبان غاية الصلابة فلا مناسبة بينهما ، فخرجهما من الماء على هذه الصلابة يدل على وجود فاعل مختار وبطلان مذهب الطبيعي

وأما بطلان مذهبهم من جهة النباتات فهي أن النباتات الحاصلة في الأرض بسبب الرطوبة وحرارة الشمس دالة على وجود خالق لم يزل ، لأن أنواعها مختلفة فبعضها لها ساق كالأشجار وبعضها ليس لها ساق كسائر النباتات للبسطة في الأرض

فلو كانت بالطبيعة لكانت على نسق واحد ، فن رجح لبعضها ساقاً وجعل أشجاراً
جسمية مشرة وغير مشرة وبعضها بالعكس فلو كان بالطبيعة لكانت كلها مشرة أو غير
مشرة لأن طبيعة الأرض وحرارة الشمس وتأثيرات النجوم والفصول الأربعة
والرطوبة متساوية في كلها لا تفاوت فيها أصلاً لأن كلها مفروضة في مكان واحد
وكذا الثمرات في حديقة واحدة متفاوتة ألوانها وطعمها ، فمن أين يأتي هذا التفاوت
فهل يأتي من الأرض مع أن الأرض بالنسبة الى كلها متساوية وكذا حرارة
الشمس ورطوبة الماء وتأثيرات سائر النجوم والفصول متساوية في الكل لأن كلها
في حديقة واحدة وبعد الشمس وقربها متساو فلا فرق فمن أي سبب حصل هذا
التفاوت ، وكذا ألوان الثمرات مختلفة مع أن كلها حصل من شجر واحد فمن أين
تأتي هذه الألوان ، فهل تأتي من طبيعة الشجر مع أن أصل الشجر واحد وطبيعتها
في الكل متساوية وكذا قرب الشمس وبعدها متساو للشجر وثمراته .

وأيضاً النواة الساقطة في الأرض تنشق من الاسفل فتتخذ الى باطن الأرض .
ومن الأعلى فتعلو في ظاهر الأرض فلو كانت باقتضاء الطبيعة لكانت اما تنشق من
الأسفل واما من الأعلى (لأن ظهور الحالين المختلفين من طبيعة واحدة محال)
فهذه الأحوال تدل على وجود فاعل مختار ، وكذلك الشجر الحاصل من تلك النواة
أقسام بعضها صلب فيكون حطباً وبعضها نرم غاية النرم كالقطن والحبر فيكون ورقاً
وبعضها ثمر لطيف صالح للأكل فمن أين تأتي هذه الأحوال أمن الطبيعة العارضة
عن الشعور والادراك مع أن المؤثرات الخارجية على مازعه الطبيعيين والمنجمون
من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والافلاك والنجوم متساو بالنسبة الى ذلك
الشجر في القرب والبعد والتأثير وهل لم يكن احتياج في صنع هذه المصنوعات الى
علم الصانع وقدرته وإرادته ، وهل تصدر هذه الافعال المحسكة عن الجاهل العاجز
وكذلك أنواع النباتات وأزهارها في قطعة واحدة من الأرض مختلفة مع أن سببها
الأرض والماء وحرارة الشمس فطبيعة كل واحد منها متساوية بالنسبة الى تلك

النباتات فظهورها على أنواع مختلفة وأزهار متفاوتة تتجبر فيها العقول فأني شي رتب هذا على انتظام لاخلل فيه فهل يمكن صدور هذه الأحوال من الطبيعة الغير المدركة والخالية عن الترتيب والارادة

فهمـه الدلائل كلها تدل على فاعل مختار عالم بكل المعلومات وقادر على كل المقدورات ومريد لكل المرادات ، وهذه الدلالة قطعية لا شبهة فيها ولكن ﴿ من يضلل الله فخاله من هاد ﴾ (ومن لم يكن له عرفان يهذى بهذه الهذيانات) الى هذه الدلائل أرشد الله عباده بقوله ﴿ وهو الذي مد الارض وجعل فيها رواسي وأنهارا ومن كل الثمرات جعل فيها زوجين اثنين يغنى الليل النهار ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون وفي الارض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان يسقى من ماء واحد وتفضل بعضها على بعض في الاكل ان في ذلك لآيات لقوم يعقلون ﴾

وأما بطلان مذهبهم من جهة الحيوانات فلان أنواعها البحرية والبرية والوحشية ولا نسبة تدل على فاعل مختار ذي علم كامل وقدرة تامة وارادة عامة ، لان كل حيوان باعتبار الاصل حاصل من التراب وباعتبار السبب القريب حاصل من بذر الاب فلو كان باقتضاء الطبيعة لكان نوعاً واحداً على طبيعة واحدة متساوية في الجسم والقوى والخواص لان طبيعة التراب واحدة مع أن الاحوال بالعكس لان الانواع مختلفة والاجسام والطبائع متفاوتة والخواص غير متشابهة ، فكأن نوع من الحيوانات مشتمل على عجائب مخصوصة له وخلق غريبة مودعة فيه مع أن مادته واحدة ، فأبى شئ خصص سرعة السير للخيول ورفع الحمل الثقيل للجمل والطيـران في الهواء للطيور والنطق والعقل والكياسة للانسان الى غير ذلك مع أن الكل متشابه الاجزاء والاجسام ومركب من العناصر ، فيجوز في كل منها ما يجوز للآخر ومستعمل لقول خواص غيره ، فلم لم يعط النطق للجمل مع أن اللسان موجود فيه كما في الانسان وكذا خلقه كل على صورة توافق طرز معيشته وادامة حياته وكل ذلك يدل على ان

خالفه عالم بكل المعلومات وكذلك كون بعض الحيوان ذكراً وبعضه أنثى من مادة واحدة وخلق اللب من الانثى دون الذكر وحصول اللب من بين الدم والفرث والحم والشحم أيضاً خالصاً شافياً للانسان يدل على صانعه فاسناد هذه الافعال العجيبة والآثار الغريبة الى الطبيعة العارضة عن الشعور والادراك اقراء وبهتان خارج عن طور العقل ، لان هذه النعم كلها لا تخلو عن مصلحة وفائدة للعباد تدل على انصاف خالقها بصفات الكمال

وأما كون بعض الافعال مضرّة في حق البعض من قبيل اختيار ضرر جزئي في ضمن منفعة كلية وذات جائر لان الاعتبار على الاكثر لافعال الدلائل أرشد عبادة بقوله تعالى

﴿ وان لكم في الانعام لمبة تنصيكم بما في بطونه من بين فرث ودم لبنا خالصاً سائغاً للشاربين ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكراً ورزقا حسناً ان في ذلك لآية لقوم يعقلون ﴾ وأشار تعالى بهذه الآية الى عدم عقل من لم يستدل بهذه الآية لانه تعالى بين أن الاستدلال بهذه الدلائل من شأن العقلاء

وأما بطلان مذهبهم من جهة المعدنيات فظاهر أيضاً ، لان المعدنيات بكثرة أنواعها (كانت في بعض قطع الارض دون بعضها) فلو كان المعدن باقتضا طبيعة لارض لكان نوعاً واحداً ولكان في جميع قطعات الارض لان طبعة لارض واحدة مع أن المعدنيات مختلفة الانواع

ثم ان دعوى الطبيعيين ان المادة والقوة متلازمان لا تنفك احدهما عن الاخرى ايما وجدت المادة وجدت القوة والعكس فلا مؤثر في الاشياء غيرها وانما المؤثر في كل شيء هو الطبيعة الحاصلة من المادة والقوة ، وأقوي دلائلهم انهم يقولون انما طلبنا المؤثر في الاشياء وجربنا بالآلات فلم نجد المؤثر الا للمادة والقوة فلما لم يوجد ما وراءها مؤثر فهو غير موجود وأجيب بأن المؤثر في الموجودات منزوع عن المادة والتجربة بالآلات وعن الوجدان بالتحري فانه من العقولات المدركة بالعقل والعرفان

لا بالتجربة وانه لا يلزم من عدم وجدانهم عدم وجوده تعالى وانه عال عن ادراك كنهه في هذا الدنيا ، نعم يوجد بالآلات القن بمض الغرائب المدوعة في الاشياء غائباً عن حواسنا كقوة الكثر يق لا ننكر هذه الكشفيات في العصر الاخير مع أن هذه الغرائب المكشوفة أيضاً تدل على صانع مختار وقادر بإيجاد جميع الممكنات وما وجده الطبيعيون بواسطة الآلات من القوة وللمادة فهو من الاسباب العادية لامن المؤثرات القطعية لان الله تعالى ربط الاسباب بالمسببات كربط العالم السفلى بالعالم العلوى فبذلك حصلت الفصول الاربعة بدوران الافلاك والنجوم وبالفصول تحصل أنواع النباتات المخصوصة بفصله وهو بإيجاده تعالى وإزالة الماء من السماء واحيا الارض به وكذلك بسبب حرارة الشمس وصلت الثمرات والحاصلات الى كمالها ولكن كل هذا من الاسباب العادية لا المؤثرة ، والله تعالى أرشد عباده الى كون هذه الاسباب من الاسباب العادية بقوله ﴿ أولم يروا انا نسوق الماء الى الارض المجرى فنخرج به زرعاً تأكل منه أنعامهم وأفلا يبصرون ﴾ وأمثال هذه الآية كثيرة في القرآن ونحن مكافون بالتشبيث بالاسباب العادية مم أننا نعلم التأثير من الله لامن الاسباب لان كثيراً ما تتخلف الاسباب عن المسببات فلو كان في الاسباب تأثير قطعى لما تخلف ، مع أن التخلف مشاهد عند كل شخص في أكثر تشبثاته بالاسباب فلا مجال لانكار هذا

واعلم ان المادة والقوة محتاجان الى مؤثر قديم كسائر الاشياء لانها من الممكنات فلا بد لها من العلة المؤثرة وحدوثها ثابت بالدلائل القطعية في ضمن اثبات حدوث العالم فيها حادثان بإيجاد خالق العالم فلا تأثير لها قطعاً

واذا ثبت بهذه الدلائل بطلان مذهب الطبيعي ثبت بطلان ما ذهب اليه النجومون فلا حاجة الى ايراد الدلائل على رد مذاهبهم منفردة

وأما بطلان مذهبهم نقلاً فثبت بقوله تعالى ﴿ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ﴾ فان هذه الآية تدل على أن للعالم مريباً حقيقياً يوصل كل جزء من

أجزاء العالم الى كماله شيئاً فشيئاً ، وهو خارج عن العالم لان المرءى لشيء كان خارجاً عن ذلك الشيء فـهذه الآية تكفى في اثبات الالوهية لمن اعتقد الشرع فلا حاجة الى دليل آخر وأما من لم يعتقد النقل والشرع فلا يكفى له دليل تقلى ولهذا اكتفينا هنا بهذا المقدار من الدليل التقلى

﴿ الفصل الثانى في تنزيهه تعالى عن النقائص ونفى الحلول والاتحاد ونفى

الوجوب عليه تعالى وفيه ثلاثة مباحث ﴾

الأول في التنزيه عن النقائص عقلا وتقلا ، أما التنزيه عقلا فلان حقيقته الخارجية المخصوصة به تعالى ليست مثل حقيقة الممكنات المركبة من الجواهر والاعراض لان وجود الواجب وما يلزمه من الكمالات الازلية لازم لذاته لا معلول لعلة أخرى لان ذاته تعالى علة لوجوده ، وأما الممكن وما يلزمه من الصفات الحادثة لازم لغيره واختلاف اللوازم يستلزم اختلاف اللزوم بالضرورة ، وان المائلة بالممكنات لو كانت بالفرض لكانت اما بالاتحاد في النوع وذا غير جائز ، لأن الوجوب والامكان نوعان مختلفان فلا يتحدان ، واما بصلاحية كل منها صلاحية الآخر وذلك لا يجوز أيضاً ، لان أوصاف القديم أجل وأعلى من اشتراك الحادث وان المائلة بالممكنات تقتضى المساوات في الاوصاف ولا شئ من الممكنات بمساولة تعالى في أوصافه

وأما عدم كونه تعالى مائلا للممكنات تقلا فلقوله تعالى ﴿ ليس كمثل شئ ﴾

فهذه الآية كاثية في اثبات هذا المدعى فلا يحتاج الى دليل آخر

(وأنه تعالى ليس بجسم) لأن الجسم مركب يحتاج الى جزء والاحتياج الى

الجزء دليل الامكان وهو تعالى منزّه عن الامكان وان الجسم متحرك ومتحيز وهما

امارة الحدوث والله منزّه عن الحدوث واماراته

وانه تعالى ليس بعرض لأن العرض لا يقوم بذاته بل يحتاج الى محل يقوم فيه والحاجة

الى الغير لا يكون لهماً ، وان العرض يتمن تقاؤه فلا يكون لهماً لان الاله أزلى وأبدى

وانه تعالى ليس بجوهر لأن الجوهر عند أهل السنة اسم للجزء الذى لا يتجزأ وهو متحيز وجزء من الجسم ، والله منزّه عن التحيز وكونه جزءاً من الشئ ،
واما اذا أريد بالجوهر ما يقوم بذاته فصح اطلاق الجوهر عليه تعالى بحسب اللغة لا بحسب الشرع لان الجوهر لم يرد اطلاقه عليه تعالى فى الشرع لأن الأسماء الله اذا أوهمت تقصاً يتوقف اطلاقها عليه تعالى على اذن الشارع ، واما اذا لم تؤم تقصاً فلا يتوقف اطلاقها على اذن الشارع عند الماتريديّة ، فالجوهر يوم كونه تعالى مركباً فلا يجوز اطلاقه عليه تعالى وانما النزاع فى كون الجوهر بمعنى ما يقوم بذاته وأما كونه بمعنى ماهية اذا وجدت فى الخارج لا تكون فى موضوع فلا يجوز اطلاقه عليه تعالى

واعلم ان الاسم لشيء ان كان علماً شخصياً كلفظة الله فاطلاقه عليه صحيح فى كل لسان لان نزاع فيه ، وأما الاسم الذى يؤخذ من ذات المسمى فلا يتصور فى حقه تعالى لان ذاته تعالى لم تعقل بعالمنا هذا ، فلا يمكن فى الدنيا أخذ الاسم من ذاته تعالى وكذا الاسم الذى أخذ من الجزء لانه ليس له جزء حتى يؤخذ منه اسم ويطلق عليه تعالى

وأما الاسم الذى أخذ من الوصف الخارجى أو من الأفعال الصادرة عنه فهو ممكن فى حقه تعالى وأسماءه الحسنى من هذين القسمين واختلاف المتكلمين فى هذين القسمين دون الاعلام الموضوعة فى الألسنة واللغات

فعند المعتزلة صحة المعنى كاف فى اطلاق الاسم عليه تعالى فلا يتوقف الاطلاق على اذن الشارع أصلاً وكذا عند الكرامية واما عند الاشعرى فاطلاق الاسماء يتوقف على اذن الشارع مطلقاً ، سواء أوهم تقصاً أم لا

وأما عند الماتريديّة فيتوقف اطلاق الاسم عليه تعالى على اذن الشارع ان أوهم تقصاً ولا يتوقف ان لم يؤم ولهذا لا يطلق عليه تعالى لفظ العارف ، لان المعرفة قد يراد بها علم سبقه الغفلة وقد يراد بها معرفة الجزئى فقط ، وقد يراد بها

معرفة البسيط فقط وكل ذلك يوم نقصاً وكذا لا يطلق عليه تعالى لفظ الفقيه ، لان الفقه شائع في فهم غرض التكلم من كلامه وفي معرفة الاحكام من الادلة وذلك يشعر بسابقة الجهل وهو محال في حقه تعالى وكذا لا يطلق عليه تعالى لفظ العاقل ، لانه شائع في الفهم بالعقل وهذا يوم نقصاً ، كذا في المواظف وشرحه وشرح النونية . والي هذه التفاصيل أشار صاحب النونية بقوله

ولا تقل جواهرأ أيا عنت به ونزه الاسم عن ايهام نقصان .

والحاصل أن أسماء الله تعالى موقوف اطلاقها عليه تعالى على اذن الشارع مطلقاً عند الاشاعرة ، وما يوم نقصاناً موقوف اطلاقه عليه تعالى على اذن الشارع وما لم يوم غير موقوف عند الماتريدية ، وحة للعني في حقه تعالى كاف فلا يتوقف على اذن الشارع عند المعتزلة

وانه تعالى ليس بمصور لان الصورة من خواص الاجسام ولا تشكل بشكل من الاشكال لان الشكل يكون بواسطة الكميات والكيفيات واحاطة الحدود والنهايات وكل ذلك محال في حقه تعالى وانه تعالى لا محدود بمحدود ولا معدود بعدد ، لانه ليس محال الكميات المتصلة ولا المنفصلة كالأعداد وليس بمتحيز بغير ولا متجزئ ولا مركب لان ذلك كله محال في حقه تعالى

وأنه تعالى لا يوصف بالمجانسة للأشياء لأن المجانسة توجب التركيب ولا يوصف بالكيفية أي اللون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وغير ذلك من صفات الأجسام وتوابع المزاج والتركيب وكل ذلك من أمارات الحدوث وهو محال على الله تعالى

وانه تعالى لا يطعم ولا يشرب لقوله تعالى ﴿ وهو يطعم ولا يطعم ﴾ لأنهما من خواص الأجسام وأنه تعالى لم يلد ولم يولد كما بين في صورة الاخلاص وانه تعالى مستغن عن اتخاذ الزوجة والولد ذكوراً واناثاً كما قال تعالى ﴿ وانه تعالى جسد ربنا ما اتخذ صاحبة ولا ولداً ﴾ وفي هذه الآية رد على النصاري لأنهم زعموا زوجية مريم وابنية

عيسى عليه السلام له تعالى ﴿ تعالى الله عن اتخاذ الزوجة والولد علواً كبيراً ﴾ ورد أيضاً علي المشركين قائمهم قالوا الملائكة بنات الله وقد قال تعالى ﴿ ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون ﴾

وانه تعالى مستغن عن كل ذي عون ونصروولى من القل لأنه تعالى تقرد واستغنى عن معاونة العباد في البلاد وعن العالم كله كذا في شرح الامالى وبين هذا الاستغناء بقوله تعالى ﴿ وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولى من القل وكبره تكبيراً ﴾
وانه تعالى منزّه عن الممكن فلا يمكن بمكان (لأنه لو تمكن لزم قدم المكان واحتياجه تعالى الى ذلك المكان وكونه تعالى جسماً وجوهرًا) وكل ذلك محال على الله تعالى كما بين آتقاً

وأما النصوص الدالة على التجسم المستلزم للمكان مثل قوله تعالى ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ وقوله ﴿ وجاء ربك ﴾ وقوله ﴿ اليه يصعد السكام الطيب ﴾ فان دلالة أمثال هذه النصوص ظنية فالظواهر الظنية لا تعارض اليقينة العقلية الدالة على نفي المكان فأمثال هذه النصوص متشابهات تفرض علمها الى الله تعالى كما هو مذهب السلف أو تؤهلها بتأويلات موافقة للعقل والنقل بأن معنى الاستواء على العرش الاستيلاء والغلبة وأن معنى جاء ربك جاء أمر ربك كما في الخادمي وشرح العقائد

واذا لم يكن في مكان لم يكن في جهة من الجهات لأن الكون في الجهة من خواص الأجسام فذلك محال عليه تعالى لأن الله تعالى موجود في الأزل اذا كان العالم معبوماً محضاً والظرفية اللازمة من هذا الكلام لا تنضر لأن الظرفية فيه وهية لغوية لاحتمالية لأننا لا نريد بأمثال هذا الكلام أن وجوده تعالى واقع فيها بل أردنا أنه مقارن لها كذا في شرح التونية وفي هذه الدلائل رد للكرامية والمجسمة فان الكرامية يثبتون له تعالى جهة العلو من غير استقرار على العرش والمجسمة يصرحون بالاستقرار على العرش وانه تعالى منزّه عن الأزمنة والأوقات لأن الأزمنة معتبرة في هذا

العالم لافي ماوراءه، إذ العالم معدوم في الأزل فلا زمان فيه مع أنه تعالى موجود في الأزل

والحاصل أنه تعالى لا اتصال له باحياز وأوقات ولا اتصاف بأشكال وألوان ولا يمضي على الدين وقت وأزمان لأن كل ذلك مخلوق لله تعالى فمضى هذه الاحوال على المخلوقين لاعلى الخالق لهم، فان قلت لم لم يصرح في النصوص القرآنية والأحاديث النبوية بنفي الأمكنة والأزمنة والجهة قلت نفي هذه الثلاثة بالمعاني التي سبق بيانها ظاهر عند الخواص وخفي على العوام مع أنه اشير الي فيها بأمثال قوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وكذا قل عليه الصلاة والسلام للجارية الخرساء أين الله تعالى فأشارت الي السماء فلم ينكر عليها بل حكم بإسلام الجارية لاقرارها بوجود الواجب وخطأها في تعيين الفوق والأول من ضروريات الديح والثاني من دقائق الكلام فان الدقائق خفية على العوام ولذا جعلها النبي معذورة في هذه الاشارة

البحث الثاني في نفي الاتحاد والحلول، واعلم أنه تعالى محيط بكل شيء لا اتحاد له ولا حلول عند أصحاب اذعان وعرفان، لأن الاتحاد مع المخلوقات يستلزم كون الخالق مخلوقاً وهو محال وكذا الحلول في الأشياء محال على الله، لأن الحلول في الشيء يوجب الاحتياج الي ذلك الشيء، وكونه حادثاً مع أن الحدوث والاحتياج منافيان للالوهية. واعلم أن غلاة الملحدين أربعة الوجودية والاتحادية والحلولية والظهورية أما الوجودية فيقولون الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط على هياكل الموجودات فظهر فيها فلا يخلو عنه شيء من الأشياء بل هو عينها وحقيقتها وانما امتازت بتقيدات اعتبارية وهذا طور وراء طور العقل لأن الأشياء حادثة ومخلوقة له تعالى بالبداهة فكيف يكون الحادث عين القديم والمخلوق عين الخالق وكيف انبسط وجود الواجب على وجود الحادث، واذا لم يكن العالم موجوداً فلمخالق الي أين انبسط والى أي شيء. اتحد معه ومثل هذا الكلام لا يصدر عن العاقل بل عن المجنون فلا اعتبار به

وأما الاتحادية فيقولون الانسان اذا وصل في بحر الفناء في التوحيد فرمى

يتحد مع الله بحيث لا اثنينية بينهما في الخارج ، فحينئذ يقول هو أنا وأنا هو وهو يعبدني وأنا أعبده فيرفع عنه الأمر والنهي والتكاليف بالكلية ويتصرف كيف يشاء وهذا باطل لا شك فيه وهذيانا لا ريب فيها لأنه مخالف لجميع الشرائع وأصول الدين وقواعد الشريعة ، وهذا لا يصدر أيضاً عن العاقل لأنه كفر صريح وإلحاد بعيد واقتراء عظيم على الله تعالى

وأما الحلولية فيقولون مثل ما يقول الاتحادية الأنهم يقولون بما تحمل الألوهية في الإنسان بحيث لا يتمايزان في الخارج فيقول ما يقول ويفعل ما يفعل ولا يقدم القيود ولا سؤال عليه وهذا نهاية الشناعة في الكفر

وأما الظهورية فيقولون ان الله تعالى قد يظهر في بعض صور الكاملين ويحيى عند المريدين فيعاقبهم ويرشدهم الى الحق، وهذه المذاهب كلها خروج عن الشريعة ولزم على أئمة الأمة أن تحفظ عقائد المسلمين عن أمثال هذه الاتحادات عصنا الله تعالى عن هذه العقائد الباطلة وعن شرور أصحابهم واغفالهم لأن أرباب هذه الأباطيل قد ظهروا في زي الصوفية بين العباد في البلاد فهم يختلطون بضعفاء الأمة فاللائق بأولياء الأمور حفظ عقائد الأمة عن مثل هذه الهذيانا

﴿ البحث الثالث في نفي الوجوب عليه تعالى ﴾

واعلم أنه لا يجب عليه تعالى شيء كاللطف والأصاح دينياً ودنياً ، فلا يجب آثابة المطيع ولا عقاب العاصي ، لأنه لو كان خلق الأصاح في العباد واجباً عليه تعالى لما خلق الكافر الفقير المعذب في الدنيا لأن الأصاح في ذلك الكافر أن يكون مؤثماً غنياً وسعداً في الدنيا والآخرة لكن اللزوم باطل لأنه خلق الكافر وكذا اللزوم ، وأنه لو كان خلق الأصاح واجباً عليه تعالى لما استحق للدخ والشكر في إفاضته الخيرات للعباد لكونها أداء للواجب عليه ولما كان لسؤال العصمة وكشف الضر وجلب النافع ونحوها فائدة ولما كان للدعاء معنى لأن خلق مسئول العبد واجب عليه سواء دعا أو لم يدع واللزوم كلها باطلة بداهة

وكذا المازوم الذى هو وجوب الأصلح عليه تعالى

وفى هذه الدلائل رد على المعتزلة المدعية بوجوب الأصلح على الله مع ان مفاسد مذهبهم أظهر من أن تخفى كما بين وذلك لتصور نظرم فى المعارف الآلهية وأقوى دلائلهم فى ذلك ان ترك الأصلح للعبد يكون بخلا وسفها وجوابه ان منع ما يكون حق للمانم يكون محض عدل لأن الكل ملكه ولا يجزى فى ملكه الا ما يشاء وله التصرف فى ملكه كيف يشاء لا يستل عما يفعل ، ويلزم على مذهبهم رفع قاعدة التكليف والاختيار وهو باطل لانه تعالى مختار فى التكليف على عباده كيف يشاء ولأن الألوهية تنافى الوجوب الخصوص بالعبودية ، ومذهبهم كما يكون مردودا بالدلائل العقلية كذلك مردود بالدلائل الثقلية ، لأن الأصلح هداية الخلق الى الحق جميعا مع أن النصوص شاهدة على عكسه لأنه تعالى قال ﴿ يضل من يشاء ويهتدى من يشاء ﴾ وقال تعالى ﴿ فلو شاء لهذا كم أجمعين ﴾ وقال أيضا ﴿ انما على لهم ليزدادوا اثما ﴾ مع ان الاملاء لزيرة الامم ليس بصلاح للعباد عند العقلاء ، فما أزال الله باختلاف العباد فى الايمان والكفر الا اظهار عدلة واظهار فضله ﴿ فله الحجة البالغة والحكمة السابغة ﴾ فلا يجب عليه شيء أصلا لأنه ليس فوقه اله حتى أوجب عليه شيئا وأنه تعالى حكيم لا يفعل شيئا الا بحكمة وهى معرفة الاشياء وإيجادها على غاية الاحكام مشتملة على عاقبة حميدة ، وان أفعاله تعالى معلة بالحكم والمصالح ، ولكن الحكمة ليست بعبادة وحاملة على فعله عند الماتريدية وأما نحو الكفر والقبائح وسائر الشرور فخلقه تعالى لا يخلو عن الحكمة والفائدة وان لم نطلع عليها كذا فى المواضع

ولا غرض لفعله تعالى لأن الغرض أمر باعث للفاعل على الفعل وبه يصير الفاعل فاعلا ، والله أجل من أن يفعل عن شيء ويستكمل بشئ فلا يكون فعله تعالى ممعلا بالغرض لأنه مستلزم للاستكمال بالغرض وهو محال عليه تعالى خلافا للمعتزلة فأنهم أثبتوا لفعله تعالى غرضا وتمسكوا بأن الفعل الخالى عن الغرض عبث وتقص فى حقه تعالى فلا يجوز عايه ، ورد بأن العبث هو الخالى عن المنفعة والمصلحة لا الخالى عن

الفرض ، وأفعاله تعالى مشتملة علي حكم ومصالح لا تحصى ولكن لاشئ منها يباعث له تعالى على الفعل أما الآيات والأحاديث الموهمة بالعمل والاعراض كقوله تعالى ﴿ وما أمروا الا ليعبدوا الله ﴾ وكقوله ﴿ وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ﴾ فإذلة بتلك الحكم والمصالح ورعاية الحكمة والصلحة تقتض من الله تعالى ورحمة لعباده كذا في الجلال

ولا يصبر عنه تعالى ظلم ، لأن الظلم تصرف في ملك الغير وهو محال لأن الكل ملكه والتصرف في خالص حقه ولأن الظلم وضع الشيء في غير موضعه وهو أيضاً محال في حقه تعالى لأنه أعلم العالمين فكل ما وضعه في موضع يكون ذلك الوضع أحسن المواضع بالنسبة الى ذلك الشيء وان خفي وجه حسنه علينا فنسبة الظلم في فعل من أفعاله كفر وضلال كنسبة الجهل والكذب عليه تعالى

ولا يخل في ذاته تعالى حادث لأن ما يقوم به لا بد أن يكون من صفات الكمال فلا كان حادثاً لكن خالياً في الأزل عن الكمال وهو محال عليه تعالى وكذا لا يجوز أن يخل في غيره كإين آتفا

واعلم أن أصول الصفات السلبية خمسة (القدم) بمعنى عدم الأولية (والبقاء) بمعنى عدم الآخرة (والقيام بنفسه) بمعنى عدم الاحتياج الى السكان في القيام (والوحدة) بمعنى عدم الشركة في الواجبية والخالقية والمعبودية الحقيقية (والخالقة للحوادث) بمعنى عدم الموافقة للحوادث بوجه من الوجوه كذا في شرح النونية

﴿ الفصل الثالث في الصفات الثبوتية له تعالى وهو مرتب على مقدمة وثمانية مباحث أما المقدمة ففي بيان ماهية الصفات وإثباتها ﴾ : واعلم أن المراد بصفاته تعالى في علم الكلام مبادئ المشتقات كالعلم والقدرة والارادة الى غير ذلك لانفس المشتقات كالعلم والقادر .

وصفاته تعالى لازمة لذاته لأن معنى كونه تعالى عالماً ثبوت العلم لذاته لأن صدق المشتق علي الشيء يقتضي صدق المشتق منه لذلك الشيء ثبت أن صفة العلم

ثابتة له تعالى لان العالم صادق على الله في قولنا الله عالم وكذا الحال في سائر الصفات وصفاته تعالى قديمة قائمة بذاته لاستحالة قيام الحوادث به تعالى وزائدة على ذاته خلافا للفلاسفة والمتزلة فأنهم قالوا ان صفاته تعالى عين ذاته بمعنى ان ذاته تعالى باعتبار التعلق بالمعلومات سمي عالماً وباعتبار التعلق بالمقدورات قادراً وبالمرادات مريداً وكذا الحال في سائر الصفات فلا يلزم تكرر في الذات ولا تعدد في القدماء، وهذا مذهبهم يدهي البطلان لأنه يلزمهم على هذا القول كون العلم قدرة وحياة وسمعا وارادة وعالماً وقادراً ومعبوداً للخلق، لأن السكل في مذهبهم عين الذات وشئ واحد، فيصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر ويلزمهم أيضاً كون الواجب غير قائم بذاته لأن الواجب عين العلم في زعمهم فهو غير قائم بذاته واللازم كلهما باطلة وكذا الملزومات ومقدمهم منه الاحتراز عن لزوم تعدد القدماء فأنهم قالوا ان اثبات الصفات الزائدة على ذاته تعالى ابطال للتوحيد واثبات لموجودات قديمة مغيرة لذات الله تعالى فيلزم قدم غير الله وتعدد القدماء وهو مناف للتوحيد، أجيب بأن الصفات لا عين ذاته ولا غيره، لأن صفاته تعالى من حيث انها لا تنفك عن ذاته تعالى ليست غيره، ومن حيث ان مفهومها ليس عين مفهوم الذات ليست ذاته، لأن الصفات لا تكون عين الموصوف، والماصل نفى العينية بحسب مفهوم لأن مفهوم الصفة ليس عين مفهوم الذات، ونفى الغيرية بحسب عدم انفكاك الصفة عن ذاته تعالى أزلا وأبداً فلا تناقض لاختلاف جهة النفي والاثبات كذا في اللواحق وشرح العقائد

واعلم ان صفاته تعالى على نوعين اما صفات الذات، وهو ما يلزم من تقيده تقيده المحال كالعلم. فانه يلزم من تقيده الجبل وهو محال على الله تعالى وكالقدرة فانه يلزم من تقيده العجز المحال على الله تعالى وكذا الحال في سائر الصفات الذاتية وأما صفات الافعال، وهو ما لا يلزم من تقيده المحال كالخلق والانشاء فانه لا يلزم من تقيده المحال صفات الذات بماية الحياة والعلم والقدرة والارادة والكلام والسمع والبصر فهي متفق عليها بين الماتريدي والأشعري (والتكوين) وهو مختلف فيه بين الفريقين

ودلائل الطرفين على قدم التكوين وحدوثه ستأتي في محلها إن شاء الله تعالى
 (البحث الاول في صفة الحياة) وهي في حقنا اعتدال المزاج النوعي وقوة الحس والحركة
 ولا تصور الحياة بهذا المعنى في حقه تعالى ، لأنه منزّه عن المزاج والحواس والحركة ، بل
 الحياة في حقه تعالى صفة توجب صحة العلم والقدرة لدلالة النصوص كقوله تعالى
 (الله لا اله الا هو الحى القيوم) واجماع الانبياء بل اجماع جميع العقلاء على أنه تعالى
 عالم والعالم لا يبدله من الحياة وإن اسم الحى ثابت له تعالى وصادق في قولنا (الله حى)
 وثبوت المشتق يوجب ثبوت مأخذ الاشتقاق الذى هو الحياة هنا

(البحث الثانى فى صفة العلم) وهو عالم بجميع المعلومات ، أما سمعا فلقوله تعالى
 (هو الله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة) وأما عقلاء فلأن الافعال للثقة
 تدل على علم صانعها فنفسك فى بدائع السموات والنجوم وكذلك فى بدائع الأرض
 وعجائب الحيوانات والصنائع المودعة فيها وجد دقائق حكم تدل على علم صانعها
 وحكمة خالقها فلا شك فيه

فإن حسن الخط يدل على مهارة كاتبه وعلمه الكامل فى أصول الكتابة والعلم
 شامل لجميع المعلومات لأنه صفة تنكشف بها المعلومات عند تعلق تلك الصفة بها
 موجودة أو معدومة متمتعة أو ممكنة قديمة أو حديثة متناهية أو غير متناهية جزئية أو كلية
 مادية أو غير مادية .

واعلم أنه تعالى يعلم الكلّيات على الوجه الكلّي والجزئيات على الوجه الجزئى
 وتغير أفراد الجزئيات الخارجية كزيد وعمر وهذا القوس وذلك الكتاب ونحوها
 من الزمانيات الموجودة على التدريج فى وقت من الاوقات لا يوجب التغير فى علمه
 تعالى بل يوجب تغير تعلقه بالأفراد مثلا علم الله زيدا حال عده معدوما وحال وجوده
 موجودا وحال صباه صبيا وشبابه شايئا وموته ميتا ونحوه والتعلقات لكونها من الامور
 الاعتبارية لا يضر تغيرها ، وأما العلم الحقيقى له تعالى فلا يطرأ عليه التغير أصلا
 فالتغير انما هو فى التعلق وهو لا يضر ، فإن لعلنا تعالى تعلقات قديمة غير متناهية بالنسبة

الى الازليات وللتجددات باعتبار انها مستجدد ، وتعلقات حادثة متناهية بالنسبة الى للتجددات باعتبار وجودها الآن أو قبل أو بعد ، ولا يلزم من حدوث التعلق حدوث العلم . والحاصل يتعلق علمه تعالى بالزمانيات الموجودة في الزمان قاطبة ولا يقتضى تعلقه بالزمانيات توقيتاً في العلم

واعلم انه تعالى يعلم ذاته كما يعلم سائر المعلومات والتغاير الاعتبارى بين العالم والمعلوم كلف فلا يرد اعتراض الدهرية بأن العلم اضافة أو صفة ذات اضافة تقتضى المغايرة بين العالم والمعلوم فلا يعلم الواجب ذاته لأنه لا مغايرة بين العالم والمعلوم مع ان اعتراض الدهرية باطل ببداية علمنا بانفسنا ولا مغايرة بين العالم والمعلوم لانهما شخص واحد وان علمه تعالى أعم من قدرته لأنه شامل للممكن والمتنع والواجب^١ وأما قدرته فمختصة بالممكن دون الواجب والمتنع^٢ وان معلوماته غير متناهية يعنى لا تقف عند حد لا يتصور فوقه معلوم آخر بل اذا تصور معلوم يمكن تصور معلوم آخر فوقه وهكذا الى غير النهاية

﴿ البحث الثالث في صفة القدرة ﴾

وهي صفة تؤثر في القدورات وتجعلها ممكنة الوجود من الفاعل عند تعلقها بها فتعلقات القدرة كلها قديمة يعنى تعلقت في الأزل بوجود القدرور فيما لايزال وصفة القدرة ثابتة له تعالى عقلاً وقلاً أما عقلاً فلا أنه لو كان موجباً بالذات لزم قدم العالم بجميع أجزائه، واللازم باطل لأنه ثبت حدوث العالم بالبراهين القطعية وكذا للزوم أما لزوم قدم العالم اذا كان موجباً بالذات فلا أثر للوجوب القديم يكون قديماً فهو تعالى قادر على جميع الممكنات لأن للوجوب للمقدورية هو الامكان فاذا ثبت قدرته تعالى على بعض الممكن ثبت قدرته على الكل لأن العجز عن البعض نقص محال على الله مع أن الامكان للوجوب للمقدورية موجود في الكل ولا بد للممكن على تقدير وجوده من الانتهاء الى الواجب وقد ثبت أن الواجب فاعل بالاختيار فيكون قادراً على جميع الممكنات، كذا في الجلال والحادى

وأما سمعاً فلقوله تعالى ﴿ وهو على كل شيء قدير ﴾ النصوص المذكورة في القرآن والأحاديث كثيرة فلا حاجة إلى التفصيل هنا

﴿ البحث الرابع في صفة الإرادة ﴾

وهي صفة توجب تخصيص أحد المقدورين بالوقوع على وفق علمه وهي ثابتة عقلاً وقللاً ، أما عقلاً فلأنه لما كانت نسبة القدرة إلى الضدين سواء فلا بد من مرجح لأحد الطرفين وليس هذا للرجح صفة العلم فتعين كون هذا للرجح صفة مغايرة للعلم وهي الإرادة ، وهي زائدة على ذاته تعالى فأما به شاملة لجميع الكائنات فنها أفعال العباد فإنه تعالى مرید لجميعها فلا يخرج شي عن إرادته من الكفر والإيمان والطاعة والمعصية والخير والشر ولكن لا يرضى بالكفر والمعاصي

وهي قديمة إذ لو كانت حادثة لزم كونه تعالى محلاً للحوادث وأيضاً لو كانت حادثة لاحتاجت إلى إرادة أخرى والأخرى إلى الأخرى فيدور أو يتسلسل وهما باطلان ثبت كونها قديمة ولها تعلق لا يزال في وقت وجود الحادث وقبل تعلّقها أزلي بشرط الوجود فيما لا يزال في وقت معين فإن وقوع الضدين مساو بالنسبة إلى جميع الأوقات إذ كما يمكن في هذا الوقت يمكن أن يقع قبله أو بعده فالإرادة ترجح أحد الضدين على الآخر وتعين له وقتاً دون وقت

ولما ثبت كونه تعالى مریداً مختاراً جاز ترجيح ما ينفي ترجيحه كما في إناء من الماء لعتشان يعني لما كان مقتضي الإرادة الترجيح يجوز للفاعل الاختار إرادة أحد المتساويين من كل الوجه دون الآخر كترجيح أحد الرغيفين المتساويين على الآخر لجوعان ، وكترجيح أحد الطرفين المتساويين لهارب من السباع ، والحاصل يجوز لكل صاحب إرادة ترجيح أحد المتساويين على الآخر بلا مرجح ، لترجيح الله في إيجاد الممكن وتركه أحد الطرفين على الآخر بلا مرجح لأن الترجيح بلا مرجح بمعنى اختيار أحد المتساويين على الآخر بلا سبب موجب للترجيح أصلاً جائز بذات الإرادة ، وأما الترجيح بمعنى تكون الشيء بنفسه بلا مرجح والتخصيص بلا مخصص

والوجود بلا موجد فحال بالاتفاق ، كذا في شرح النونية

وأما ثبوت الإرادة لله تعالى سماعاً فلقوله ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ وقوله ﴿ يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد ﴾ وقوله عليه السلام (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن) ونحو ذلك ، وهذه الدلائل كما تدل على أصل إرادته تعالى تدل على عموم الإرادة وشمولها لا كما زعم المعتزلة ، فأنهم يقولون إن الله لا يريد الشرور والقبائح لأن القبائح لو كانت مرادة بقضائه لوجب الرضا بالمعاصي لأن الرضا بالقضاء واجب واللازم باطل وكذا للزوم لأن الرضا بالمعاصي لاسياً بالكفر لا يجوز والجواب أن الإيمان والطاعة والكفر والمعاصي مقضيات لا قضاء ، فالقضاء غير المقضى لأن القضاء حكم الله بأفعال العبد المرتبة على إرادته الجزئية ، والمقضى فعل العبد باختياره الجزئي فلا يلزم من حكم الله بكفر العبد ومعصيته الحاصلة باختياره رضاؤه بالمعصية والكفر بل الرضا بحكمه لا بالمعصية التي هي فعل العبد المقضى

وكذا لا يلزم من خلقه وإرادته تعالى لكفر العبد الرضا بكفره ، لأن خلقه وإرادته تابعان لإرادة العبد واختياره ورضاؤه تعالى إنما هو بقضائه وحكمه لا بالمقضى الذي هو فعل العبد الحاصل بكسبه .

واعلم أن صفة العلم أعم من القدرة كما سبق لأن العلم يعم الموجود والمعدوم والممكن والممتنع ، والقدرة أعم من الإرادة لأن القدرة تعم الموجود والمعدوم بخلاف الإرادة فأنها مخصوصة بالموجود دون المعدوم ، ، وإن الإرادة ليست أمراً ولا طلباً ، لأن الله أمر الكفار بالإيمان والمعاصي بالطاعة مع أنه لا يريد منهم الإيمان والطاعة لعدم إرادتهم بالإيمان والطاعة وأيضاً يريد الكفر والمعصيان منها لاختيارهما . ولا يأمر بهما بل نهى عنهما وهو ظاهر فالإرادة ليست أمراً ولا طلباً بل وصف يخص مقدوراً برجحان خلافاً للمعتزلة فأنهم يقولون الإرادة نفس الأمر ولازمة المساوي فلا أمر بالشرور والمعاصي فلا إرادة لله تعالى لها ، وبطلان دعواهم ظاهر بالدلائل السابقة وكذلك ظاهر في صورة أمر المولى لعبده المعاصي وأراد مخالفته لأمره

مثلاً اذا ضرب المولى عبده لعصيانته فهدد السلطان المولى لضربه العبد واعتذر المولى وبين عصيانته ، فأمر العبد فى حضور السلطان ولكن أراد عصيانته ليرى السلطان عصيانته حتى يكون المولى معذوراً فى ضرب العبد عند السلطان ، كذا فى الجلال

البحث الخامس فى صفة التكوين

وهي صفة قديمة أزلية قائمة بذاته تعالى عند الماتريدية وتفسر باخراج المعدوم الى الوجود ، وقد يعبر عنه بالفعل والخلق والايجاد ونحو ذلك ، والدليل على قدم هذه الصفة أن العقل والنقل متفقان على أنه تعالى خالق ومكون للأشياء لأنه وصف ذاته بالخالقية فى الأزل فهذا الوصف يدل على خالقيته ومكونيته فى الازل وهو يدل على أن التكوين صفة فى الازل والالزم الكذب المحال على الله وهذا باطل بالبدهة وان اطلاق المشتق الذى هو المكون يدل على أنه تعالى متصف بماخذ الاشتقاق الذى هو التكوين هنا

وصفة التكوين ليست بقدرة بل مغايرة للقدرة لأن أثر القدرة محقق للفعل والترك. ومحقق للفعل لا تستلزم وجوده فان القدرة كالامكان الذاتى لوجود الشيء ، والارادة كالامكان الاستعدادى لوجوده ، لأن الارادة ترجح وجوده ، والتكوين كالامكان الوقوعى ، لأن بالتكوين حصل الشيء ووقع فى الخارج

والدليل العقلى على قدمه أنه لو كان حادثاً لكان اما بتكوين آخر فيلزم الدور أو التسلسل وهما باطلان لأنه يلزم استحالة تكون العالم مع أن تكونه مشاهد ، وأما بدون التكوين فيلزم استغناء الحادث عن الحادث والأحداث ، وفيه تعطيل الصانع وهو باطل بالبدهة ثبت بطلان حدوث التكوين

وانه لو حدث لحدث اما فى ذاته فيصير محلاً للحواضث أو يحدث فى غيره تعالى فيكون كل جسم خالقاً لنفسه وهو محال أيضاً فالتكوين باق أزلاً وأبداً والمكونات حادثه بحدوث التعلق كما فى العلم والقدرة وغيرهما من الصفات القديمة التى لا يلزم من

تقدمها قدم متعلقاتها ، يعنى لا يلزم من قدم التكوين قدم المكون كما لا يلزم من قدم العلم قدم العلوم وأن التكوين غير المكون لأن الفعل يباير المفعول كالضرب مع المضروب والا كل مع الآخر ولائاً للمكون لو كان عين التكوين لزم أن يكون المكون مكوناً لنفسه ضرورة أنه مكون بالتكوين الذى هو عينه فيكون قديماً مستغنياً عن الصانع وهو محال وعند الأشعري أن التكوين صفة محدثة عبارة عن تعلق القدرة لأن تعلق القدرة مع انضمام الارادة يرجح أحد المقدورين فيكون في وجود الحادث تعلق القدرة على وفق الارادة بوجود المقدور في وقت وجوده ، وهذا التعلق يسمى ابجاءً وتكويناً ويتحقق بحسب خصوصيات المقدورات خصوصيات الافعال ، كالترقيق والاحياء والامانة والصواب مذهب الماتريدية لأن الافعال كلها هي الآثار المترتبة على تعلق التكوين

﴿ البحث السادس فى صفة الكلام ﴾

والكلام الذي ليس من جنس الحروف والاصوات صفة قائمة بذاته تعالى منافية للسكوت والآفات وبهذا المعنى الكلام ثابت له تعالى عقلاً وقللاً ، أما عقلاً فلائنه يأمر وينهى ويخبر ومن يأمر وينهى فهو متكلم والله متكلم ، وان ضد الكلام نقص محال على الله

واعلم أن كلام الله تسمي فقط قائم بذاته تعالى في الازل وهو معنى يعبر عنه بالنظم المنزل فيما لا يزال عند أهل السنة باعتبار التعلقات اللايزالية ينقسم الى الامر والنهى والخبر والنداء والقسم الى غير ذلك فيما لا يزال

وما قيل ان ذلك المعنى هو الخبر فقط والاقسام كلها راجعة الى الخبر ، لأن حاصل الامر اخبار عن استحقاق الثواب على فعل المأمور به والعقاب على تركه ، وحاصل النهى اخبار بعكس الامر فردود بأننا نعلم قطعاً اختلاف هذه المعاني بالضرورة واستلزام بعض المعاني لبعض لا يوجب الاتحاد مع أن ارجاع البعض الى البعض يتأويلات بعيدة تكلف بلا فائدة ، والأصح أن كلامه تعالى قسمان تسمي قديم

وهو معنى واحد قديم مبدأ للترتيب اللفظي فيما لا يزال ، ولفظي حادث وهو النظم المنزل على الرسل عليهم السلام ومعنى تكلمه تعالى بالنفسى ترتيب المعاني به أولاً في نفسه ثم خلق الالفاظ المرتبة على طبق المعاني ، كما في تكلمنا بالنفسى فان كلامنا قائم بذاتنا وهو الذي حصل في أذهاننا أولاً ثم رتبنا الالفاظ على طبق ما حصل في أذهاننا فشرعنا في النطق لأن كلامنا صفة نفسية قائمة بذواتنا فهذا الوصف ممتاز عن انسان أخرس وعن البهائم المحرومة من النطق وهذا قياس الغائب على الشاهد وهو معتبر في المطالب الظنية وعدم اعتباره انما هو في المطالب القطعية والمطلب هنا ظني ولذا لا يكفر أحد الفريقين الآخر كذا في للواقف

وزعم المعتزلة أن كلامه تعالى لفظي فقط مركب من الحروف والأصوات ليس قائماً بذاته تعالى بل بالغير كاللوح المحفوظ وفؤاد جبريل والأنبياء وشجرة موسى عليه السلام يعنى خلق الله كلامه في ذلك الغير وهذا باطل لأن المتكلم من قام به الكلام لامن أوجسد الكلام في الغير ، ومنشأ غلطهم عدم اثبات كلام نفسى له تعالى ، وأن كون القرآن متصفاً بما هو من صفات المخلوق وسمات الجدوث من التأليف والتنظيم والترتيب والانزال وكونه تعريفاً مسموعاً فصيحاً معجزاً يدل على كونه لفظياً حادثاً ، وأجيب بأن الانصاف بهذه الأوصاف لا ينافي كون معناه قديماً قائماً بذاته تعالى — لأن هذه الأوصاف أوصاف اللفظ الحادث لأوصاف المعنى القديم فان المعنى قديم واللفظ حادث ، والقرآن القائم بذاته تعالى هو المعنى كلام الله غير مخلوق .

وأما الالفاظ القائمة بذهن المحافظ والنقوش المكتوبة في المصاحف والالفاظ المنطوقة في ألسنة القراء حادثة مخلوقة بخلق الله .

والأصح أن النزاع بين المعتزلة وأهل السنة في كلامه تعالى لفظي لا حقيقي لأن المراد بكلام الله ان كان لفظياً فلا نقول بقدم الالفاظ والحروف وحدوده متفق عليه ، وان كان المراد به نفسياً فلا نقول بالمعتزلة أنه حادث بل متفقون معنا في قدمه

ولكنهم لما لم يثبتوا كلاماً قسياً بل لفظياً قالوا انه حادث
واعلم ان كلام الله واحد قائم بذاته وانما الاختلاف في مظهره ووجوده في
الخارج بحسب القوايل المختلفة ونظير ذلك تشكل لللائكة بأشكال مختلفة مع
بقاء حقيقتهم ، فلا يقتضى كثرة كلام لفظي كالنوراة والانجيل والقرآن كثرة للمعنى
القائم بذاته تعالى ولا يقتضى كون اللفظ مخلوقاً كون المعنى مخلوقاً فان الكثرة
والاجزاء والانواع المختلفة كالقرآن والانجيل والزبور وسائر الصحف انما هي في
الكلام للركب من الحروف والاصوات الحادثة بالبداهة لا في المعنى القديم المدلول
بهذه الانواع بالدلالة القطعية العقلية الغير الوضعية ، فان هذه الانواع لا تدل على
المعنى القديم بالدلالة الوضعية المطابقة أو التضمنية أو الالتزامية بل تدل بالعقلية ، والحاصل
ان خلق اللغات الكثيرة كالقرآن وغيره لا يقتضى خلق الكلام النفسي ولا كثرة
ولذا كان المكتوب في المصاحف والم محفوظ في القلوب والمقروء بالألسنة
والمسموع بالأذان قرآناً كلام الله غير مخلوق ويلفظ ويسمع ويكتب بألفاظ دالة
على معنى قديم ، فلا توجب هذه الاحوال كون المعنى مخلوقاً كما يقال النار جوهر
محرق فانار تذكّر باللفظ وتكتب بالقلم ولا يلزم من هذا كون حقيقة النار صوتاً
وحرراً ونظماً ، وتحقيق هذا البحث ان للشيء وجوداً في الاعيان ووجوداً في الاذهان
وفي العبارة والكتابة فالكتابة تدل على العبارة والعبارة تدل على الالفاظ والالفاظ
تدل على ما في الاذهان وهو على ما في الاعيان فعلى هذا التفصيل فحيث يوصف
القرآن بما هو من لوازم المخلوقات يراد به . الالفاظ للمسموعة ، كما يراد في قولنا
قرأت نصف القرآن ، أو الاشكال للنقوشة كما في قولنا يحرم للمحدث مس القرآن
ولما كان دليل الاحكام هو اللفظ دون المعنى القديم عرف القرآن أئمة الأصول
بانه المكتوب في المصاحف المنقول اليها بالتواتر وجملاؤه اسم النظام والمعنى جميعاً
وأما الكلام القديم الذي هو صفته تعالى فذهب الاشعرى الى أنه يجوز أن
يسمع لقوله تعالى في حق موسى عليه السلام ^(١) ﴿ حتى يسمع كلام الله ﴾ ومنه الشيخ

(١) والصواب أن هذه الآية في حق المستجيب من المشركين لاقى حق موسى عليه السلام

أبو منصور وأجاب بأن معنى قوله تعالى ﴿ حتى يسمع كلام الله ﴾ حتى يسمع ما يدل على كلام الله فوسى عليه السلام^(١) سمع صوتاً دالاً على كلام الله لكن لما وقع السمع بلا واسطة ملك والا كتاب خص بنسب الكلام

واعلم أن الكلام ليس علماً ولا ارادة لانا نجد في أنفسنا انا نعلم الشيء بالعلم التصوري فهذا مساو بين التكلم وعدمه لان كلا الطرفين ممكن لا ترجيح لاحدهما على الآخر في نفسه ، ثم تخصص جهة التكلم بالارادة فاذا وقع الترجيح بالتكلم تكلم بكلام نفسى في اذهاننا ثم يلفظي في ألسنتنا وهذا ظاهر لا ينكر في الوجدان وان الرجل قد يخبر خلاف ما يعلمه كذبا فهذا يدل على ان الكلام غير العلم وكذا أمر الرجل لعبده خلاف ما أراده فهذا يدل على ان الكلام غير الارادة فظهر الفرق بين الكلام والارادة والعلم وثبت بطلان توهم المنزلة من أن الكلام النفسى هو نفس العلم في الخبر ونفس الارادة في الامر ونفس الكراهة في النهي وهو ظاهر البطلان ، كذا في شرح النونية

واعلم أن من قال ان القرآن مخلوق فهو كافر عند ابن معاذ وأحمد بن حنبل ويضرب ويحبس حتى يتوب عند مالك ، وزنديق عند ابن المبارك ، وضال مبتدع أو كافر عند أبي حنيفة ، كذا في الخادمي

﴿ البحث السابع في صفة السمع له تعالى ﴾

واعلم أن السمع صفة لله تعالى يسمع بلا آلة ولا وصول هواء للادلة القطعية السمعية ويتعلق بالمسموعات ولا يلزم من قدمه قدم المسموعات كما لا يلزم من قدم العلم قدم المعلومات

﴿ البحث الثامن في أن البصر صفة له تعالى ﴾

وهي قديمة قائمة بذاته تعالى فيدرك به احداً كاملاً لا على طريق تأثير الحاسة ويتعلق بالمبصرات ولا يلزم من قدمها قدم المبصرات واعلم أن السمع والبصر له تعالى مما عنهم من ضروريات الذين فلا حاجة الى

(١) وقوله فوسى الخ وان كان صحيحاً في ذاته لكن تعريفه على الآية السابقة باطل

الاستدلال عليهما لان القرآن مملوء باثباتهما بحيث لا يمكن انكارهما ، وانه تعالى
 حتى يصح اتصافه بهما لانه لو لم يكن متصفا بهما لكان متصفا بضدهما الذى هو
 الصمم والعمى وهما قصص على الله فثبت اتصافه بالسمع والبصر
 فذلكه

ولما ثبت ان الله له صفات ثبوتية امتنع اتصافه تعالى باضداد الصفات
 المذكورة واذا ثبت وجودها امتنع عدمها ولما ثبت قدمها امتنع حدوثها وكذا لما
 ثبت وحدته تعالى امتنع تعدده ولما ثبت مخالفته للحوادث امتنع مشابهته لها ولما
 ثبت استغناؤه تعالى امتنع احتياجه ولما ثبت بقاءه امتنع عدمه

﴿الفصل الرابع فيما يجوز له تعالى وما لا يجوز اسناده عليه وفي الحسن والقبح
 وتكليفه لعباده وأفعاله تعالى وهو مرتب على مقدمة وخمسة مباحث﴾

أما المقدمة ففي بيان صفات جلزة له تعالى ، وهى ما لا يكون وجوده وعدمه
 مقتضى ذاته بل يمكن ويساوي طرافه ، فجاز له تعالى أن يفعل بأى طرف من
 الوجود والعدم ان شاء ، فله الاحياء والاماتة والايجاد والافناء الى غير ذلك
 من الافعال

واعلم أنه يجوز معرفة كنهه تعالى عقلا عند المتكلمين لعدم الدليل على امتناعه
 سمعاً فانه يصح أن يعلم الله عباده كنهه بالعلم الضرورى

وأما وقوعه فى الدنيا فهو ممنوع عند المحققين لقوله عليه السلام ، تفكروا فى
 آلاء الله ولا تتكروا فى ذات الله فانكم لن تقدرُوا قدره ، ولقول أبي بكر رضى
 الله عنه العجز عن درك الادراك ادراك والبحث عن سر ذات الله اشتراك ، وأما
 معرفة كنهه تعالى فى الآخرة بعد الزويزة فيختلف فيه ، فذهب جمهور الفلاسفة وامام
 الحرمين والغزالى الى امتناعه ، لان تعلق ما لا يدرك بالبداهة لا يكون الا بالحد
 والله منزّه عن الحد المستلزم للتركيب المنافي للوجوب الذاتى ، ورد بأن ذلك بطريق
 القيص والمكاشفة لبعض الانبياء جاز لا مانع فيه

وأما وقوع العلم بحقيقته فالأصح انه غير واقع لان المعلوم لنا منه تعالى صفاته الثبوتية والسلبية ولا شك ان العلم بهذه الصفات لا يوجب العلم بحقيقته تعالى بل تدل هذه الصفات ان لصاحبها حقيقة مخصوصة متميزة في نفسها عن سائر الحقائق كذا في المواظف واليه أشار صاحب التوثيق بقوله

(حقيقة الحق لم تعقل بعالمنا لكن ترددهم في دار رضوان)

﴿ البحث الاول في رؤيته تعالى ﴾

واعلم ان رؤيته الله تعالى بالابصار جائزة عقلا اذ لا مانع منها عند العقل ، ولم يتم برهان على امتناعها مع أن الاصل عدم البرهان ، لان القدر المشترك بين الجوهر والعرض ليس الا الوجود والحدوث والامكان فلاخير ان لا يكونان علة للرؤية لانهما عدميان والعدمي لا مدخل له في العلية بل العلة لرؤية الجواهر والاعراض الوجود والوجود مشترك بينهما وبين الصانع فاذا كان الوجود علة لرؤية الجواهر والاعراض كان علة لرؤية الصانع فكل موجود خارجي تجوز رؤيته تعالى تجاوز رؤيته لانه موجود خارجي ولا مانع لرؤيته من خواص الاثوية فمن ادعى فعليه البيان وأما الدليل على رؤيته تعالى سمعا فسؤال موسى عليه السلام الرؤية من ربه بقوله ﴿ رب انى أنظر اليك ﴾ فلو لم تكن الرؤية ممكنة لكان طلبها عبثاً وجهلاً بما لا يجوز على الله وطلباً للمحال ، وكل ذلك باطل لأن الانبياء منزهون عن ذلك، وان الله علق الرؤية على استقرار الجبل وهو ممكن والمتعلق على الممكن ممكن فرؤيته تعالى ممكنة

وأما رؤيته تعالى في الآخرة فواجبة عقلا بلا كيف مختص بالاجسام ، ولا مكان ، ولا جهة لقوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة ﴾ فان النظر الموصول بالى بمعنى الرؤية بالبصر وقوله تعالى ﴿ كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ﴾ فان في هذه الآية تحقيراً لشأن الكفار بتبعيدهم عن رؤية الله فدل على ان المؤمنين غير محجوبين عن رؤيته تعالى وقوله تعالى ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾

فان المراد بالزيادة هي الرؤية على ما فسرہ النبي عليه السلام وقوله عليه السلام (انكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر) أى بلا شبهة في الرؤية لا بمعنى كالقمر فوقكم وهذا الحديث مشهور رواه أحد وعشرون من أ كابر الصحابة رضي الله عنهم ، كذا في شرح النونية

ورؤيته تعالى ثابتة أيضاً باجماع الامة قبل ظهور المخالفين والرؤية غير مختصة بالجنة بل وقع بالعصاة حتى قيل تقع للكفار في العرصات لتشدید عقوباتهم وازدياد حسرتهم لقوت هذه النعمة العظمى ولكن هذا القول ضعيف ، كذا في الخلاص

والأصح أن الرؤية عامة للرجال والنساء لقوله تعالى ﴿ وفيها ما تشبهه الانفس ﴾ فان الانفس شاملة لها ولأن النساء تابعة للرجال في الاحكام وكذا مؤمنو الامم السالفة متلذذون برؤيته تعالى وفي رؤية الملائكة اختلاف ومؤمنو الجن يرونه لأنهم مكافون بمن أ حكام الانس فهم مشتركون في الأجر والثواب

وأنكر للمنزلة رؤيته تعالى بالسكينة بدليل عقل وتقلي ، أما العقلي فان الرؤية مشروطة بكون المرئي مكيفاً بكيفية وكونه في مكان وجهة ومقابلة وثبوت مسافة بين الرائي والمرئي والكل محال في حقه تعالى فالرؤية محالة ، والجواب ان هذه الشروط عادية دنيوية والآخرة لا تقاس على الدنيا وقياس الغائب على الشاهد لا يفيد في هذا المقام .

وأما العقلي فقله تعالى ﴿ لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار ﴾ . والجواب أن الادراك بهذه الآيات بمعنى الاحاطة بمجانب المرئي فالنفي الاحاطة بالسكينة لا الرؤية مطلقاً ولو سلم فالنفي رؤية عموم الاشخاص ، يعني لا يدرك كل انسان بل بعضه فالقضية سالبة جزئية ولو سلم كلية القضية فلا يدل النفي على عموم الاوقات والأحوال فلا يلزم من عدم الرؤية في بعض الأوقات عدم رؤيته في جميع الأوقات ولو سلم فيعجز تخصيصه بالكفار ، يعني لا تدرك أبصار الكفار فلا يلزم من عدم ادراك الكفار عدم ادراك أهل الايمان

واعلم أن رؤيته تعالى في الدنيا لم تعرف لسائر الانبياء سوى نبينا عليه السلام
فخلا عن الاولياء كما زعم بعض جهلة الصوفية ، وكيف تقع الرؤية للاولياء . وقد قال
تعالى لموسى عليه السلام بعد المكلمة بالذات (لن تراني) وبالجملة اثباتها للولي
في الدنيا مرة فضلا عن المرات خرق للاجماع وتفضيل للولي على النبي وهو كفر بالاتفاق
وأما الرؤية في المنام فنحنها الجمهور بناء على أن الرؤية في هذا العالم ولو في المنام
تستلزم كيفية من الكيفيات وهي محال على الله تعالى

والحاصل أن أصل الرؤية في الآخرة ثابت بالكتاب والسنة واجماع الامة الا
ان الرؤية من التشابهات من حيث الهمة والكيفية وسائر شرائط الرؤية في هذه الدنيا
فلا تصور كيفية الرؤية في هذا العالم فان بنية الانسان وحواسه في الدنيا لا تتحمل
لادراك ذاته تعالى فتعتمد ما أثبتة النقل والعقل فتتكمل على الله فيما اثبتة العقل وكونه
متمشبا في الوصف والكيفية لا يمنع العلم في الأصل والوصول في عالم اليقين .

﴿ البحث الثاني في الحسن والقبح ﴾

واعلم أن الحسن والقبح شرعيان ولكننا نقول بالعقل قد ينالان في بعض المسائل
كمعرفة الله تعالى فانه يدرك حسنه بالعقل قبل ورود الشرع وكتعظيم الشارع باثبات صفات
كأية له وكثريه الخالق عن النقائص فان العقل يدرك الحسن في هذه الأشياء قبل
ورود الشرع وفعل الله حسن أبدا بالاتفاق وفعل المكلفين حسن ان وافق أمره
تعالى وفيصح ان خلف فعل المكلف يحتمل الحسن والقبح وأما فعل البهائم فلا
يوصف بهما ولا حكم للعقل في حسن الاشياء وقبحها الا فيما بين آفا

﴿ الحسن والقبح على ثلاثة اقسام ﴾

الأول الحسن كون الشيء ملائما للطبع كالحلو ، والقبح كون الشيء منافرا له كالمر ،
والثاني الحسن كون الشيء صفة كمال كالعلم ، والقبح كون الشيء صفة نقصان كالجهل
وهما بهذين المعنيين عقليان لا يتوقفان على ورود الشرع فالعقل يدرك الحسن والقبح
في هذه الأشياء قبل بيان الشرع ولا يبحث بهذين للمعنيين عنهما في هذا المقام

وانما البحث عنهما بالمعنى الثالث وهو (أي الحسن) كون الفعل الاختياري للعبد متعلق
 للحد في الدنيا والثواب في الآخرة ، والقبح كونه متعلق الذم في الدنيا والعقاب في
 الآخرة، وهما بهذا المعنى منازع فيهما

فمنذ الماتريدية وبعض الاشاعرة شرعيان في الأمر أكثر وعقليان في البعض كالإيمان
 بالله وأما كونهما شرعيين فبمعنى أن الحاكم بهما وللوجب لهما هو الشارع بالامر.
 والنهي لا العقل فما وقع الامر به فهو حسن كالواجب وما وقع النهي عنه فهو قبيح
 كالحرمة والكراهة فليس لذات الفعل صفة تقتضي حسنه ، أو قبحه بل أمر الشارع
 بحسن ونهى قبيح فلو عكس الامر والنهى لكان الحسن قبيحا والقبيح حسنا
 فالتأثير في أمر الشارع ونهيه لأن الشارع بين حسن الفعل بالامر وقبحه بالنهى فلا
 مدخل لذات الفعل وصفته ولا أمر خارج في حسنه وقبحه فالفعل الواحد للعبد يحتمل
 أن يكون حسنا أو قبحا ولا يدري العبد حسنه وقبحه بعقله وهو متردد في الفعل والترك
 بين الشرع بالامر والنهى فزال تردد العبد ولا دخل للفعل في حكم الاله

وعند المعتزلة الحسن والقبح عقليان والحاكم بهما والموجب لهما العقل وأما الشارع
 فتؤيد بشرعه فلا مر دال على الحسن لا موجب له والنهى كذلك وهذا مردود بدهاه
 العقل فإن العبد لا يدرك بالعقل حسن العمليات وللعاملات وقبحهما وذلك ظاهر
 لاجلحة الى التفصيل

﴿ البحث الثالث في تكليفه تعالى لعباده ﴾

واعلم أن العبد لا يكلف بما ليس في وسعه لقوله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفسا الا
 وسعها ﴾ وان ما لا يطاق ثلاث مراتب ، الأولى ما يتمتع في نفسه كشرىك الباري
 فلا يقع به التكليف بالاتفاق ، واثنانية ما يمكن في نفسه ولكن لا يمكن للعبد عادة كخلق
 الأجسام فلا يقع به التكليف أيضاً ، والثالثة ما يمكن صدوره من العبد في ذاته
 ولكن يتمتع لتعلق علمه تعالى بصدقه فيقع التكليف به اتفاقا كإيمان الكافر فإنه لصرف
 ارادته الى الكفر خلق الله كفره وأما تعلق علمه تعالى بكفره فلا يمنع التكليف

بالإيمان لأن الإيمان وإن كان وقوعه محالاً بالنسبة إلى علمه تعالى لكنه ممكن في نفسه بالنسبة إلى قدرة العبد والمحال العارض الناشئ من تعلق علمه تعالى بكفره لا يمنع الامكان الأصلي فإيمانه بالنسبة إلى الامكان الأصلي تحت قدرة العبد فوق التكليف به وتعلق علمه تعالى في الأزل بشرط إرادة العبد الكفر في زمان التكليف لا يجعل العبد مجبوراً لأن علمه تعالى تابع للمعلوم

وقدرة العبد مع فعله لا قبله ولا بعده لأنها علة لفعله فيمتنع التخلف عنها ، وهي عرض يخلق الله في الإنسان يفعل به الافعال الاختيارية والعرض مقارن للفعل زماناً لا قبله ولا بعده وحاصل في العبد عند صرف الإرادة الجزئية بعد سلامة الاسباب والآلات فإن قصد العبد الخير خلق الله قدرة الخير وإن قصد الشر خلق الله قدرة الشر فإذا قصد الشر يستحق النعم في الدنيا والعقاب في الآخرة لكونه مضيقاً قدرة الخير واعلم أن في فعل العبد أربع مراتب ، الأولى مرتبة الإرادة الكلية الصالحة لتتعلق بكل مقدور فهذه حاصلة في العبد دائماً ، والثانية مرتبة سلامة الاسباب والآلات فهي مناط التكليف ، والثالثة مرتبة صرف العبد هذه الإرادة الكلية إلى فعل معين فذلك الصرف إرادة جزئية ، والرابعة مرتبة خلق الله الاستطاعة مع الفعل عند صرف الإرادة بلا تقدم ولا تأخر ، فذلك الصرف سبب لخلق الله في العبد هذه الاستطاعة فكل فعل صادر من العبد جاصل بهذه الراتب لا محالة فلكون الإرادة موجودة في العبد لم يكن مجبوراً في فعله ولكون الاستطاعة مع الفعل لم يكن خالفاً لفعله لأن الاستطاعة لو كانت موجودة قبله فلا يحتاج إلى استطاعة خلقها الله عند الفعل فيكون موجداً فعله بالاستطاعة الموجودة قبل الفعل ، كذا في الخادمي

وإن الاستطاعة لو كانت قبله لزم وقوع الفعل بلا استطاعة لأن الاستطاعة عرض والعرض لا يبقاء له في زمان الفعل .

وأما الاستطاعة بمعنى سلامة الاسباب والآلات فهي قبل الفعل فلا يلزم من كون الاستطاعة بالمعنى الأول مع الفعل تكليف عاجز ، لأن التكليف يعتمد

على سلامة الاسباب والآلات والجوارح فوجودها كاف في التكليف فلا يعتمد
 التكليف على القدرة المقارنة مع الفعل حتى يلزم التكليف على العاجز
 والحاصل أن التكليف واقع بالامكان الاصلى للفعل فكل ما يمكن صدوره من
 العبد وان كان متمتعا بالغير كتحقق علمه واداءته تعالى خلافة بصرف العبد ارادته الى ذلك
 اختلاف فالتكليف واقع به

﴿البحث الرابع في امانة المقتول بأجله﴾

واعلم أن المقتول ميت بأجله الذي قدره الله تعالى في الوقت المعين وعلم أنه يموت
 فيه ولولم يقتل في ذلك الوقت لجاز أن يموت فيه وأن لا يموت بالنسبة اليه لأنه لا قطع
 لنا بامتداد العمر ولا بالموت بدل القتل لعدم وصول علمنا الى حال المقتول والى ما ينجر
 عاقبته على تقدير عدم القتل فلا علم لنا بالموت ولا بالحياة

وأما بالنسبة الى علمه تعالى فوته محقق في هذا الوقت ، لأن الأصح أنه تعالى
 قدره وعلم أن المقتول قد قتل في هذا الوقت البتة ، فلم يقتل لمات في هذا الوقت
 قطعاً فلا يجوز التقدم ولا التأخر عن وقته لأن الأجل لا يختلف بالموت والقتل فيلزم
 القطع بالموت لولا القتل ، والا يلزم التبديل في الحكم واقلاب علمه تعالى جهلاً وهو
 محال على الله ، ولو بنى المسئلة على الأجل المبرم والعلق بمعنى أنه تعالى قد عمر
 المقتول أربعين سنة على تقدير القتل وستين سنة على عدم القتل فلا تبديل في الأجل
 وفي علمه تعالى لأن الله يعلم كون عبده مقتولاً في ماليزال قطعاً فقدر عمره أربعين
 سنة مثلاً فلا يقدم ولا يؤخر لقوله تعالى ﴿ اذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا
 يستقدمون ﴾ والنصوص محمولة على ظواهرها فلا حاجة الى التأويل بلا سبب موجب
 لأن التأويل خلاف الأصل

وزعم المعتزلة أن المقتول ميت قبل أجله لأن القاتل قطع أجله حتى لو لم يقتل
 لا امتد عمره الى الأجل الذي قدره الله تعالى ، واستدلوا بظواهر الأحاديث التي
 دلت على كون بعض الطاعة سبباً لزيادة العمر كالصدقة والصلة ، وبأنه لو كان للمقتول

ميتاً بأجله لما استحق القاتل في الدنيا ذمّاً وفي الآخرة عقاباً .

وأجيب عن الأول بأن الله يعلم أنه لو لم يفعل هذه الطاعة لكان عمره أربعين سنة مثلاً لكنه علم أنه يفعلها ويكون عمره ستين سنة ، فنسبة هذه الزيادة الى تلك الطاعة لكونها سبباً عادياً في علمه تعالى وبأن المراد بزيادة العمر بسبب الطاعة ان فضيلة العمر القليل بالطاعة كفضيلة العمر الكثير بدون تلك الطاعة والجواب عن الثاني أن وجوب القصاص في الدنيا والعقاب في الآخرة على القاتل أمر تعبدي لا ارتكابي . المنهى عنه وأن القاتل كسب القتل باختياره الجزئى فان القتل وإن كان فعل الله خلقاً لكنه فعل العبد كسباً فيكون مذموماً في الدنيا ومعبقاً في الآخرة لكونه كاسباً بصرف ارادته

وأما الموت فقام بالميت ومخلوق له تعالى لاصنع للعبد في اللوت لأن ما يوجد من الألم في المضروب عقيب الضرب والكسر في الزجاج عقيب الكسر واللوت عقيب القتل مخلوق لله تعالى ولكن القاتل بكسب السبب الذي يخلق الله الموت باختياره مسئول في الدنيا والآخرة

فعلى هذا الفصل الأجل واحد لا تعدد فيه أصلاً فبأي سبب مات الانسان فهو ميت بأجله الذي عين الله في علمه لا كما زعمت المعتزلة من أن للعقول أجلين ولا كما زعمت الفلاسفة من أن للحيوان أجلاً طبيعياً وهو وقت موته لخلل رطوبته وانقطاع حرارته ، وأجلاً اختراعياً بسبب الآفات والأمراض .

﴿ البحث الخامس في رزقه تعالى عباده ﴾

واعلم أن الرزق ماسيق للحيوان فهو يأكل ويتنعم محرماً كلأ ومباحاً وهو قسمان فان الحرام رزق عند أهل السنة لقوله تعالى ﴿ وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ﴾ أى طول عمرها على ماهو الظاهر من مقام التعظيم ، ولأنه لو لم يكن الحرام رزقاً لزم أن يكون من أكل الحرام مدة عمره غير مرزوق وهو متناف لهذه الآية واللازم باطل وكذا الملزوم ، لأن الله رزاق لعموم الحيوان وإن كل شخص يستوفي

رزقه حلالا كان أو حراما ولا يتصور انسان أن يأكل رزق غيره أو يأكل الغير رزقه ، والحرام مانص أو أجمع على حرمة عينه أو نوعه أو جنسه أو ورد في حقه أحد أو تعزير شرعى أو وعيد شديد كالربا ، سواء كان سبب الحرمة مضرة خفية كالزنا ومذبوحة الجوسى أو جليلة كالسهم والخمر وزعم المعتزلة أن الرزق لا يكون إلا حلالا والا لما جاز النهم والعقاب على من أكل الحرام

وأجيب بأن النهم في الدنيا والعقاب في الآخرة إنما هو لسوء مباشرة أسبابه باختياره وارتكابه للنهي عنه لأن صرف قدرته الى كسب الحرام يوجب المسئولية مع أنه لو صرف ارادته الى أسباب الحلال خلق الله حلالا فيكون ممدوحا في الدنيا ومثابا في الآخرة

﴿ الباب الثانى فى النبوة وامكاتها ولزوم الشريعة ومعجزات الانبياء ﴾

﴿ وكون رسولنا افضل الانبياء وهو مرتب على ﴾

﴿ مقدمة وثلاثة فصول ﴾

أما المقدمة ففي معنى النبوة والرسالة والفرق بين الرسول والنبي وما يجوز في حق الانبياء وما لا يجوز والأوصاف الواجبة لعاتمهم واعلم أن الرسالة فى الأصل بمعنى نقل الكلام من أحد الى أحد بأمره ، وفى الشرع سفارة بين الله وبين ذوى العقول من الخلق ليزيل بها شبههم فيما قصرت عنه عقولهم من مصالح الدين والدنيا ، والنبوة فى اللغة بمعنى الخبر وفى الشرع انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ الأحكام ، والفرق بين الرسول والنبي أن الرسول اخص لأن الرسول انسان بعثه الله لتبليغ الأحكام ومعه شريعة جديدة والنبي لا يشترط له شريعة جديدة فكل من كان رسولا كان نبيا وليس بالعكس

واعلم أن الأوصاف الواجبة لعموم الانبياء كونهم صادقين فلا يجوز كذبهم لأنهم مصدقين من طرفه تعالى بالمعجزة ، ولو جاز الكذب منهم لجاز من الله تعالى تصديقهم على الكذب وهو محال عليه تعالى ، وكونهم أمينين من كل الوجوه فى

أمور الدين والدنيا فلا يصدر عنهم الخيانة ، لأن اتباع الأئمة لهم في أمور الدارين سوي خصائصهم واجب شرعاً ، فلو جاز منهم الخيانة لكانت الأئمة مأمورة باتباعهم في خيانتهم وهو باطل ببداية ولعدم جواز خيانتهم كانوا معصومين قبل النبوة وبعدها عن كفر وكذب وفسق ويوجب النفرة ودناءة الهمة وأنهم معصومون عن الكبائر وعن كل ذنوب صغيرة مخالفة لطبع الناس (مثل تصفيف حبة وسرقة لقمة) لأن صدور أمثال هذه الأشياء عنهم مناف لأمر الدعوة لأن اتباع الناس لهم واجب فلو صدر عنهم مثل هذه الذنوب لرأى الناس فيتحول اتباعهم الى الاحتراز والقرار عنهم ومحببتهم الى النفرة وموافقتهم الى المخالفة ، فذات المتصود وهو باطل بالاتفاق ، كذافي المواقف وشرحه .

واعلم أن النصوص للشجرة بذنبهم كأكل آدم من الشجرة المنهى عنها وكقصه موسى من قتل قبطي وكالخطاب لنبيينا بقوله تعالى ﴿ واستغفر لذنبك ﴾ وكذا القصص الحاكية لذنب سائر الأنبياء عليهم السلام فيها أربع تأويلات عند علماء الاسلام الأول أن كان له حمل صحيح لا ينافي عصمتهم فالواجب الحمل عليه والصرف عن الظاهر فنقول المراد من قوله ﴿ واستغفر لذنبك ﴾ لذنب أمتك والثاني ان لم يكن له حمل صحيح كما في قوله تعالى لموسى عليه السلام ﴿ وقتلت نفساً فنجيناك من النعم ﴾ فنقول في تأويله أنه كان قبل النبوة بنوع من الخطأ فومى عليه السلام أراد دفع القبطي من الاسرائيلي لا قتله ورفع ظلمه لأن القبطي المقتول كان ظالماً واثاذا المظالم من الظالم ورفع ظلمه واجب فأراد تخليص المظالم بضرب يده فأفضت هذه الضربة الى الهلاك فكان خطأ لا يترتب عليه الجزاء لعدم قصد القتل فكان هذا القتل صغيرة لا كبيرة وكانت هذه الواقعة في مصر قبل اظهار النبوة (والثالث) أن الزلة الواقعة من الأنبياء بعد الوحي انما تكون بسهو أو نسيان (والرابع) انه من قبيل ترك الأولى وانما سماه الله تعالى ذنباً توقيراً لمقامهم ومبالغة في عصمتهم واشعاراً لتعظيمهم أمره تعالى ونبيه ومن ثمة قالوا حسنات الأبرار سيئات القرين ، كذافي المواقف وشرحه .

واعلم أن لانبيا. يرثون عن العيوب المنفرة كالصمم والجذام والبرص وعن جميع الأخلاق الذميمة كالكبر والحسد والغضب بمعنى الهور لا بمعنى الشجاعة، وعن جميع النقائص البشرية ومتصفون بجميع السمات الانسانية ومن الصفات الواجبة عليهم تبليغ ما امروا بتبليغه الى أممتهم لأن كنم مازم تبليغه لا يجوز لهم بل الكتم متمتع لأنهم مؤسسو الدين ومنظمو أصول الشريعة فلو جاز الكتم عليهم لفات المقصود من بعثهم وهو باطل (ومنها العظانة) لأن البلادة متمتعة في حقهم إذ الخصماء حين تبليغهم الأحكام يجادلونهم فلزم الزام الخصماء بالحكمة واللوعظة المستنة مع أن البلادة مافنة لهذا المطلب وهذا باطل لأن اثبات المدعى بالبيئة الظاهرة ، ولزام الخصوم بالتحجج القاطعة من لوازم النبوة فلا يجوز عليهم البلادة مع أن وظيفتهم حسب مأموريتهم تشويق الخلق وترغيبهم الى النافع الدينية والدنيوية وتنفيرهم عن مضرة الدارين وذلك لا يكون الا بالعظانة

والنصوص الدالة على الزام خصومهم كالزام ابراهيم عليه السلام نروذاً وكجعل خصمهم عاجزاً كما جعل موسى عليه السلام فرعون عاجزاً وكسكتهم أشداء قومهم كسكت نبينا عليه السلام رؤساء قريش ذلائل قطعية على فطانتهم والحاصل أن ما يوم قصنا لشأن نبوتهم لا يجوز عليهم ، ولذا من سب النبي أو عابه أو ألحق به تقصا في نفسه أو دينه أو نسبه أو سته من سننه أو افتراء على النبي بالتعريض على طريق التحقير أو التصغير لشأنه فحكه القتل ، لقوله عليه السلام (من سب نبياً فاقطوه ومن سب أصحابي فاضربوه) ، كذا في الشفاء

واعلم أن الصفات الجائزة عليهم من الحالات البشرية والاعراض الانسانية كالأكل والشرب والنوم والضحك والبكاء والمرض ونحوه لا يمنح نبوتهم. بل يؤدي أكثر العوارض كونهم أنبياء من البشر فيجوز عليهم من الآفات وتغيرات المراجع والألام ما يجوز على البشر لان كله ليس بنقيصة في حقهم ولذا قد مرض نبينا عليه الصلاة والسلام وأصابه الحر والجوع والعطش والتعب ومسه الضعف والكبر وشبه الكمثر

وكسروا سنه وتداوي لبعض الامراض واحتجهم الى غير ذلك ، وقد يكون ظهور بعض الاحوال البشرية فيهم تعلماً للحكام الدينية بالفعل وايضاحاً لآلامهم مثلاً ، ان صدور السهو في الصلوات كان سبباً لتعليم سجدة السهو وكيفيةها وبيان مشروعيتهما ، وان فوت الصلاة كان سبباً لمشروعية القضاء وبيان كيفيةه وظهور السفر وعروض المرض سبباً للرخصة الشرعية فهذه الاحوال متضمنة لفوائد لا تحصى بل وقوعها فيهم عين لطف وكرم ومحض حكمة في حق أممهم لانهم اتبعوا انبياءهم فيكون تسليطهم فيما أصابهم من الامراض والاكلام وسبباً لاستخراج حالات الصبر بالحن والشكر بالنعم والتسليم بالقدر والتوكل والتفويض لامورهم الى الله تعالى وتعلماً للدعاء والتضرع وتأكيد البصائرهم الى غير ذلك وعروض المرض والوجع في وجودهم مع ظهور خارق المادة في يدهم وهم لا يقترون على دفع هذه الاعراض يدل على أن الخوارق الظاهرة في يدهم انما هو بخلق الله وقدرته لا بقدرتهم ، ويدل على صحة نبوتهم وأما عجزهم عن دفع هذه الأحوال عن قلوبهم النفيسة فيدل على بشريتهم فوجب اعتقاد أنهم بشر وظهور هذه الأحوال فيهم وعجزهم عن دفعها لمنع اعتقاد ألوهيتهم فجاز أرباب العقول بتفكير هذه الاحوال واعتقاد بشريتهم كل القوز ونجاة كل النجاة عن المخاوف في الدنيا والآخرة ، فلا نجاة لأرباب العقول القاصرة كـ بعض اليهود ، فلهنم اعتقدوا أن عزيزاً ابن الله ، وكان نصارى فلهنم اعتقدوا أن عيسى عليه السلام ابن الله وولد النصارى قال تعالى ﴿ الم المسيح ابن مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل وأمه صديقة كانا يأكلان الطعام ﴾ فان الله أرشد عباده في هذه الآية ببيان الاكل المنافي للألوهية الى الاعتقاد الحق وأظهر بطلان عقائد اليهود والنصارى

واعلم أن الانبياء يعلمون سياسة الدنيا وأحوال الآخرة ، لانهم قد أرسلوا الى أهل الدنيا لتنظيم سياستهم وهدايتهم الى المنافع الدينية والدنيوية وهذا لا يكون الا بالعلم لأمور الدنيا بالسكينة ولذا لا يجوز أن يقال في حقهم لا يعلمون شيئاً من

الدنيا ولا يجوز فيهم الغفلة والبله في أمور العباد
وأعلم أن إيمان الانبياء تفصيل لا اجالي ، لانهم مشكاة معارف دينهم ومؤسسو
قوانين شريعتهم بين أممهم ، ويجوز اجتهدهم في بعض الاحكام واحتمال الخطأ في
اجتهادهم لا يكون نقصاً في حقهم مع أنهم لا يقررون على الخطأ في الاجتهاد
بل ينهون بأوحي والالهام اذ لو قرروا على الخطأ لكان الخطأ شريعة وذا غير جائز
واعلم أن قلوبهم منورة بأنوار النبوة والرسالة دائماً وهم مشغولون بأحوال قلبية
وأسرار قدسية ، فلا يتأثرون بمرض الاحوال البشرية في ظاهر حالاتهم وأوان
إبتلاهم مع كونه سبباً لترفع درجاتهم وزيادة مكافاتهم لا يكون نقصاً في حقهم وأن
بعضهم مفضل على بعض لقوله تعالى ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ﴾
﴿ علاوة لهذا البحث ﴾

واعلم أن الله تعالى ملائكة هي أجسام لطيفة يظهر على صور مختلفة قادرة
على تشكيلات مختلفة ، فهم قادرين على افعال شاقة ، يواظبون على الطاعة ولا
يوسفون بالذكورة والانوثة ، مجردون عن الشهوة ، فلا يجري بينهم التوالد والتناسل
خذوا أجنحة ثني وثلاث ورباع ، منهم جبرائيل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل ،
لكل منهم مقام معلوم ، لا يعصون الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون ، لانهم
عباد مكرمون

ورسل البشر أفضل من رسل الملائكة ، ورسل الملائكة أفضل من عوا
البشر وعامة البشر أفضل من عامة الملائكة

﴿ الفصل الأول في لزوم الشريعة والكتب السماوية ﴾

وهو مرتب على بحثين الاول في لزوم الشريعة وأعلم أن الشريعة لازمة عقلاً وقللاً
أما عقلاً فلان الانسان في الفطرة مدني بالطبع ، لانه في تأمين معاشه واكتساب
أرزاقه محتاج الى اختلاط أبناء جنسه واجتماعه معهم ، لان الشخص الواحد لا يجمع
في نفسه أنواع ما يحتاج اليه في حياته من الصنائع فانه محتاج الى المأكولات

والمشروبات والملبوسات والمساكن وغيرها من الضروريات البشرية والشخص الواحد عاجز عن تدارك جميع هذه الامور فإلزم بالضرورة في ادامة حياته ان يكون في حاجة كثيرة حتى يشتغل كل فرد بصنعة واستحصل من الاحتياجات البشرية واحداً فحصل من المجموع ما هو من ضروريات الحياة فيدفع أحدهم احتياجه الآخر ، فمن لوازم هذه الجمعية المعاملات التجارية وغيرها كالبيع والشراء والهبة والقبض والايجار والاستئجار والمناكحات والمعارضات والمحاصيات والمرافعات ، لان الاحتياج الى هذه الامور من للضروريات البشرية ، مع أن طبع البشر يحب جلب المنافع لنفسه ودفع المفاسد ، فالشخص القوي يختار الاشياء النفيسة له وتجاوز حقوق الغير بالتصرف في ملكه ظلماً كما يشاهد من غلاة الظلمة وعتاة النسقة ، فاذا ثبتت هذه الاحوال الضرورية للبشر لزم بالضرورة لمحافظة المعاملات والمناكحات وأصول التجارة وحقوق كل شخص بالمحاكمة واجراء العدالة بينهم شريعة جامعة لاحكام الحوادث العارضة على البشر خادمة لبقاء الهيئة الاجتماعية وشددت تلك الشريعة رابطة الجمعية بقوانين التمدن ونظمت سياسيات أحوالهم ودفع المظالم بينهم بعدالة تامة

وهذا لا يكون الا بشريعة لا يتصور فيها سائبة ظلم وتجاوز ولا رائحة غدروا عتساف وقواعدها متساوية في كل فرد وكافية لتأمين حقوق كل انسان ، والشريعة الجامعة لهذه الاحكام على هذا النوال لا تكون الا من طرف الله الذي يساوي كل عنده في الفطرة حتى تكون تلك الشريعة ضامنة لحقوق الكل مادية ومعنوية ظاهرة وباطنة وتكون موافقة لعقول البشر حتى يسلم العامة بها عند تحقيق مسائلها مع المنونية

وكذلك لزم بيان هذه الشريعة فناء الدنيا وبقاء الآخرة ونيل الطبع بالطاف آلمية واصابة العاصي بغضب سبحانه ، ولا بد لتبليغ هذه الشريعة الى الامة من نبي أمين معصوم وعاقل فطن وواقف

على أحوال المعاش والمعاد ومقتدر على تنظيم الامور بين العباد ، وقادر على التبليغ والتفهيم مع اصلاح أحوالهم ، وبريء عن الاخلاق الفاسدة والانمال القبيحة ، وشريف انخصال نظيف الاحوال لطيف الاقوال ، ومؤيد من عند الله مدوح في كل حال حتى يكون الناس راضين لحكمه ونظام العالم جاريا على محور مطلوب ، ويكون النبي الجامع لهذه الاوصاف مظهر الاسرار قوله تعالى ﴿ وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى ﴾
فهذه الدلائل تدل عقلا على أنه لا بد للبشر من شريعة جامعة لهذه الاحكام وحافظة لحقوق العباد بشرائط مقبولة وقبوات مقبولة

وأما لزوم الشريعة نقلا فلقوله تعالى ﴿ أبحسب الانسان أن يترك سدى ﴾
يعني أبظن الانسان أن يترك مهلا معطلا غير مكف بتكاليف من الشرائع في المل والحرمة ، والاعتقاد والعمل فهذا الظن باطل ، لان العقل لا يجوز كون ذوى العقول مهملين مساوين للبهائم غير ممتازين عن الجمادات ، لان الانسان مادام مالكا للعقل الذى هو مناط التكليف فلا بد له أن يكون مكلفا بتكاليف الهية لا يفاء شكر نعمة العقل

وهذه الآية كما تدل على التكليف كذلك تدل على وجود الآخرة لان جزاء التكليف بتمامه لا يكون الا فى الآخرة

ولقوله تعالى ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ فهذه الآية تدل على ان لكل قوم شريعة فى زمانهم يجب العمل بها الى ان تحيى شريعة ناسخة لها ، فلم من هذا التفصيل أن الحكمة الموجبة للشرعية احتياج الناس فى حكم العقول الى متم كامل فى أمور الدين والدنيا والاحتياج الى ارشاد مصالحهم ضروري ، فان عقول البشر وان كانت فى غاية القطاة لكن معارضة الاوامم غلبت كثيرا ما على العقول فتخطى غالبا فى الاحكام العقلية ، فلا اعتماد على العقل فى الاعتقادات فضلا عن المعاملات

ولذا كثر الخطأ فى الاعتماد على العقل كالفلاسفة والفرق الضالة والمتصوفة

للملاحدة كالفراطة الاباحية والباطنة ، بخلاف الوحي اليقيني العارى عن معارضة
الاهوام ومن ثمة أحكام الشرع صواب دائماً وخالية عن الشبهة ولأجل غلبة الوهم
على العقل فلا عبرة بالعقائد ما لم تؤخذ من الشرع عند المحققين

وأما ما يقال اذا تمارض العقل والنقل يقدم العقل على النقل ويؤول النقل مواقفا
للعقل فمحمول على أنه اذا كان النقل من المتشابهات الظنية لا من المحكمات القطعية ،
خلافاً للإباحية الملاحدة وهى شعبة من الروافض فأنهم منكرون لبعثة الانبياء والشرائع
الالهية من أصلها ، حيث زعموا أن حكم العقل لا يحتاج الى متم أصلاً ، وأن حكم
العقل صواب دائماً وان مذهب كل شخص حق بالنسبة اليه وباطل بالنظر الى خصمه
وان الشرائع مشتملة على مسائل لا توافق العقل والحكمة ، فعلما أنها ليست من عند
الله ، فان فيها اباحة ذبح حيوان لمنفعة الانسان فايلام حيوان لمنفعة حيوان آخر غير
موافق للعقل والحكمة ، وأجيب بأن الحيوان مخلوق لمنفعة الانسان وانه تعالى جعل
الانسان مالكا لذلك الحيوان والمالك يتصرف في ملكه كيف يشاء وان الله أمر بهذا
فالأوجب علينا الاطاعة لأمره

وكذا هؤلاء الملاحدة اعترضوا على الصوم وقالوا الصوم عبارة عن الجوع
والعطش للبدن في أيام معينة وللنعم عن اللذات التى بها صلاح الانسان مع أنه لا منفعة
في هذا المنع له تعالى بل مضرة للعباد فهذا مخالف للعقل والحكمة ، وأجيب بأن
المنفعة من العبادة عائدة الى العباد ، وان الجوع والعطش تصفية للبدن وتصحيح المعدة
ورعاية الروح وتهذيب القلوب ، فالصوم منفعة للانسان في الدنيا من هذه الوجوه
وفى الآخرة ثوابه كثير جداً على ما بين في الاحاديث

وان أفراد هذه الطائفة كثيرة جداً فى زماننا لا يسمعون الكلام الحق لأنهم
منهمكون فى أهوائهم ومتبعون لشهواتهم النفسانية فأضلوا كثيراً من ضعفاء المسلمين
لاختلاطهم بهم بزى الصوفية المرشدة فوجب على أولياء الامور تظهير البلاد عن
وجودهم الخبيث بتعليم الشريعة وتريتهم وتهذيب أخلاقهم وتصفية اعتقادهم لأنهم

مفسدون للعباد في البلاد ، ومعاندون بلا دليل ولا سند ، ومترددون في البغي والعناد واعلم أنه يجب على العباد الشكر للنعم مع ان كيفية الشكر لا تدرك بالعقل فالاحتياج الى الشريعة ضروري لبيان هيئة الشكر وصورته كالصلاة والزكاة وأر كان الحج وسائر العبادات ، فانها لا يمكن ادراكها بالعقل

وان الاديان كلها باحثه عن اللوازم الضرورية للبشر والاحتياجات العمومية وعن تأمين استراحة الامة فكلمها خادم للترقي والتقدم ولا مانع في الاديان عن التقدم والترقي كما زعمه الجهلاء والسفهاء من العوام مع أن الرسل الكرام الذين يملفون الشرائع الى أممهم بأشروا بالذات الصنائع والتجارة والزراعة ورعى الغنم والخياطة الى غير ذلك من أسباب الترقى والى أنواع احتياج الهيئة الاجتماعية فكانوا في مباشرتهم لهذه الاسباب مقتدى بهم لامتهم ومعلمون بفعلهم مع انهم آثرون بهذه الاسباب قولاً ويشوقون الى أسباب الترقى كما قال نبينا عليه السلام (الكاسب حبيب الله) ولذا كان الاشتغال بكسب الحلال أفضل من عبادة نافلة عند الشرع .

فالآن نعطف النظر الى الاحكام الاسلامية وندقق كونها خادمة للاحتياجات البشرية ولمصالح العامة ولتأمين استراحة الامة
فمنها الاعتقادات فانها أمر قلبي عبارة عن ربط القلب بالرب ، وتصديق بعظمته وقدرته الشاملة لكل الموجودات ومجازاته في دار الآخرة للعصاة ، ومكافأته للطيعين بالآبابة فاذا تأملنا وجدنا هذا الاعتقاد القلبي مانعاً للانسان عن العطله وتضييع الاوقات والاسرافات وإيقاع المضرة الغير وعما يفاير الانسانية والحياة والمدنية لأنه تفكر للرب وثوابه وعقابه ، بل يشوق هذا الاعتقاد الى السعى والعسل والى المنفعة عامة وخاصة لأنه اذا تفكر المجازاة والكافآت على مقتضى اعتقاده منع نفسه عن سوء الاخلاق والاعمال بل ساق نفسه الى الاخلاق الحيدة ، والايوصاف الجميلة والآداب المرضية ، فثبت ان هذا الاعتقاد قوة مراقبة له ويؤدى وظيفة الاخطار دائماً وضابطة لا تنفك عنه أصلاً .

وأما من لا يتدين بدين أصلاً أو يتدين ولكن لا يبالي بأحكام دينه ويتكامل فأى شيء يمنع هذا الشخص إذا عزم على فعل نخل بالمنافع العمومية أو الخصوصية عن ذلك الفعل السوء سوى الاعتقاد والشرعية فلوجدان والناموس لا يمنع هذا الشخص عن ارتكاب القبائح لأن ما يستحسن وجدان بعض الأشخاص كالاتحاد مع امرأة أجنبية يستكره وجدان الآخر ، بل ربما يعد طباع الأشخاص الشئمة أفعال القبائح منية إنسانية ويمد طباع الأشخاص الكريمة هذا الفعل مذمومة مخلة للناموس فالوجدان والناموس غير كاف في تأمين هذه الخصوصيات وكذا قانون الهيئة الاجتماعية الموضوع من طرفهم ومجازاتهم لا تمنع هذا الشخص عن فعل قبيح ، لأنه يمكن سنن قبائحه وبهنا الستركخلص عن المجازات وإنما الكافي في تأمين هذا المقصد هو حسن الاعتقاد وربط القلب بالله واعتقاد وجود الآخرة والعذاب بنار جهنم لأنه إذا اعتقد علمه تعالى لأفعله القبيحة وقدرته على المجازات منع نفسه في كل آن عن ارتكاب القبائح ، نعم قد يرتكب المؤمن للمعتقد فعلاً قبيحاً باتباع نفسه ، ولكن إذا تأمل قدرة الله وعدائته وما ترتب على ذلك الفعل من المجازات الأخروية سارع إلى التوبة والاستجلال من صاحب الحق ، فالدين كافلة لمحافظة الإنسانية واستراحة الهيئة الاجتماعية

وأما الممككون في شهواتهم البهيمية ، والمجردون عن الفضائل البشرية — فيعدون مثل هذه الاخلاق الحسنة من الحماقة لأنهم مقتخرون بأفعال غير مشروعة ، ومتفرون عن الأحكام الشرعية موجبة لاستراحة العامة مع أن النفرة عن الأحكام الشرعية الجامعة لجميع الأخلق العالوية والقدسية ، والكافلة لأنواع السعادات البشرية خيانة لعالم المدينة وجناية غير قابلة للمقابلة للهيئة الاجتماعية .

ومن أحكام الشرع الاخلاق الحسنة ، فهي مشروعة لتأمين حسن المعاشرة والألفة الموقوف عليها معاملات الناس كالتجارة والشركة والمبادلة والتعاون وأنواع الاستئناس الخادم لاستراحة العامة .

ومنها الطهارة وهي مشروعة لتأمين النظافة للسلم . لزومها عند جميع الملل ومستحسنة عند أرباب العقول وخادمة لحفظ الصحة الملتزمة عند جميع الدول ، ولكن الملل السائرة يلتزمون الطهارة لمجرد النظافة ، وأما نحن معاشر أهل الإسلام نلتزم الوضوء عند الصلاة والفصل لقصد العبادة لأن ديننا أمرنا بهما فكأننا عبادة لنا ، في ضمن العبادة حصلت النظافة المطلوبة عند الكل ولذا اكتسبنا بفعل واحد فائدتين ، فائدة الدنيا وهي النظافة ، وفائدة الآخرة وهي الثواب مع أن في اعتقاد كونها عبادة لا ضرر أصلا لا مادة ولا معنى ومن أحكام الشرع العبادة المالية ، كالزكاة والفقرة والكفارة وغيرها ، فهي مشروعة لتأمين احتياج بعض أفراد البشر فهذا مستحسن عند أرباب العقول ولذا تشكل جميعات متعددة في أمم مختلفة لتأمين هذا المقصد وكلفوا أفرادهم لدفع احتياج المضطرين بتكليفات عديدة غير متساوية ومتناسبة لقدرة المكاف ، وجعوا في صندوقهم مبالغ جسيمة للتوزيع على أرباب الاحتياج من الفقراء واليتام والأرامل والمعدومين والغرباء ، مع أن هذه المعاملة منهم نتيجة تجاربهم في اعصار مديدة بصرف أفكارهم ، فحصلوا القناعة بازوم هذا الامر المهم .

وأما شريعتنا فأمرت أغنياءنا بأنواع العبادات المالية بالنسبة المتساوية للقادرة المالية فلا تفاضل ولا تناقص ولا غدر لأحد ، فهم مكلفون بمقدار ما لهم لتأمين هذا المقصد ولدفع احياج المحتاجين وهي مشتملة على أنواع الفائدة ودفع احتياج الفقير في الدنيا والثواب للثني في الآخرة بامثال أمر الشارع وإزالة احتياج الفقراء ، وجلب الضرور والانتراح للأغنياء بدفع ماوجب عليهم والخلاص عن عبدة التكليف فهذه للزغبة من أعلى المراتب للإنسان لمحافظة ضعفاء العباد من السفالة .

ومن أحكام الشرع النهي عن الذهبات كالزنا والواطاة الى غير ذلك ، والنهي عن أمثال هذه الافعال إنما هو لمحافظة انتظام العالم ، ولوقاية أبناء البشر عن الضياع ولتأمين أمنيتهن ، ثم كل أنسان مجبول على اشتها هذه المستلذات ، وهذا الاشتها سبب لبقاء التسل وعماره الدنيا الى أجل موعود ، ولذا لم تنه عنها الشريعة بالكلفة

بل قيدها بقيدود لازمة لحكمة صيانة نسل البشر عن الاقراض ولحفاظة الأمن والانتظام بين العباد، بل شوق الشريعة الى هذه المستلزمات بطرق مشروعة وصورة مستحسنة، كالنكاح واستملاك الجارية ووضعت لتأمين هذه المصلحة قوانين مشروعة وحدودات منتظمة، ومنعت الانسان عن تجاوز هذه الحدود، ورتبت على من تجاوز هذه القوانين مجازاة شديدة كالرجم والجلد، لأن خلق الشهوة في الرجال والنساء وميل أحدهما الى الآخر والمحبة الى الأزواج مبني على مصلحة تشكيل العائلة والتوالد والتناسل، فعدم الرعاية للقوانين الموضوعة لتأمين هذه المصلحة يخل بالمقصد، فلا يجوز اهاهما، لأن الانسان بطبعه مع قطع النظر عن الحكمة العقلية والشريعة يحب أن يجتمع مع امرأة حسناء مشروعة وغير مشروعة، ولو اجتمع في صورة غير مشروعة لاتفع أحدهما من الآخر بلذة الجماع، ولكن اذا تأملنا مضرة هذا الاجتماع وجدنا انها لاتسد ولا تهمي، لأنه سبب لقوت المقصود عن الازدواج المشروع واقراض الانسان وخراب العالم ونشأ من هذا الاجتماع علل وأمراض سارية مخلة بحفظ الصحة المطلوبة عند العامة، فاذا ثبتت هذه المضرات كان مرتكب هذه الجناية خائفا للهيبته الاجتماعية، والشريعة الاسلامية منعت من ارتكاب هذه الدناءة حفظا لانتظام العالم، ووقاية لعالم البشر عن الاسباب المهلكة وعالم الانسانية عن ذلة هذه الشناعة، ودعت كل الناس بصوت عال الى دائرة العفة والطهارة عن الرزائل، ولأجل هذا المقصد العالي كما منعت الشريعة عن الزنا كذلك منعت عن مقدماته، كعدم مباشرة النساء والاختلاط مع الرجال الأجانب والمخالوة معهم والتماس بهم فن كلها مدار كلي لتسهيل فعل الفاحشة.

والحاصل اذا تأمل صاحب العقل هذه الشناعة الموجبة لأنواع المضرة حكم بلا تردد بأنها مستكرهة طبعاً ومستقيمة عقلاً فوقاية النفس عن ارتكاب هذه الدناءة الخلة لمروءة الانسان واجب، ولكن السفهاء للهمكون في شهواتهم البهيمية يمدون مثل هذه الجناية من المدنية، ولا يستحيون عن التفوه بهذه الهذيانات لأنهم مجردون عن (٥ - عقائد)

الحياء والناموس وغلبت أوهامهم على عقولهم السخيفة
ومن أحكام الشرع أحكام أنواع العقوبات ، كالأعدام والحبس والنفي والضرب
وقطع اليد

والمعترض على الأحكام الشرعية لا يعترض على الأربعة الأول ، لقبول المثل
المتقدمة لها لأنهم أدرحوها في قوانينهم ، واعترض من لا يتدين بدين أصلاً علي قطع اليد
من السارق ، وخلاصة اعتراضه لا مماثلة بين الجرم والجزاء ، مع ان العدالة وجود
النسبة المتعادلة بين الجرم والجزاء ، وفي قطع اليد المماثلة غير موجودة وأجيب بأن
المماثلة ان أمكنت كافي قصاص القاتل فالرعاية واجبة وان لم تمكن فالعدالة كافية كقطع
يد السارق ، وهو مشروع لصيانة الاموال التي هي من الاركان المهمة للمدنية والترقي ،
ومدار معيشة الافراد الانسانية في البلدان ، فلا بد أن يحفظ من الضياع والتلف ولذا
اعتنت بحفظه الشريعة ، لأن الاموال مابه الحياة للانسان وسبب لسعادته في الدارين .
على الأكثر ، وطبيعة الانسان مجبولة على حفظها كما قيل ، المال شق الروح ، فلي
هذا اذا سرق انسان مال الآخر فلا يجوز الاكتفاء باسترداد المال للمسروق ، لأن
فعل السرقة حينئذ يكون خالياً عن الجزاء ، وذا لا يجوز ، لأن عدم التجزئة في مقابلة
الجنابة يخل بانتظام العالم ويسلب استراحة العامة ، ففي السرقة مماثلة الجزاء بالجنابة
غير ممكن ، فانقل الجزاء الى النسبة المتعادلة لأن الواسطة لهذه السرقة أعضاؤه ، اذ
ينظر بعينه ويمشي برجله ويتأمل بعقله ويأخذ بيده وان كان لكل من هذه
الاعضاء مدخل في ايقاع السرقة ولكن العضو المهم انما هو اليد فلزم ازالة ذلك العضو
المهم في ايقاع السرقة فشرعنا حكمت بقطع يد السارق لصيانة الاموال الخادمة للترقي
والتمدن ولتأمين استراحة الجمعية البشرية من جهة أموالهم ، وكذا لتأمين الأمن
بين العباد وفي البلاد وسلامة معاملات الناس وتجارتهم عن الآفات والتعرضات ،
وبقاء الانتظام في العالم الى يوم المآد ، فن لا يدرك هذه الدقائق والحكمة اعترض
على قطع يد السارق

وعد مغيراً للمدينة مع انه يتقبل في القتل القصاص المبنى لوجود القاتل بالكلية ولا يرضى في السرقة افناء عضو واحد مع بقاء حياته وسائر أعضائه للرجة ، مع ان الرجة للظالم اهانة للمظلوم

﴿ البحث الثاني في لزوم الكتب السماوية ﴾

واعلم انه لما كانت الشريعة لازمة لتنظيم العالم وكفالة لسعادة البشر كانت الكتب السماوية لازمة لضبط الأحكام الشرعية ، فان الشرائع مأخوذة من الكتب ومضبوطة بها ، وهي منزلة من عنده تعالى حسبما يقتضيه الزمان ، لان حكيمته تقتضي اختلاف أحوال العالم باقتضاء الزمان واختلافه ، وحسبما تبدلت الاوقات أرشد عباده الى دين الحق بالاوامر والنواهي الموائمة لمقتضى حالهم وزمانهم ، وضبط الاديان الحق أنزل الله تعالى على بعض الانبياء من آدم عليه السلام الى نبينا ﷺ بواسطة جبريل على السنة المتنوعة كتباً مدونة وصحفاً غير مدونة ، وضبط شريعة الرسل فتكون مصونة عن الخلل والزال وعن الريب والشبهة . والمدون من الكتب السماوية أربعة : تورات لموسى عليه السلام وزبور لداود عليه السلام وانجيل ليعيسى عليه السلام وقرآن لمحمد عليه الصلاة والسلام . وغير المدون مائة من الصحف . والكتب السماوية كلها كلام واحد قائم بذاته تعالى ، وانما الاختلاف والتفاوت بحسب الالفاظ الدالة على المعنى على ما بين في صفة الكلام

واعلم أن حكم كل كتاب باق الى انزال كتاب آخر على رسول آخر يبين انتضاء زمان الكتاب الاول ونسخه واذا ظهر كتاب ثان يبطال أحكام الاول لا يجوز العمل به (وانما العمل بالثاني) لان حكمه مرضى عند الله ومرعى الاجراء ، اذ هو موافق لاصحاب هذا الزمان وأمرجة الناس

ومن هذا القبيل أن القرآن أنزل على نبي آخر الزمان ولا كتاب بعده ، ولذا نسخ القرآن جميع الكتب النازلة قبله فلا يجوز العمل بها ولا تلاوتها ، وحكم القرآن باق الى يوم القيامة وبعد وفاة النبي ﷺ مصون عن التحريف والتغيير ، لان

حفظه تحت تأمين الله تعالى بقوله ﴿ انا نحن نزلنا الذكر واناله لحافظون ﴾ فانه تعالى بين في هذه الآية محافظته بأنواع التأكيذ ، والى يومنا هذا لم يطرأ عليه خلل بالتغيير والتحريف ولو بكلمة واحدة ، مع أنه مر عليه ألف وثلاثمائة وثلاث وثلاثون سنة ، وهو من أعظم معجزات النبي عليه السلام ، لأن بلغاء العرب مع اهتمامهم وحرصهم على الرد والانكار وسعيهم على الطعن والابطال لم يأتوا بأقصر سورة من مثله فكانوا خائبين ومأيوسين عن المعارضة وتجاوزوا عن المباحثة بالحروف الى المحاربة بالسيوف ، مع أنهم أمروا باتيان أقصر سورة منه بقوله تعالى ﴿ فاتوا بسورة من مثله ﴾ وعجزهم عن الاتيان بمثله مصدق بقوله تعالى ﴿ قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ﴾ وظهر صدق هذا القول بعدم اتيانهم ، وبظهور عجزهم أظهر بعضهم ايمانه الازلى ، وأصر بعضهم على الكفر واستكبر عن الايمان بالقرآن فكان هدف بهم الشريعة وقرين عذاب النيران ، فعلى هذا لا شك في كون القرآن كلام الله تعالى لانه لو كان كلام الغير لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً كما نطق به قوله تعالى ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ وان من زمان الرسالة الى هذا الزمان لم يجدوا أدنى تناقض وأقل اختلاف أصلاً ، مع أن الخصماء بذلوا مقدرتهم في زمان طويل لم يجدوا كلمة مخالفة للعقول وفرصة في الطعن لان المحارب به مغلوب دائماً

واعلم أن نسخ القرآن لسائر الكتب لا يستلزم الجهل على الله كما زعمت اليهود فانهم قالوا ان النسخ يوجب الجهل على الله لانه ان لم يعلم قوات المصلحة للتوبة بالنسوخ يلزم البناء على الله أي كونه علما بصد ما لم يعلم والجهل على الله باطل وكذا النسخ ، فثبت أن حكم التوراة باق الى يوم القيامة ، وانه لو جاز النسخ لوجب تغيير موسى عليه السلام بترك أحكام التوراة واقتباع دين محمد عليه السلام ، لكنه لم يصرح به ، وأجيب بأن لزوم الجهل على الله مردود لانه عالم بالناسخ والمنسوخ وزمانهما واجراء أحكامهما ، وان موسى عليه السلام صرح بنسخ

التوراة ولكن الاحبار كتبوا حسداً من عند أنفسهم كما هو شأنهم لان عاداتهم التحريف والتغيير طمعاً لحفظ الدنيا

﴿ الفصل الثاني في معجزات الانبياء وما ثبت به صدق دعواهم ﴾

واعلم أن المعجزة عبارة عما قصد به اظهار صدق من ادعى أنه نبي الله (وفيها ثلاثة مباحث) ﴿ البحث الاول في شرائط للمعجزة ﴾ وهي سبعة ، الاول كون المعجزة فعل الله لا فعل العبد ، والثاني كونها خارقة للمادة لان مالا يكون خارقاً للمادة بل معتاداً كطووع الشمس كل يوم وظهور الازهار كل ربيع لا يكون معجزاً دليلاً على صدق النبي لمساواة الغير به ، والثالث أن يتعذر معارضته من طرف الآخر ، والرابع كونها ظاهرة على يد مدعي النبوة ليعلم أنه تصديق من الله تعالى له ، والخامس كونها موافقة لدعواه ، فانه لو لم تكن موافقة لما دلت على صدقه فلا تكون معجزة ، والسادس عدم كونها مكذبة لمدعي النبوة ، والسابع عدم كونها مقدمة على الدعوي بل مقارنة لها ، لان التصديق قبل الدعوي غير معقول ، كذا في المواقف وشرحه

واعلم أن الخوارق ستة (الاول الارهاصات) وهي التي صدرت عن النبي قبل اظهار النبوة ، (والثاني الكرامات) وهي التي ظهرت في يد الولي العالم العالم الكامل من كل الوجوه ، وكرامات الاولياء حق ، والدلائل على وقوعها كثيرة جداً بحيث يبالغ القدر المشترك منها حد التواتر ، كظهور ثمرة الصيف عند مريم في الشتاء وبالعكس ، وكنقل آصف بن برخيا وزير سليمان عليه السلام عرش بلقيس من مسافة بعيدة في طرفة عين ، وكرامات أصحاب الكهف مصرحة في القرآن ، وبالجملة لا يصح انكار الكرامات الاجهلا بالضروريات أو عناداً بالمحككات ، لان القرآن دل على كرامات الاولياء فلا مجال لانكارها خلافاً للمعزلة فانهم أنشكروا وتسكروا بشبهات أقواها أنها لو وقعت لاشتبهت بالمعجزة فلم يتميز النبي عن الولي ، ورد بأن المعجزة تتميز عن الكرامة لان المعجزة مقارنة لدعوى النبوة والتحدي دون الكرامة

واعلم أن الكرامة اكرام من الله تعالى للولي وهو المواظب على الطاعات والمجتنب عن السيئات وللعرض عن الانهماك في المستلذات المباحة وان الولي وان نال كرامات عديدة لا يبلغ مرتبة النبي لان فضل النبي جلى كالشمس بل نبوته فاقت ولايته وهو مشرف بالوحي وزيادة القرب من الله تعالى ومشاهدة الملك مع نهاية التوجه الى الله تعالى ومبعوث لصلاح العالم واتظام المعاش والمعاد ومأمون العاقبة وان النبي مصوم دون الولي وان نيل الولي الكرامات للتدين بدين النبي والعمل بأحكام شريعته وان النبي متبوع والولي تابع ، والكل يدل على أفضلية النبي خلانا لجهة المتصوفة الملاحدة ، فانهم زعموا أن الولاية أفضل من النبوة وأن ولاية ذلك النبي أفضل من نبوته ، ورد بأن النبوة مرتبة عظيمة جامعة لكالات كثيرة لامتربة فوقها للبشر ومراتب شريفة في الدنيا والآخرة . وأن النبي له دين واجب الاتباع دين الولي ، (والثالث من الخوارق الاعانات) وهي التي ظهرت في يدعوام الناس عند الكار والمصائب ، وخلصهم منها معاونة لهم منه تعالى ، كما وقع في السفن برح شديدة فدعا أهل السفينة له تعالى بحضور القلب ، فنجوا من هذا لمضيق كثير اما أهل السفينة ، فهذه النجاة اعانة لهم

﴿ والرابع الاعانات ﴾ وهي الخوارق الظاهرة في يد الكافر مخالفة لدعواه كما وقع من مسيلة فانه ادعى أن معجزته تكلم هذا العز والشهادة له فقال أنت كذاب ياملون

﴿ والخامس الاستدراجات ﴾ وهي الخوارق الظاهرة في يد الكافر موافقة لدعواه كما يقع من الدجال

﴿ والسادس المعجزة ﴾ (البحث الثاني في كيفية حصول المعجزة) واعلم أن المعجزة فعل القاعل المختار ، لادخل للنبي لها بل أظهر الله في يد من يريد تصديقه بمشيئته لمن أرسله الى الناس ليندعوم الى النجاة ، وهي امان من قبيل الاقوال كلخبار نبينا عليه الصلاة والسلام عن الغيوب ، ومن جلته اخباره عن بلوى تصيب عثمان

رضي الله عنه ، واخباره عما جرى بين كسري وأصحابه من افاق كنزه وتخريب
بلدانه ، واخباره عن غزوة البحر من الاصحاب مرتين وأن يكون مع أولاهما بنت
ملحان رضي الله عنها فوق كما أخبر ، والقرآن مملوء بأخباره عليه السلام عن
الغيب وكله وقع كما أخبره ،

(واما من قبيل الافعال) وهي كرمي النبي عليه السلام بغزوة بدر قبضة
حصباء على الكفار وأصاب أعينهم فشق كل بعينه وغلب المسلمون واتهم
الكفار مع أنهم زائدون على الألف والالهم مكللة والاصحاب ثلثمائة وثلاث عشرة
واليه أشار تعالى بقوله ﴿ وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى ﴾ وسائر معجزات
نبينا كثير جداً ، وأعظمها القرآن ، لان معجزات سائر الانبياء كثيراً ما كانت
من جنس ما يفخر قومهم في زمانهم كومى عليه السلام فانه كثر في زمانه السحر
وتفاخر الناس به فصاء غلبت وأعجزت السحرة واضلحل ماصنعوا وظهر بطلان
السحر فثبتت نبوة موسى عليه السلام وكذا في زمان عيسى عليه السلام ترقى الطب
وتفاخر الناس به ولكنهم عاجزون عن مداوي الاكهم واحياء الموتى . فعيسى
عليه السلام داوي الاكمة وأحيا الموتى باذنه تعالى

وفي زمان نبينا عليه السلام اشتهرت القساحة وظهرت البلاغة وافتخر الناس بهما وهم
حاضرون في ميدان المبارزة ويهيئون مكافأة عظيمة لمن سبق

ولما أنزل الله القرآن البالغ نهاية القساحة والبلاغة وانما جازع عن طوق البشر
عجز الناس عن اتيان مثله ، فدل على صدق النبي عليه الصلاة والسلام واعجاز القرآن
انما هو لمطابقته لمقتضى الحال ولكون نظمه الغريب فائقاً لنظم العرب في مطالعه
ومفاصله واشتماله على اللطائف وعدم التناقض في أحكامه ونظمه عجيب وأسلوبه
غريب حارت فيه البلغاء ولم يوجد قبله وبعده نظيره

واعترض بأن فيه كلمات غير عربية كاستبرق وسجيل والقسطاس والمقاييد
فكيف يصح أن يقال انه عربي مبين ، وأجيب بأن ذلك من توافق اللغتين أو

المراد به أنه عربي النظم والتركيب فلا يضر كون بعض الكلمة غير عربي كون النظم عربياً أو المراد بكونه عربياً كون الهيئة المجموعة عربية على سبيل التغليب واعتراض أيضاً بأن فيه متشابهات يتمسك بها أهل الضلالة كالجمسة بمثل (الرجن على العرش استوى) ومثل الحروف للقطعة في أوائل بعض السور لا معنى لها ولا فائدة في انزال ما لم يفهم العباد معناه ، وأجيب بأن الفائدة في انزالها معرفة العباد عجزهم ونيلهم الثواب والاجتهاد بطلب المراد منها والرجوع الى الراسخين في العلم والاعتقاد بحقيقتها

واعترض أيضاً بأن فيه عيب التكرار كعادة قصة فرعون في مواضع كثيرة وكعادة (فبأي الآء ربكما تكذبان) وقوله تعالى (ويل يوشع للمكذابين) الى غير ذلك ، ورد بأن التكرار ربما يكون من محسنات الكلام كما بين في علم البلاغة ، وكذا في المحاورة . مثلاً أراد الملوك تعداد نعمه على عبده فقال ألم أطعمك طعاماً لذياً . وألم أنفق ثراباً لطيفاً (فبأي نعمتي عليك أنكرت) وألم ألبسك كسوة نفيسة وجبة جديدة (فبأي نعمتي عليك أنكرت) وألم أسكنك مسكناً مرفعاً ويوتاً مزينة وفراشاً مبروراً (فبأي نعمتي عليك أنكرت) الى غير ذلك ومثل هذا من محسنات الكلام

والتكرار في القصص حسبما يقتضيه اللقاع بالإيجاب الزمان مقبول عند البلغاء فإن القضية تقتضي إعادة الكلام ، وهذا لا ينكر في المحاورة ، مع أن فوائد التكرار كالتسليية لتبنيه وعييده والتهديد لقومه والدعوة لمن سمعه والى الطاعة لمن قبله والتفخيم عن ارتكاب أمثال هذه الجرائم ، وبيان السبب لاقتراض الأمم السالفة والاشعار بأن من حله كذا فعاقبتة كذا ومن ارتكب أمثال هذه الجرائم فعاقبتة الاضمحلال الى غير ذلك وفوائد التكرار حسب الإيجاب لا تعد ولا تحصى

مثلاً كان فرعون في زمانه ملكاً قوى الشكيمة وغداراً ليس فيه انصاف أصلاً وظلمه بنى اسرائيل لم يسبق مثله فخاله بالنسبة الى قريش غير قابل للقياس ثم

انقضت حكمته وأعوانه وقومه بظهور موسى عليه السلام فسبب تكرار قصته مثلاً ذكر في موضع ظلم فرعون لبني إسرائيل وفي موضع آخر ادعاء الوهية وفي آخر ولادة موسى وحفظ فرعون وفي موضع آخر هجرة موسى عليه السلام الى مدين من شره. وفي موضع آخر دعوة موسى فرعون الى الايمان وهكذا وفي كل عبرة مؤثر قلن اعتبر والذكر والتكرار باقتضاء الحال فلا ينكر القوائد وأعظمها تهديد قريش والدعوة الى الانصاف

واعترض أيضاً بأن فيه اختلاف القراء وأجيب بأن اختلاف القراء لا يوجب اختلاف المعاني بل اختلاف في أداء الألفاظ حسب اختلاف أقوام العرب وألسنتهم. في أداء عباراتهم في محاوراتهم ، فلا اختلاف في الحقيقة

واعترض أيضاً بأن فيه التناقض كما في قوله تعالى ﴿ فيومئذ لا يستل عن ذنبه انس ولا جان ﴾ مع قوله ﴿ فوربك لنسألنهم أجمعين عما كانوا يعملون ﴾ ورد بأنه لا يوجد فيه شرائط التناقض لأن علم السؤال المفهوم من الآية الأولى ﴿ انما هو في موقف من المواقف ﴾ والسؤال المفهوم من الثانية انما هو في موقف آخر وزمان آخر ، مع أن شرط التناقض الاتحاد في الزمان والمكان ولا اتحاد فيهما في هاتين الآيتين. وكذا الحال في سائر الآيات

واعترض أيضاً بأن فيه الشعر مع أنه تعالى قال ﴿ وما علمناه الشعر ﴾ فن بحر الطويل قوله تعالى ﴿ فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ ومن بحر المديد قوله تعالى ﴿ واصنع الفلك بأعيننا ﴾ ومن البسيط قوله تعالى ﴿ ليقض الله أمراً كان مفعولاً ﴾ ومن الكامل ﴿ والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم ﴾ ومن بحر الخفيف ﴿ أرايت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم ﴾ وكذا ورود بعض الآيات من سائر الأبحر ، ورد بأن مجرد ورود اللفظ على هذه الأوزان لا يكفي في كونه شعراً من غير قصد الوزن وهذه الآيات قد نزلت على هذا للنوال الموافق للبحر المذكورة مع أن الوزن غير مطلوب بل عبارة عن التوافق ، كذا في المقاصد وشرحه

﴿ البحث الثاني في كيفية دلالة المعجزة على صدق دعوى النبوة ﴾

واعلم أن دلالة المعجزة على صدق النبي دلالة عادية ، لاعقلية صرفة ولا سمعية لأن عاداته تعالى جارية بخلق العلم على صدق دعواه عقيب ظهور المعجزة ، وإن اظهار المعجزة في يد الكاذب وإن كان ممكناً عقلاً لشمول قدرته تعالى فعدم اظهاره لازم عادة فدلالة المعجزة على صدق دعوى النبي عادية كسائر العاديات ، مثلاً من قال أنا نبي ثم تنق الجبل على النطق ، وقال ان كذبتوني وقع عليكم وإن صدقتوني لا يقع عليكم ، فكلاًهما بتصديقه بعد الجبل عنهم وإذا هما بتكذيبه قرب الجبل منهم فعلم بالضرورة أنه صادق في دعواه لأن العادة حاكمة بامتناع ذلك من الكاذب مع كونه ممكناً بإمكان عقلي

﴿ الفصل الثالث في امكان ووجود الأنبياء وكون رسولنا ﴾

﴿ أفضل الأنبياء وهو مرتب على مقدمة وثلاثة مباحث ﴾

(أما المقدمة في امكان النبوة والبعثة) واعلم أن الدليل على امكان النبوة اثبات نبوة الأنبياء فإن ما وقع يدل على الامكان بلا اشتباه ، ونبوة الأنبياء عليهم السلام ثابتة بالتواتر لا بحال لانكارها ، وأن وجود النبي ونبوته واجب عقلاً عند الفلاسفة لأن النظام الأتم كل له تعالى يقتضى القدرة التامة اذ لا يمكن هذا النظام بدون القدرة ، والقدرة التامة الأزلية لا تتم بدون بعثة الأنبياء الواضعين لقوانين العدل بين العباد وفي ارسال النبي حكمة بالغة راجعة الى العباد ، كالمداية الى طريق مطلوب بسهولة (خلافاً للبراهمة والصائبة والتناسخية) فأنهم قالوا لا حاجة الى بعثة الأنبياء ، لأن العقل كاف في معرفة التكاليف فلا فائدة في البعثة ، وإن ما حكم العقل بحسنه فحسن وإن ما حكم بقبحه فهو قبيح وما لم يحكم بهما فاعقل عند الحاجة فإنه حسن لا اقتضاء الحاجة وأترك عند عدمها ، فإنه قبيح لعدم الحاجة وأفراد هذه الطوائف كثيرة في زماننا فأنهم يفعلون ما خطر ببالهم ولم يبالوا بالمحرّمات والمتهيبات واعتمدوا على أهوائهم فما اقتضت شهواتهم يفعلونه لأنّه حسن عندهم وما يخالف أهواءهم كالعبادات فلا يفعلونه لأنّه قبيح

عندهم فأنهم جهلاء منهمكون في علمهم السوء

وأجيب بأن العقل لا يدرك الحسن والقبح إلا في معرفة الله كما بين فيما سبق وإن العقل لا يدرك مقدرات الشرع كوظائف العبادات وتعيين الحدود ، والنبي المبعوث كالطبيب المأذوق يعرف الأدوية الملائمة لطبايع الناس ومزاجهم وخواص الأدوية بما يمكن معرفتها لعامة الناس بالتجربة ، فلو حصلوا الأدوية بالتجربة فيحرمون من فوائد الأدوية في دهر طويل لعدم استكمال تجربتهم ويقعون في المهالك قبل التجربة في هذه المدة ، مع أن اشتغال كل فرد بالتجربة يوجب آتاعاب كل نفس وتعطيل الاشتغال عن مصالح العاش والمعاد وتعطيل الصنائع والتجارات لأث كل شخص مشغول بالتجربة (فهذا يوجب خراب العالم وانقراض الانسان) وأما إذا سلموا أنفسهم الى طبيب حاذق خلصوا من تلك المهالك والتكلفت ، فانه اذا كانت وظيفة الطب والتجربة واحضار الأدوية المخصوصة بالطبيب فأفراد الناس يشتغلون بالوظائف السائرة كالصنائع والتجارة والزراعة . فحصلت للوازنة بين الناس في المعاملة وتكمل الانتظام في العالم ، كذلك اذا سلم الناس أمور دينهم لنبيهم المبعوث خلصوا عن تحقيق الحسن والقبح في الأفعال والأشياء وضائر التكلفت وأخذوا ماوجب عليهم من النبي بسهولة وتعلموا المنافع والمضار في زمان يسير واشتغلوا في عزمهم بسائر الوظائف المهمة

لا يقال لما أمكن تجربة الأدوية يلزم الاستغناء عن الطبيب ، كذلك لما أمكن ادراك الحسن والقبح بالعقل يلزم الاستغناء عن النبي ، لأننا نقول الامكان مع صعوبة شديدة محتاجة الى دهر طويل لا يوجب الاستغناء ، فلا بد لنوع الانسان من واضع قانون الشرع يمتاز عن سائر الناس بمعجزة تدل على أن ماأتي به من عند ربه كما فصل فيما سبق

﴿ المبحث الأول في وجود الأنبياء ﴾

واعلم أن أول الأنبياء آدم عليه السلام وآخرهم نبينا محمد ﷺ ، ونبوة آدم

ثابتة بالكتاب والسنة واجماع الامة حتى يكفر جاحدها ، وكلهم كانوا مبلغين من طرف الله الأحكام الشرعية للرضية في زمانهم صادقين في دعواهم ، والأولى أن لا يخص عددهم لقوله تعالى ﴿ منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك ﴾ لأنه لأمان في ذكر العدد من أن يدخل فيهم من ليس منهم ، لاحتمال ذكر عدد أكثر من عددهم أو ذكر عدد أقل منهم فيخرج من هو منهم ، ومن ذكر أسماءهم في القرآن وبيئت رسالتهم واجب المؤمن أن يعلمهم قصيلاً وهم خمس وعشرون ، وأما الأنبياء كلهم فرجال في الأصح لا يكونون من النساء لقوله تعالى ﴿ وما أرسلنا من قبلك الا رجالا نوحى اليهم ﴾ فعند أهل التحقيق أن المذكورة شرط للنبوة ، لأن الأثوثة صفة قص لا تليق بتمام النبوة وان المرأة لا تصلح للسلطنة والقضاء في الحدود والقصاص ، ولأن النبوة تقتضى الاختلاط في الدعوة ، والأثوثة تقتضى التستر والعزلة ، فلا مناسبة بين النبوة والأثوثة

وكذا الحرية شرط في النبوة ، لأن الرقية صفة قص تكون سبباً لاستنكاف الناس أن يقتدوا به ، لأنهم يرون الرقيق حقيراً فلا يتبعونه فقات المقصود من البعثة وان ذا القرنين ولقيان لم يعرفا نبيين ، فالأولى ترك المجادلة في حتهما فان اعتماد نبوة من ليس بثبي كفر كنفى نبوة نبي من الأنبياء ، واعلم أنه لا تبطل رسالتهم بموتهم ، لأن الرسالة لا تقبل الإبطال والعزل ولأن موتهم كنوهم فكما لا تبطل الرسالة بالنوم كذلك لا تبطل بالموت فان موتهم صورى فلمهم حياة أبدية في قبورهم ولذا لا تبلى أجسادهم في قبورهم ، كذا في الخادمى

﴿ البحث الثانى في اثبات نبوة نبينا عليه السلام ﴾

واسم نبينا محمد ومصطفى واحد وأبوه عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم وأمه آمنة وبلده مكة ومحل هجرته للدينة وهو عليه السلام بشر أرسله الله الى البشر لارشادهم الى الحق وادعى النبوة وأظهر المعجزة فادعاه النبوة بالنسبة اليها علم بالتواتر فلا مجال للانكار ، وأما اظهار المعجزة فانه أظهر كلام الله فعارض به البلفاغ فمعجزوا عن المعارضة

بالمحروف وتجاوزوا الى المقارعة بالسيف فدل عجزهم على أنه نبي من عند الله وعلم به صدق دعواه

وان أحواله عليه السلام قبل النبوة وبعدها تدل على عصمته وكونه نبيا ، وانه أقدم على دعواه حين هجوم شجعان العرب ورؤسائه عليه بثبوتهم على عصمة الله في جميع الأحوال وثباته على حاله لدى الأحوال بحيث لم يجد أعداؤه مع شدة عداوتهم وحرصهم على الطعن . مطعنا فيه ، وانه عليه السلام جامع للأحوال الشريفة والعقائد الصحيحة والأخلاق الكريمة والأقوال الحكيمة ، مما يكون مقبولا عند العامة ، فهذه الأحوال ثابتة بالتواتر عند الكل قبل النبوة وبعدها وانه عليه السلام كان في غاية الشفقة على الأمة ونهاية السخاوة على الضعفاء حتى خوطب بقوله تعالى ﴿ فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولا تبسطها كل البسط فتعبد ملوما محسورا ﴾ وكان لا يلتفت الى زخارف الدنيا وأهلها حتى ان قرينا عرضا عليه حالا كثيرا ورئاسة عظيمة ليرجع عن دعواه ، فلم يلتفت اليهم أصلا ، وكان مع الفقراء والمساكين في غاية التواضع ومع الأغنياء وأرباب الرياسة في غاية الترفع ومع الاتصاف بهذه الاوصاف قد أوتي علوم الأولين والآخرين كما يشهد له القرآن والكتب المؤلفة في بيان الأحاديث كالكتب الستة مع كونه أميا غير قارئ على أحد ، فان كل ذلك يدل على انه نبي ، فان العقل يجزم بامتناع اجتماع هذه القضايل والمكالات في غير النبي ، فانه يتمتع اعطاء الله هذه المكالات العلمية والعملية الى من يقتري عليه اقتراء ظاهرا ، ثم يمله ثلاثا وعشرين سنة ، وبعده يظهر دينه وطريقه على سائر الأديان والطرائق ، ثم ينصره على أعدائه ويحيي آثاره بعد موته الى يوم القيامة ، وهذا لا يكون الا في نبي مبعوث من عنده تعالى وان كان كونه في الآحاد ممكنا بامكان ذاتي ولكنه ممتنع بامتناع عادي فلا تكون هذه الأحوال في آحاد الناس فضلا عن المفتري على الله ، والا يشبهه ما يكون شرعا فيشوش الأحوال على العباد كذلك ان الله تعالى أعطي حبيبه جميع المحاسن خلقا وخلقنا وجع فيه جميع

الفضائل الدينية والدنيوية من الاخلاق العلية والآداب الشرعية من العلم والحلم والصبر والشكر والعدل والزهد والتواضع والعفو والعفة والجود والشجاعة والسخاوة والحياء والمروءة والعصمة والوقار والرحمة للخلق والتعظيم للحق وحسن الادب والمعاشرة للناس باللين وكمال خلقته وجمال صورته وقوة عقله وصحة فهمه وفصاحة لسانه وقوة حواسه الى غير ذلك ، وهذا كله يدل على انه نبي مبعوث من طرف الله ، لانا اذا وجدنا من هذه الاوصاف واحدا أو اثنين في شخص ، عظم قدره ورفع ذكره بين الناس ويتفرد بذلك الوصف ولم ينس اسمه بل يضرب به الامثال بين الخلق ، فما ظنك بمعظم قدر من اجتمعت فيه هذه الخصال جميعا الى ما لا يمكن عده بعدد ، ولا تعبيره بكلام ، مع أن هذه الأوصاف لا تنال بكسب ولا بسبب آخر الا أن يكون متخصصا بفضيلة الرسالة والخلة والوحي وصالوات الله والملائكة عليه فيدل العقل على أن من اجتمعت فيه فهو نبي قطعا ، كذا في الشفاء وانه عليه السلام بعث وادعى النبوة بين أظهر قوم لا كتاب لهم ولا حكمة فيهم (بل هم عن الحق معرضون وعلى البطالان الصرف مصرون) اذ في زمان البعثة كانت قریش على وأد البنات مع عبادة الأوثان ، والقرس على زنا الامهلت مع تعظيم النيران ، والترك على درأ العباد وتخريب البلاد ، وكان الهند على عبادة البقر وتعظيم الحجر ، وكان اليهود على صفة الزور مع تغيير الكتاب والنصارى على التشايت في الفرد الاحد وللمعبود الصمد ، فضلل النبي آراءهم وأبطل ملهمهم وهدم دولهم ، مع كثرتهم اتباعا وأن أتباعه عليه السلام قليل غاية القلة ، ومع هذه القلة دعي كلهم الى الدين الحق وبين أن أدياتهم باطلة ، وأكل العالم بالايان ، ونور البرايا بالعلم والعرفان ، وعلم الناس مكارم الأخلاق وأدبهم بأداب حسنة لا تفتة للانسانية ، حتى اشتهر ذلك في الآفاق والاقطار ، وصار كالشمس في رباعه النهار فلا معنى للنبوة سوى ذلك فحالاه عليه السلام قبل النبوة وبعدها ظاهر على هذا النوال لمن كان له في اعتبار الحال عينان .

وأما من لم يكن له في اعتبار الحال عين فلا اعتبار له ، لأنه ساقط عن مرتبة

الاعتبار فلا يورث غض عينه ضرراً في اثبات النبوة كما لا يلزم من عدم رؤية الاعمى الشمس عدمها في نصف النهار كذلك لا يلزم من غض أبصارهم عن النبوة عدم النبوة وأنكر اليهود نبوة نبينا عليه السلام مع أن التوراة تشهد بنبوته وبينت أوصافه بقوله ﴿ يا أيها النبي انا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً ﴾ للأمة أنت عبدى ورسولى سميتك للتوكل ليس بفظ ولا غليظ ولا صخاب فى الأسواق ولا يدفع السيئة بالسيئة ولكن يعفو ويغفر لمن أساء ولن يقبضه الله حتى يقم به الملة العوجاء بأن يقولوا لا اله الا الله ويفتح به أعيناً عمياً وآذاناً صماً وقلوباً غلفاً أعطيه لكل جيل وأهب له كل خلق كريم ، وأجعل السكنى لباسه والبر شعاره والتقوى ضميره والحكمة معقوله والصدق والوفاء طبيعته ، والمعدل سيرته والحق شريعته والاسلام ملته ، وأحمد اسمه أهدى به بعد الضلالة ، وأعلم به الناس بعد الجهالة ، وأكثر به بعد القلة ، وأغنى به بعد العيلة ، وأجمع به بعد الفرقة ، وأولف به بين قلوب مختلفة وأمم متفرقة أجمل أمته خير أمة أخرجت للناس فهذه الاوصاف المبينة فى التوراة موافقة لشمائله عليه السلام لا يختلف فيه وصف بل كله مطابق للنبي وثابت بالآثار الخارجية فلا يحتمل ما ذكر فيها غيره عليه السلام بل هو عينه لا شك فيه فانكار اليهود بمجرد الحسد فلا عبرة بانكارهم لأن كتابهم يشهد عليهم

وكذا من النصارى من ينكر أصل نبوة نبينا مع أن الانجيل بين أوصافه كما فى التوراة ، ومنهم من يقر بنبوته ولكن يدعى خصوصية نبوته بقوم العرب (وأجيب بأن النبى ﷺ معصوم عن الكذب) والقرآن ناطق بعموم بعثته بقوله تعالى ﴿ وما أرسلناك الا كافة للناس ﴾ والأحاديث شاهدة على انه مبعوث لكل الاقوام فلامعنى لادعاء التخصيص فى مقابلة هذه الصراحة فى القرآن والأحاديث بعد اقرار نبوته ، بل تناقض لأن الاقرار بنبوته يوجب قبول جميع كلامه فمع الاقرار بالنبوة عدم قبول كلامه فى بعض المسائل تناقض محض لا اعتبار له

﴿ البحث الثالث في أن نبينا أفضل الانبياء وخاتم النبيين وشريعته أفضل ﴾

الشرائع وهو مرتب على ثلاثة مطالب ﴿

المطلب الأول في أن نبينا أفضل الانبياء بمعنى الأكثرية علماً وعلاً ومقبلة شريعة في الدنيا ، وثوباً ودرجة وقرية من الله تعالى في الآخرة ، والدلائل عليها كثيرة قطعاً ، منها أن أعظم معجزاته هو القرآن الذي هو أنفع المعجزات وأبقاها الى آخر الأيلم

ومعجزات سائر الانبياء جاءت ولم تدم وما يكون باقياً يكون أنفع ومن يكون معجزته أنفع فهو أفضل ، ومنها أنه عليه السلام مبعوث الى كافة الناس كما بين آتفاً بل الى الثقلين لقوله تعالى ﴿ قل أوحى الى أنه استمع نقر من الجن فقالوا سمعنا قرأنا عجباً يهدي الى الرشداً منا به ﴾ وكونه مبعوثاً الى الثقلين يدل على أفضليته لأنه مخصوص به ولم يقع لغيره من الانبياء ، واقتياد الجن لسلطان عليه السلام من جهة السياسة لا من جهة الديانة ، وحكم نوح عليه السلام بعد الطوفان لجميع الناس الموجودين في الدنيا انما هو لانهصار الموجودين عنده في أهل السفينة الذين هم أمته

ومنها أنه تعالى مدح وأثنى عليه وعدد محاسنه بقوله تعالى ﴿ لقد جاءكم من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾ فانه تعالى بين في هذه الآية أنه عليه السلام من أقس القوم وأعطى اسمه وهو رؤوف رحيم له عليه السلام فهذا يدل على أفضليته له وكذا يدل على أفضليته كونه رجلاً لئالين ، لأنه عليه السلام رجلاً لأمته ، اذ من اتبعه ينال به سعادة الدارين فإنه عليه السلام رحمة للمؤمنين بالهداية وللمنافقين بالأمان والكافرين بتأخير العذاب فهو رحمة للعموم من هذه الجبهات .

وسماه الله تعالى سراجاً منيراً في قوله تعالى ﴿ انا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً الى الله باذنه وسراجاً منيراً ﴾ وهذه الأوصاف تدل على أفضليته وكذا شرح الله قلبه بنور الرسالة والعلم والحكمة ورفع ذكره بالنبوة والوقار كما بين في سورة أم نشرح

وقارن اسمه باسمه في الاذان والتوحيد وجعل اطاعته عين اطاعته فهذه الاوصاف تدل على انه افضل الانبياء وكذا من الله به على المؤمنين بقوله تعالى ﴿ لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم ﴾ فان امتنانه تعالى به عليه السلام يدل على عظمه شأنه ورفسة مكانته وهذا كله ثناء من الله يدل على أفضاليته ومنها انه تعالى خاطبه بيا أيها الرسول ويا أيها النبي ويا أيها المرسل ويا أيها المدثر ، فان هذه الخطابات المشعرة بمدحه من خصائص نبينا عليه الصلاة والسلام ، لأن الله تعالى خاطب سائر الانبياء باسمهم فقال يا آدم ، ويا نوح ، ويا ابراهيم ، ويا موسى ويا عيسى مع انه تعالى لم يخاطب نبينا الا بعنوان الرسالة والنبوة وسائر الاوصاف المشعرة بمدحه فهذا يدل على كمال تعظيمه تعالى من بين أمثاله فهو يدل على أفضليته على سائر الانبياء ومنها انه تعالى أقسم بحياته عليه السلام في قوله ﴿ لعمر الله انهم لفي سكرتهم يعمهون ﴾ هذا قسم من الله تعالى بعمره عليه السلام وبدة بقاءه وهو يدل على نهاية التعظيم فانه تعالى لم يقسم بحياة أحد غير نبينا فهذا القسم يدل على انه أكرم البرايا عنده تعالى وما يدل على أفضليته أخذ الميثاق على الانبياء السابقة بالايان به والنصرة له ان أدركوا زمانه عليه السلام فهذا يدل على وجوب تبعيتهم له ومنها انه أعقل الناس وأذكاهم ويدل على هذا جودة فطنته واصابة رأيه ونظرة في العواقب وحسن سياسته بالعدل ، ومواقفة تدبيره بالمتانة ، فان من تأمل في تدبيره أمر الباطن وظواهر الناس وسياسة العامة والخاصة لا يتردد في أنه نبي أفضل ، لأن من طالع سيره وتبع مجاري أحواله وجوامع كلامه وحسن شمائله وحكم حديثه وعلمه بما في التورية والانجيل وسائر الكتب للنزلة وحكمة الحكماء وسيرة الأمم الماضية وأيامها وضروب الامثال وسياسة الانام وقرر بالشرائع وتأسيس القوانين وتعليم فنون العلوم لاصحابها اتخذ كلام النبي قدوة وإشارته حجة ، كما في تعبير الرؤيا والطب والحساب والقراض مع عدم تعلمه من معلم ولا مدرسة درس من مدرس ولا مطالعة كتاب ولا جالس مع العلماء (بل نبي أمي شرح الله قلبه) فمن كان حاله هكذا ان لم يكن نبيا أفضل فأى شخص

يكون نبياً أفضل فكها بعناية الله تعالى ، وعناية الله تعالى على هذا المنوال تدل على كونه أفضل الانبياء وأكملهم كما قال تعالى ﴿ وكان فضل الله عليك عظيماً ﴾

ومما يدل على أفضليته معراجة عليه السلام لأن التعظيم على هذا المنوال لم يقع لسائر الأنبياء وهو ثابت بالكتاب والسنة واجماع الأمة ، والأصح أنه وقع في اليقظة مع جسده من مكة الى المسجد الأقصى بشهادة قوله تعالى ﴿ سبحان الذي امرى بعبد ليله من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى ﴾ واجماع القرن الثاني ومن بعدم فنسك هذا القدر من المعراج كافر لا شك فيه لأن هذا المقدار ثابت بالنص القطعي المذكور ثم من المسجد الأقصى الى السماء ثابت بالأحاديث المشهورة فنسك هذا مبتدع ضال ، ثم من السماء الى ما شاء الله ثابت بخبر الآحاد ، فلم يكن بالجسد في اليقظة لما أنكره المشركون اذ مثل هذا في المنام وقع في آحاد الناس فضلاً عن النبي فلا ينسك

وردد المنكرين للمعراج لزم اثبات امكان أصله ، لأن المعراج الى السماء ممكن لان السماء قابلة للخرق والالتئام إذ هي جسم من الأجسام متماثلة الأجزاء في الحقيقة ، وأما الاختلاف بين الأجسام بالعوارض والخواص ، فإذا كانت الأجسام متماثلة جاز على كل جسم ما يجهوز على الآخر ، فلم يقبل السماء للخرق والالتئام كما كانت الارض قابلة للخرق والالتئام لأنهما متماثلتا الأجزاء في الحقيقة وكذا سائر الأجسام ، مثلاً اذا جاز النطق للانسان جاز لسائر الحيوان ، ولكن الله خص الانسان وامتاز به عن سائر الحيوانات ، ولذا روي تكلم بعض الحيوان للنبي عليه السلام خارقاً للعادة

ولأجل مماثلة الأجسام جاز على أحدها ما جاز على الآخر ، وهو أصل بني عليه كثير من قواعد الاسلام كثبات القادر المختار وكثير من أحوال النبوة والآخرة ، فان اختصاص كل جسم بصفاته المعينة مع جواز انصافه بصفات آخر يوجب أن يكون من مرجح مختار ، إذ نسبة الفاعل الموجب الى السكك على السوية فلا يمكن الترجيح

للمفاعل الموجب ولا للطبيعة مع أن الترجيح في اختصاص الأجسام بخواصها مشاهد بالبداية
مثلا اختصاص الماء بالبرودة والنار بالحرارة يدل على ترجيح فاعل مختار ، لأن عكسه
أمر ممكن ، لأنهما جسمان أجزاءهما متماثلة ، والحاصل أن السماء جسم كسائر
الأجسام فيقبل الخرق والالتام فلا مانع لمعراج النبي إليها وأما العوارض فيها وراه
الموادم من طبقة الزهريز وطبقة النار فإذاعة للعروج العادي للبخار وأما عروج النبي
فبخار العادة فلا معنى للاعتراض بهذه الأحوال العادية لأن بحثنا في خارق العادة
وفيما وقع فوق الطبيعة ، كذا في المقاصد وشرحها

واعلم أن وقت المعراج قبل الهجرة بخمس سنين أوست على اختلاف ،
وليلة المعراج أفضل في حق نبينا من سائر الليالي لأنه نال فيها الطافاً المهيمة لم تقع في سائرها
وليلة القدر أفضل في حق الأمة لأن عبادتهم فيها أفضل من سائر الليالي وليلة ميلاد
النبي عليه السلام أفضل في جميع العالم لأنه طلع فيها رجة للعالمين ، كذا في الخادمي
واختلاف الأحاديث في المعراج محمول على وقوع التكرار في المعراج كما أشار
إليه صاحب النونية ، بقوله

وقوعه كان تكراراً وقد دفعوا به تعارض مادل الحديثان

فإن الرواية بمعراج عليه السلام بالروح والجسد حل يقظته محمولة على المعراج
الواقع بمكة قبل الهجرة

وما روى عن معاوية رضى الله عنه من أن المعراج رؤيا صالحة ، وكذا ما روى
عن عائشة رضى الله عنها ما قد جسد محمد ليلة المعراج فهما محمولان على المعراج
الذي وقع بالمدينة بروحه فقط وبهذا يتدفع تعارض الروايتين

المطلب الثاني في أن شريعته عليه السلام أفضل الشرائع ﴿

لأن شريعته ناسخة للشرائع السابقة كلها ، وباقية إلى يوم القيامة وعامة لجميع الانس
والجن ، وما يكون باقياً ومنفعته عامة يكون أفضل مما يكون زائلاً ومنفعته خاصة
واعلم أن شريعة الاسلام مكاملة من كل الوجوه لأن المقصد من الشريعة أمران

الأول تمظيم الحق والثاني الشفقة والمرحمة للخلق والأول عبارة عن الشكر للنعم ، وهو يكون بالقلب كالإيمان ، والبدن كالصلاة والذكر والصوم وسائر العبادات البدنية ويكون للمال كالزكاة والفطرة وسائر الصدقات والخيرات ، وشريعتنا كافلة بجميع هذه الأحكام بنهاها ومبينة لشرائطها وكيفية أدائها بلا نقصان أصلا ، لإدخاها وبماحشاها مع السهولة فلا صعوبة أصلا ، لأن أصل العمل اذا تعذر بسبب من الأسباب رخص بالانتقال الى بدله كالتيمم بدل الوضوء وكتبصيف العبادة في السفر كقصر الصلاة (لأن المشقة تجلب التيسير)

والأحكام كلها متضمنة بفوائد العباد في الدنيا كالنظافة والطهارة وقوام البدن والانشراح في القلب وترقي الروح الى مرتبة أعلى وإدراك ذلة العبودية وعظمة الربوبية

وعوائد العبادة الي العباد في الآخرة الراحة في الجنة والكرامة بقاء الرحمن والنيل بألطف المنان ، والتشرف بشرف الرضوان ، وغير ذلك والأمر الثاني من المقصد الأصلي من الشريعة كافل لجميع حوائج البشر وقواعد التعاون والتناصر ومعاملات الناس كلها ، مثلا كل شخص مستقل في ملكه ، وحقوقه محفوظة عن تعرض الغير عند الشرع فشرعية الاسلام تكفي في تأمين هذه المقاصد المقاصد بلا نقصان ، لأن الناس كلهم مقيدون بقبود شرعية وممنوعون من التعرض الى حقوق الغير بلا سبب شرعى ، فهى متكفلة بحقوق الناس ومتضمنة لأحكام الحوادث البشرية الي يوم القيامة بقوانين مشيدة لم تختل بخلل ، ولم يتزلزل بزلل ، بل هى متينة في كل زمان ومساوية في كل الناس

فهى مشتملة على المعارف والعلوم وعلى مصالح الأمة من الدين والدنيا ، وما وقع في الأمم الماضية وقصص الأنبياء وعصيان الجبابرة وهلاكهم بطغيانهم للعبدة ، وعلى حفظ شرائعهم وكتبهم وسيرتهم ونصائح أنبيائهم واختلاف آرائهم ومدة أعمارهم وحكمة حكائهم كلهم كلقمان واحتجاجهم بأدلتهم وما يتضمن لهذه الأحكام المهمة للوجبة

لسعادة الدارين للبشر لا يكون الا من عند الله ، ولا يكون الا أفضل الشرائع ، لأن الشرائع السابقة لا تستعمل على هذه القوائد بأجمعها بل بعضها وانه لم يبق كل منها الا في مدة معينة ، كذا في الشفاء

وبما يدل على أفضلية هذه الشريعة انها ظهرت في زمان فيه شدة الاحتياج الى شريعة جديدة ، لانها ظهرت في زمان اختلال الملك وانتشار الضلالة في الأرض واشتهار الفساد في البلاد ، والافتقار الى قوانين مجددة ينظم بها أمر الدين ويدفع بها مظالم الملحدين ، ويرفع لواء المتقين فظهرت جامعة لهذه الصفات . لانها رفعت الاختلال ودفعت الفساد في البلاد ومحت الضلالة ، فانتظم بها الملك والملة وظهرت على جميع الاديان ظهوراً لا مريية فيه وانتشرت في الآفاق والاقطار ، وشاعت في الغارب والمشرق ، وزاد شرفها يوماً فيوماً لا يذهب رونقه مع مر الاعصار ، مع أن الاعداء بكثرتهم وشدة شوكتهم وفرط حميتهم وبذل وسعهم على اطفاء نورها ، لم يقدروا عليها ، فهل يكون ذلك الا بعون الهى وتأيد سبحانه ، ومن يقدر على وضع قوانين هذه الامور من غير عناية الهية ، وهل تكنى قدرة البشر على اعاطة أمثال هذه الامور ، فهذه الاوصاف تدل على أفضليتها ، ولم يكن هذا الدين ديناً آلهياً نخرج أحد من الناس ينقض أحكامه في هذه المدة مع أنه لم يخرج أحد يضع موضعه ديناً آخر فلو كان ديناً باطلاً لم يساعده ذوا الجلال في هذه الاعصار مع أنه ساعده ولم يبطل بل أظهره على الاديان كلها ، فللبيدهة العقل ان دين الاسلام دين حق أفضل من سائر الاديان وشريعة مرضية عند الله كما قال ، ﴿ ان الدين عند الله الاسلام ﴾ فلو كان باطلاً لم يسق عباده على الباطل ، لان سوق الهدى على الباطل وتقريرهم على الكذب محال على الله اذ التقرير على الباطل لا يوافق للصلحة والحكمة ولا يطابق جبروت الالهية ترويج باطيل للباطل . ولو قرر على الباطل يكون العباد معذورين في ارتكاب الباطل ولا يعذبون على سيئاتهم ولو كان هذا الدين باطلاً فهل لم يعث رسولاً يرشد العباد الى طريق الحق ، وهل يهمل عباده

بلا شريعة ولا نبي في هذه الايام فهل يليق بحكمة خللاق ان لا يرسل رسولا رجعة للعالمين وان لا يأمر بشرع ملجأ للكل ، وأمانا للانس والجن ، فأى من ظهر في هذه الددة يصلح لهذا الشأن ، ويؤسس هذا البنيان غير محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم وان معجزات جميع الشرائع ذهبت بنهاب صاحبها فوق الخبط في تلك الشرايع بعد طول المدة ، وموت الجماعة الذين شاهدوا المعجزات وجاء قوم لم يروا نبيا ولم يشاهدوا معجزته فلفظوا وبقوا فضاوا وأضلوا ، ونسيت تلك الشرائع بهذا السبب فلم تم للصلحة باقراض أهلها وان معجزة شرعنا هي القرآن الكريم المشتمل على الخبر من الغيبات مع حلوة السماع وطراوة البيان لم يخلقها البقاء الي الابد ولا يسم الترداد في التلاوة ، فهي باقية بمشاهدة الاخلاف بعد الاسلاف والابناء بعد الآباء ، فلا يزيد أهل الاسلام الاقوة اذا عملوا به . فتمت بها مصلحة العباد وانقرضت الضلالات بها . فالشريعة المتصفة بهذه الاوصاف تكون فضل الشرائع ألبنة

وما يدل على أفضليتها أن هذه الشريعة حرت بتطهير الباطن بتهذيب القلوب
وبتطهير الظاهر بالوضوء والغسل واجتناب الفاذورات والتنجاسات . فالؤمن يعبد ربه
بطهارة الظاهر والباطن . بخلاف الشرائع السابقة فإنها أمرت بتطهير الباطن عن
الاخلاق السيئة فقط فأربابها يعبدون ربه بطهارة الباطن مع تلويثات ظاهرهم
بأنواع التنجاسات ، فما أمرت بطهارة الباطن والظاهر تكون أفضل مما أمرت
بطهارة الباطن فقط

وما يدل على أفضليتها أن شريعتنا راعت المساواة والمصلحة بين الرجال والنساء بخلاف الشرائع السابقة . فإن شريعة موسى جوزت تزويج الرجل من النساء أيا ما شاء . فراعته مصلحة الرجال فقط . لأن الفرات كلما كثرت بكرت ضرر النساء (ومنعت شريعة عيسى الزائدة على الواحدة) فراعته مصلحة النساء دون الرجال (لأن المنع عن الزائدة على الواحدة ضرر محض في حق الرجال ، ولكن هذه من مقتضيات

الزمان فهي مصلحة وما شريعتنا قد راعت مصالح الطرفين ، فجوزت للرجل أربما من النساء فلا ضرر على الرجل . ولا تزيد على الأربع فلم تكثر الضرات فلا تنضرب المرأة بكثرة الضرات والحاصل أن حكماً من أحكام الاسلام مستحسن عند كل ذي عقل سليم واذعان قويم ، وكل ذلك منها جامع لانواع الحكمة والمصلحة ، ولنفعه المكلفين مادة ومعنى ، وموجب لاستراحة الروح والبدن ، ألم يأمر بالايمان والمعرفة والواحدانية ، وتعظيم الحق والشفقة للخلق ، وهل لم يأمر بالعبادة والطاعة وشكر النعم والمدالة بين الخلق والاحسان الى المخلوقات بقدر احتياجهم

وهل لم يأمر برعاية القرابة والاحباب ، وهل لم يضع قواعد التعاون والتناصر ومدافعة الحقوق بين الغصماء ، ومقابلة المثل في دفع الاعداء ، وباعداد أسباب المدافعة والجهاد للكفرة ، وألم يضع قواعد الاطاعة للامراء ، والرعاية للعظماء ، وهل لم ينه عن الكفر والعصيان ، وعن الظلم والمردوان ، وهل لم ينه عن الاخلاق الذميمة كالكبر والكذب والرياء والافتراء والتدفع والبهتان

وهل لم يؤسس قوانين المدن والحكومات . واعمار البلاد والانتفاع بالمعادن واثر راعات . وهل لم يأمر بالطهارة والنظافة والبشاشة عند لقاء الاحباب . وهل لم يأمر بالرياضات كالصرم والحمية للبدن وهل لم يؤسس قواعد الكسب والتجارة وللعاملات بين الناس . وهل لم يأمر باتخاذ المواشي والانتفاع بالحيوانات . وهل لم يخبر بفوائد السمي والصناعة وأصول الكتابة والامارة بقوله تعالى ﴿ وان ليس للانسان الا ما سعى وان سعيه سوف يرى ﴾

وبقوله تعالى ﴿ الذي علم بالقلم ﴾ وهل لم يبين حقوق الزوجين ونشكيلات العائلة بقوله تعالى ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن بهن بعد الفريضة ﴾

وهل لم يبين حقوق الآباء والاولاد وحقوق الجيران والاحباب ، وهل لم يبين

لزوم حسن المعاشرات بين الازواج والاولاد وحقوق الايتام والارامل والمساكين والضعفاء ، وحقوق الضيف والغريب ، وحقوق الملوك والارقاء بقوله تعالى ﴿ وبالوالدين احسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت ايمانكم ان الله لا يحب من كان مختالا فخورا ﴾ وهل لم يبين عقوبات الجنائيات كالقتل والزنا والسرقة وقطع الطريق والعصيان على السلطان ، بالقصاص والرجم وقطم اليد والصلب والطرده عن البلاد والحبس الى غير ذلك من المجازاة . وهل لم يبين أحوال الحياة والمات ولم يشوق الى طلب العلوم من المهد الى اللحد وهل لم يهتم بمعقود المناكحات ، والاعتناء بالناسل والحفاظة على الزوجات ، والملاحظة للأخرة وتدارك ما فات بالوضعية .

فاذا تأمل العاقل في هذه الاحكام وجدها كلها موافقا للعقل والحكمة ومصلحة البشر فمن اعترض على واحد منها فقد قابل بداهة العقل
فالشرعية الجامعة لهذه الاحكام المتضمنة لقوائد العباد كانت أفضل الشرائع
الى لا تتضمن لمقدار هذه القوائد

نعم قد اعترض على بعض المسائل كتستر النساء وتعدد الزوجات وكأفعال الخلع والوقوف بعرفات من طرف بعض الملل . وايحة الباطنية الجبهة السفهاء وأجيب عنه بتوفيقه تعالى جواباً وافياً لمن يسمع ويعقل ، فلنبين أولاً اعتراضهم على التستر ، فانهم قالوا ان الامر بالتستر للنساء سلب لحريتهن وامرار الحياة في الأسر ، وحبس لمن في مدة حياتهن بلا جنسية ، وقضييق لمن بلا فائدة واسقاط لمن من مرتبة الانسانية ومن حقوق المدنية ، الى غير ذلك ففي الجواب نسأل المعترض ونقول العصمة والعتقة والظهار من الشبهة ، والبراءة من التهمة ، هل هي مطلوبة في النساء أم لا ، فمن له أدنى عقل أقر انها مطلوبة لمن عند العقل ، لان احتياج المرأة لمحافظة عفتها الى رجل يحافظها من تعرض الاجانب وتسلط السفهاء ضروري لا مجال لانكار هذا الاحتياج ، لأن النساء بالنسبة الى

الرجال عاجزان عن المحافظة على أنفسهم وعن تحمل المشاق والمسافرة الى المسافات البعيدة وحدهن ، وعن مدافعة الأعداء والاقامة وحدهن في بيت من البيوت بلا خوف مع ان عجزهن في خلقتهن ظاهر لا يقبل الإنكار لأن الأحوال الخصوصية الموجبة لعجزهن ظاهرة لأنه أمر واقع مشاهد . فإذا ثبت احتياجهن الى رجل يحفظهن من التعرضات لزم دخول المرأة في حماية رجل بصورة مشروعة مع جلب حسن ظن ذلك الرجل بالضرورة لأن مضي حياتها بالرقية والسعادة موقوف على دوام حسن ظن الرجل ومحبه ، فدوام حسن الظن متوقف على احتراز المرأة عن مواقع الهمة ، وعن الخلطة بالاجتنبي ومن كل أسباب سوء الظن ، لأن المحبة لا تدوم تحت سوء الظن ، فعدم دوام المحبة موجب لعدم الامتزاج بين الزوجين ، وهو يوجب التفريق بالطبع فلا شك أن الضرورة من التفريق في أكثر الأوقات المرأة لا الرجل لأن الرجل مقتدر على استعمال أسباب عديدة للتزوج بامرأة أخرى ويطلب أى امرأة شاء للزواج مع أن حال المرأة بالعكس ، فالآن نسأل المختص على التستر فهل للمرأة تهمة في حركتها بلا مبالاة ، وفي محاوراتها للاجانب مكشوفة ظاهرة زينتها على الأعيان وفي المشي الى أى مكان شاءت مع كشف الزينة والعرض لبهجتها على الأجانب أم لا

فان ادعى عدم الهمة في هذه الأحوال فهو ساقط عن حسن الانسانية بل هو متمحس بحس البهيمية لأن من له أدنى حمن انساني لا يدعي في هذه الأحوال والملاقات بالأجانب كيف شاءت وأيما أرادت عدم الهمة وعدم سوء الظن لأن الهمة وسوء الظن في هذه الأحوال ضرورى الوجود للخطر ، فلا احتراز عن سبب اتهمه هل يلزم أم لا ، وهى لم تكن الاختلاط مع الأجانب سببا لأنواع المساوى والقساد كعدم مناسبتها لزوجها وغير ذلك وهو سبب لسلب الامتزاج للوجوب للنفرة والفرقة المؤدية الى سفالة المرأة ، لانه لو وقع الاقتراق لتهبت المرأة الى بيت ولها كالأب والالاخ والعلم والخل فهل يعادل امرار الحياة في بيت واحد من هؤلاء بامرار

حياتهم الزوج في الرفاهية والسعادة فعدم المعادلة معلوم بالبداهة وان لم يكن لهاولى هل
لم تكن تلك المرأة محكومة بالسفالة السكلية ، فقامة حياتها بحسن الامتزاج مع زوجها
مقارن بحسن الظن والمحبة خير ، أم اصرار الحياة بسوء الظن والسفالة
فلاشك أن السعادة مع زوجها محترزة عن الشبهات ورثية على العائلة تحت
حاية الزوج وصيانه وخدمة الجمعية البشرية والعارة المطلوبة بتناسل وتكاثر

ومما يدل علي وجوب التستر ان الاعناء بالنسب معتبر في جميع الملل من لدن
آدم الى زماننا هذا ولاجل هذا الاعتناء على محافظة النسب من الضياع والنفس من
الزنا والفحشيات شرع النكاح في جميع الأديان ، لأن عمارة الدنيا الى وقت
مرهون بالانسان ، والانسان حاصل بالتناسل ، وهو بالنكاح محفوظ عن الضياع
والقصود من النكاح ربط الزوجة بالزوج وكون الزوجة مخصوصة لزوجها مصونة عن
تعرض الاغيار لمحافظة النسب من الشبهة وتشكيل العائلة وتشريك المساعي
في تربية الأولاد وتنميتهم وفي الارشاد الى حسن الاخلاق والآداب المسنة ،
فالسلامة عن الشبهة في النسب وصيانة الولد عن الضياع وبراعة المرأة عن سوء الظن
ودوام المحبة بينهما في أى من الحالين ، هل في تنزه المرأة بما تهوي نفسها مع الكشف
والتكلم مع أي رجل شامت والمماشات بلا مبالاة ، أم في الاشتغال بأمر بيت الزوج
وتربية الأولاد مع خدمة الزوج بالتستر والعزلة فلاشك أن السلامة في خدمة الزوج
والاشتغال بالوظائف البيتية ، دون الاختلاط بالأجانب وارشد الى هذه الدقائق بقوله
تعالى ﴿ ولا يضرن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولا تبرجن
تبرج الجاهلية ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولا يبدن زينتهن الا لبعوثهن ﴾ فان النهى عن
اظهار الزينة في هذه الآيات نهى عن مقدمات الزنا والامر بالتستر نهى عن
السفور

وقوله تعالى ﴿ وقل للمؤمنات يفضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن
زينتهن الا ما ظهر منها وليضرن بخمرهن على جيوبهن ﴾ .

وان كان مقصود المعارض ان المرأة تنزهه في كل ممكن يمكن التنزه وتختلط بكل انسان تصادفه وتتكلم مع أي رجل شاءت بلامبالاة ومع هذا فليفتق الزوج عليها ويسكنها في مكان ويتحمل مؤنتها ولا يظن السوء ، فالاسلام العالي ترد هذه الذنابة ، فما دام احتياج المرأة في التعيش وادامة الحياة والعصيانة عن تعرض الأجانب الى زوجها فالواجب عليها اختيار العزلة والاجتناب عن الخلطة ، والاحتراز عن مواقع التهمة في مقابلة النعمة الواردة من طرف الزوج ، لأن الكلفة في مقدار النعمة بشرط أن يدفع الزوج احتياجاها

مع ان القلاء من النساء يفتخرون بالتستر لدلائله على عصمتهم بل يعددون التستر فضيلة ومزية لا تقسهن فضلا عن أن يعددنه مضرة موجبة للإسارة ، ومن رغب في السفور من نساء المسلمين فناحره فلا اعتبار لها لأن الاعتبار في الحكم بالأكثر لا بالقل .

نعم يقول هذا المعارض ان السفور لا يمنع العفة ، فتكون معه عفيفة طاهرة ، فنقول هذا غير منكر ، ولكن مقصود الشريعة من الأمر بالتستر سد أبواب الفتنة ، والفتنة في الانكشاف كثيرة غير قابلة للانكار ، لأن المكشوفة معروضة بجمالها لكل من يصادف فيرى قياقتها وحسن جمالها ، فاذا رأي شاب امرأة حسناء فهل يميل قلبه اليها أم لا ، فلترجع الى وجدائك أيها المعارض ، فأنك لاتنكر هذا الميل ان كنت انساناً مريباً من العقل والشهوة والروح والبدن فعين الميل والحال موجود في المرأة ، فهل لاتجبر هذه الحال الى الفتنة أم لا ، فان انكار الفتنة في هذه الأحوال كإنكار الشمس في رابعة النهار ، فثبت أن الانكشاف في المرأة مؤد الى الفتنة بلا شك ، وأما الفتنة بطريق هذه الصورة لا يتصور في المستورة لأن من صادف هذه المستورة لا يطلع على أحوالها ولا يميل قلبه اليها كما في المكشوفة لأنه لا ينظر أحدهما الى الآخر ولا يواجهه بالمكلمة ، فلا باعث للفتنة ، فان قال المعارض الفتنة بسبب الانكشاف لاتكون في كلها بل في بعضها وهذا المقدار يكون في المستورة

قلنا الحكمة تراعى فى المجلس لافى الأفراد فبسيطة جنس الانكشاف ونو بنسبة
 خمسة فى المائة كافية فى الأمر بالتستر ، وأما الفتنة فى المستورة بسبب القصور فى
 أسباب المحافظة أو بسبب آخر قليلة بالنسبة الى المكشوفة ، مع أن اللازم للعبد أن
 يمثل أمر الشارع وأتبان ما كلف به وهو حاصل بالتستر لأن العبد مكلف ومسئول
 عما فى وسعه وما وقع بعد التستر فليس فى وسعه ، واعتراضهم ثانياً على تعدد الزوجات
 فانهم قالوا ان تعدد الزوجات ظلم لمن ومساعدة لظلم الرجل على النساء ، وأجيب بأن
 جواز التعدد عند الشرع للرجة واللفظ فى حق النساء ، لأضياع الرجال بمصادف
 مشقة فى كسب المعيشة والمقاومة فى المحاربة كثير جداً ، فعدد الرجال ينقص عن عدد
 النساء لاشك فيه لكونهم معرضين لأنواع البلى دائماً ، ولذا أجاز الله لرجل واحد
 نكاح أربع نساء ليكون قائماً مقام النقصان ، ولثلاث تكون النساء الزائدة
 محرومة من نعمة النكاح ، فإن كان لرجل واحد واحدة من النساء بحيث لا يجوز
 نكاح الزيادة كما فى النصارى لكن أكثرهن محروماً من النكاح ، ويتبلى بصورة
 غير مشروعة ، لاقتضاء طبيعة البشر معاملة الأزواج ، فلها اذا لم تنل بصورة
 مشروعة يعلن بالطبع الى غير مشروعة فيكون أكثرهن مهانة فى أيدي
 السفهاء ، كما شاعت هذه الأحوال فى أكثر ممالك الأجانب وسرى الى بعض
 بلادنا منها ، فلزم كونهم باعتبار الأثر أكثر محرومة من سعادة البشر ، ومن لذا نذ
 الأولاد والأنساب وتشكيل العائلة ، وفى شريعتنا رحم الله بحالهن وصانها
 عن أمثال هذه الضلالة والسفالة ، ورخص تعدد الزوجات ليكن مصونة عن
 السفالة ، فظهرت عنايته تعالى فى حقهن ببلطفه العيم وجعل حظهن باقياً فى النكاح ولو
 لم يجوز التعدد لكان فى أكثر البلاد النساء الزائدة معلقة لاقتدة فيها وعارية عن
 المنفعة ، كذا فى الرازى

ومن المعلوم أن الحرارة الغريزية الموجبة للأزواج والقوة البدنية فى الرجال أكثر
 منها فى النساء ، ولذا يسرع فيها الهرم والشيخوخة بحيث ينقطع حيضها وزال قوتها

إذا جاوز سنهما خمسين سنة ، ولم يبق فيها ما يجلب الميل إليها ، بخلاف الرجال فإن فيهم من لا تزول قوته ولو جاوز ثمانين سنة ومن لا يصبر عن الوقاع في اليوم الواحد فضلاً عن أيام متعددة ، مع أن المرأة لا تخلو عن العوارض المانعة عن الوقاع كالحيض والنفاس والمرض ، فلوا كتفى أمثال هذا الرجل بالواحدة يلزم قضاء حاجته الضرورية والزنا الذي يترتب عليه أنواع المفساد والمضرة ، فجواز التعدد في النكاح كما يكون لطفاً في حق النساء على ما بين في ماسبق كذلك كان لطفاً في الرجال حفظاً لهم عن المفساد ودفعاً لاحتياجهم بصورة مشروعة ، ولكن جواز التعدد مشروط برعاية العدالة بين الزوجات ، حفظاً لحقوقهن عن التعرضات ، والا فلا يجوز التعدد كما بين في قوله تعالى ﴿ وان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة ﴾ فحقوقهن محفوظة عن ظلم الزوج بهذه الآية ، ثم نسأل المعترض على تعدد الزوجات ، أى خطري التعدد مع كفاية الرجل في قضاء حاجتهم ولوازمهم كالنفقة والكسوة والسكنى من الواجبات على الزوج ، فإن تأمين هذه الاحتياجات فرض على الزوج ، فعلى هذا لا ضرر على المرأة من كل الوجوه مع أن ماء الرجل محفوظ عن الضياع إذ لا يشترك فيه من أحد ، مع تأمين منافع كثيرة في التعدد من كثرة الأولاد ووفرة الذرية والبركة وتخليصهن عن السفالة .

فاذا سمعت أيها المعترض هذا التفصيل فنسألك هل الظلم في التعدد أم في الاكتفاء بالواحدة ، وهل الاحسان الى الكل عدالة أم الاحسان الى البعض وجعل الباقي معطلاً وخالياً عن المنفعة ، ومحروماً عن نعمة النكاح عدالة ، وهل الاشتغال بداخل بيت الزوج عدالة ، أم الاشتغال بأموال العيش وإدامة الحياة بأنواع المتاعب محرومة عن الأولاد والأحفاد عدالة فليكن الاقرار بمحسنات التعدد . ان كان لك عقل وانصاف ، فثبت بهذا أن الظلم للنساء في عدم جواز التعدد لا في الجواز وما يدل على محسنات التعدد اختيار الأنبياء التعدد في الزوجات ، إذ لو كان التعدد ظلماً لما اختاروه مع أنهم اختاروه بلا شك

وكذا أمر الطلاق عدالة في الزوج والزوجة ، لأنه لو لم يجر الطلاق كما في
النصارى اسكان ظلهما في حقهما وجبراً على ادامة النفرة بينهما مع أن الطلاق
نعمة لهما ان كلن موجباً شرعياً له ، كسوء الاخلاق من أحد الطرفين وكون
الزوجة معولة بمرض مانع للوقاع وكونها سارقة لاموال الزوج أو فاسدة الدين أو
عقيمة أو مرتكبة الزنا ، فان في هذه الاحوال بغض أحدهما الآخر محقق
والنفرة بينهما ثابتة وكذا اذا كلن في الزوج أحوال موجبة لنفرة الزوجة ، فالتفريق
في حقهما نعمة عظيمة ، لأنه ان أمسك الزوج على هذه الأحوال الزوجة
بالجبر يلزم أن يقيمها على كرهه وأن يعيشا في عذاب أليم ، وامرار الأوقات
على هذه الحال امرار في مضيق عظيم في فضاء واسع ، فقد أضربها وأضررت به على
كلا الحالين الى أن يموت أحدهما ، فالطلاق أرفق بهما وأعدل بينهما بل رحمة لهما ،
لأنه تخلص لهما عن سجن العذاب وكرب المحنة ، فكل شخص اذا لاحظ
نفسه مع رفيق سيئ الأخلاق وجد في نفسه محسنات جواز الطلاق لاتعد ولا تحصى
وأقر أن الدين المحمدي صراط عدل وطريق مستقيم ، لأنه راعي حقوق كل شخص
 ووضع قوانين موجبة لتأمين استراحة كل من ينتسب اليه باخلاص تام مع أن الطلاق
وان كلن مباحاً بين المسلمين إلا أنه مذموم اذا كلن بلا سبب دافع ووقع بلا موجب
شرعى ، لأنه أبغض الحلال عند الله وانه مشروط بالسلامة عن الغدر والنكرات
والاضرار والايذاء لقوله تعالى ﴿ فامسك بمعروف أو تسرح بإحسان ﴾
والحكمة في كون الطلاق في يد الرجل دون للمرأة كون الرجل متحملاً وصبوراً
ومالكا للتأمل والتفكير في عاقبة الأمور من المنفعة والمضرة الحاصلة من التفرقة ،
وكون المرأة بخلاف ذلك كله ، مع أن للمرأة طلب الخلاص من يد الزوج بالحكمة والخلع
ولو جعل الله الأمر بالعكس بتسليم أمر الطلاق الى يد المرأة لطلقت كل يوم
أزواجا متعددة ، لنقصان عقلها وعدم صبرها ، ولهذا الدقيقة جعل أمر الطلاق في
يد الرجل في جميع الشرائع من لدن آدم عليه السلام الى شريعتنا هذه ، ومن تأمل

مع الانصاف الطلاق في الاسلام وجد عدالة محضة في حقها وعناية إلهية لها وترك
الاعتراض مع الانصاف ، كذا في كتاب الفاروق

وأما أفعال الحج وزيارة بيت الله والتوجه اليه في الصلاة فالمعترض على هذه
الأفعال هم الملاحدة الاباحية وبعض النصارى وشيعة منها المسماة بالبكتاشية وهم
مجردون عن الدين ومنخلعون عن الشرائع كلها ، فأنهم يقولون ان التكليف بهذه
الأفعال تكليف غير معقول وأمر بإضاعة المال ، وقطع مسافة بعيدة مع محن كثيرة
بلا فائدة ، واجراء أفعال الحج تشابه بالمجانين في التعري عن اللباس والكشف
للرأس ، فإن الاشتغال بهذه الأفعال إضاعة أوقات وأموال بلا فائدة ، وإفناء عمر
بلا عائدة

والجواب عنه أن فضل الأماكن حق وثابت بالأحاديث الواردة في حق مكة
والمدينة وبيت المقدس والمساجد الثلاثة لقوله عليه السلام (لا تشدوا الرحال الا لثلاثة
مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى) فإن هذا الحديث يدل
على فضيلة المساجد الثلاثة

وأما شرفها إنما هو بتشريف الله لا للشرف الذاتي ، فإن جلة الأمكنة متساوية في
حد ذاتها لأن الاجزاء والمادة واحدة فلا فرق بين الأمكنة ولكن الله فضل بعض
الأمكنة على بعض وشرف وعظم وأمر عباده بتعظيمه والتوجه اليه في عباداتهم كالبيت
المعظم ، فإن الله تعالى مالك الملك يتصرف في ملكه كيف يشاء بلا مانع فجعل
الكعبة قبلة لنا ، فوجب علينا التوجه اليها في الصلاة ، وأمر بإداء أفعال الحج في
هذه الأماكن وكلف بعبادات متعددة كالطواف والعمرة والتلبية وأنواع الذكر
والوقفة في عرفات ، فإن كلها يدل على تعظيم الرب وعلى ذلة العبودية الواجبة على
العباد ، وهو المقصود من العبادة ، وكذا أمر بالاحرام والتعري عن اللباس الفاخر
إشارة الى أن قطع العلائق مما سوى الله واجب على العبد للتقرب الى الله تعالى ،
وهذا ممدوح عند العقل فأى شيء من هذه الأفعال يخالف العقل ، فإذا شرف الله

هذه الأمكنة وأمر بالعبادة فيها فالواجب علينا الاطاعة

مثلا لو أمر المولى عبده بإقامة بعض الخدمة وتعظيم بعض الأشخاص زيارة بعض الأمكنة راجلا مكشوف الرأس يجب على العبد امتثال هذه الأوامر ولا يلزم السؤال عن حكمته ، فكذا حالنا ، في امتثال أمر ربنا ، مع أن أمر الحج يتضمن فوائد عديدة كقوة الاسلام واستئناس أهله فرداً فرداً من الأماكن البعيدة والقرية في مكان واحد وكإطلاع كل على حال الآخر وظهر سر قوله تعالى ﴿ انما المؤمنون اخوة ﴾ بوسيلة الحج لأنه يجتمع جم غفير من أهل الاسلام في نقطة واحدة ، ويتكلمون في بحث أحوالهم وأسرارهم ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ولذا شرعت الخطبة في عرفات ، والخطيب يبلغ الناس المنافع لهم من الديني والدنيوي ومن السياسات وغيرها وأرشد الحجاج الى تهمة أسباب المدافعة في مقابلة الأعداء والسعى الى تزييد شوكة الاسلام وكذلك يناجون ربهم باخلاص تام عن حضور قلب فكان ذلك وسيلة الى قبول الدعاء

والأمر بالتوجه في الصلاة الى الكعبة سبب لارتباط قلوب المؤمنين في نقطة واحدة فكانوا اخوة بسبب التوجه الى هذه الجهة جملة كأولاد أب واحد فالأمر بالحج مشتمل على سياسة شرعية موجبة لاجتماع أهل الاسلام في مقصد واحد بلا اختلاط ملل سائرة ، مع أن في أفعال الحج أجراً آخر وياً عظيماً بدلالة آيات بينات وأحاديث نبيات فضلاً وكرماً من الله تعالى ولا يلزم من عدم إيفاء الحجاج بهذه الوظائف كما هو حقها كون الأمر بالحج عبثاً ، لأن قصور المكلفين لا يؤثر في الأساس ولا يخل بالمقصود الأصلي .

واعلم أن هؤلاء الملاحدة سوس هذه الأمة ، فأنهم ضالون ومضلون ومختلطون بضعفاء الأمة في معظم البلاد ، بصورة المرشدين في زي الصوفيين وهم غلاة الرافض وعتاة الشيعة الباطنية الاباحية ، فأضلوا كثيراً من العوام الغفلة ، وأخرجوهم عن طريق الحق الى طريق الضلال ، وسموا أنفسهم الباطنية الذين يؤولون الشريعة بتأويلات

باطلة ويقولون ان في القرآن معاني باطنية لا يفهمها أهل الظاهر مع أن المعبر
عند الله المعني الباطن لا الظاهر وأنهم يسقطون التكاليف عن العباد بالسكينة
ويقولون ان الوضوء في الشريعة عبارة عن طهارة الباطن والصلاة مشاهدة جمال
الشيخ ولزم أن يعلم واحداً ويعرف واحداً ويبصر واحداً ، وفقط المرشد قرآن
والمرشد هو على ، وان المؤمن الذي يحكم بحكمة الخمر خارجي منافق ضعيف العقل ؛
لأنهم يستحلون الخمر ويشربونها في أعيادهم ومراسيمهم فلا مناسبة بين هؤلاء الملحدين
وبين الاسلام الا في أسمائهم

وأساس مذهبهم تقليد المجوس وذلك أن المجوسيين اجتمعوا بعد ما شاهدوا شوكة
الاسلام فتذاكروا مالا سلاهم من الملك والسلطنة وقالوا لاسبيل لنا الى دفع المسلمين
لفلبتهم علينا لكننا نحتاج لتأويل شرائعهم الى ما يعود الى قواعدها الاصلية ونفضل به
ضعفاهم فان ذلك يوجب اختلاف كلمتهم واضطراب آرائهم
ومن قبل تأويلاتهم الباطلة وانغالياتهم القامسة أولاً ، قرمط ، هو اسم رجل ظهر
في بلدة هجر وحصلت به طائفة سميت بالقرمطة ، وأغفل من البدو مائة ألف وبعده
ماتت الاثوف حتى شكل حكومة ولكنها لم تبق الا مدة قليلة

وأساس مذهبهم إباحة كل شيء لكل شخص ، واعتقاد الحلول وتأويل الشرائع
مواقفة لأهوائهم وأهواء الضعفاء والجهلاء ، والاعتراض على بعض الأحكام الشرعية
كقضاء صوم الحائض دون صلاتها وان لزوم النسل من نقطة قليلة وعدمه من البول
الكثير والغائط غير معقول فلم تشمل على أمثال هذه الأحكام الغير المعقولة لا يكون
شرعاً وارداً من الله تعالى

وبعد التشكيك في أذهان الضعفاء وادخالهم في طريقهم بتقوّهات هذه المذانيات
يتفقون أن لا يقتبى الرريد منهم ويدعون واقفة أ كابر الدين والدنيا لهم ينتقلون
الى اسقاط الأعمال البندنية ؛ ثم ينتقلون الى الانسلاخ عن الاعتقادات والى إباحة
كل شيء ؛ كذا في المواقف وشرحه

واعلم أنهم يسمون بديارنا بالبكاشية يدعون المحبة لآل على رضي الله عنه ،
 و يرون أن من لا يدخل طريقهم يزيدي وخارج من الدين وأنهم يطلبون ضرر
 الاسلام دائماً ، ويكوهون قوة السنة السنية ، لأن السنة تمتع عن اتباعهم شهورهم
 ويحرمون الحلال ويمدون المحرمات مباحة ويعتقدون أن كل شيء يفعل بموافقة
 أنفسهم فهو حلال ، خذلم الله

الطلب الثالث في أنه عليه السلام خاتم الانبياء نقلاً وعقلاً

أما الدليل النقلي على أنه عليه السلام خاتم الانبياء فقوله تعالى ﴿ ولكن رسول
 الله وخاتم النبيين ﴾ وقوله عليه السلام لملي رضي الله عنه (أنت مني بمنزلة هرون
 من موسى الا انه لا نبي بعدي) وأما الدليل العقلي فهو ان الشرائع تنزل من السماء
 موافقة لعقول البشر ، ومطابقة لقبول أذهانهم ولتقدار قابليتهم ، لان الفيض الالهي
 يفيض حسب استعدادهم واذا تكملت التجارب وترقت عقول البشر ودرايتهم أزل
 الله شريعته مكملة بحسب درايتهم ، ولما تكملت العقول وصعدت الى مرتبة الغاية في
 زمان نبينا عليه السلام ووردت شريعته حسب ادراكها العقول الى آخر الايام ، وقد
 أنزل الله أحكامه على التدرج لبيان الحوادث الواقعة على البشر الى يوم القيامة ،
 حسبما يقتضي احتياجهم الديني والدنيوي الى آخر الدهر ، مع بيان جميع احتياجاتهم
 فلا حاجة الى نبي بعد نبينا ولا الى شريعة بعد شريعتنا ، لأنه عليه السلام كشف
 كل مشكل واقع على البشر أو وقوعه فلهيئ صراحة أو إشارة ، وفتح كل مغلق بلا
 نقصان ولا خلل ، ولذا اجلت قواعد الشرع وصينة ومثينة لا يطرأ عليها ضعف ووهن
 بمرور الزمان من ألف وثلاثمائة وثلاث وثلاثين سنة ، فأحكامها مطابقة لكل عصر ، لأنه
 يمكن تطبيق الحوادث على قواعدها في كل زمان ، لان في كل عصر عالماً مقتدراً على
 تطبيق الحوادث على قواعد الشرع ويفتي بصراحة النص أو بالاجتهاد من اشارات
 النص ودلالته ، وتشيء هذا الأمر كان باب الاجتهاد في المذهب مفتوحاً للعلماء الى
 يوم القيامة ، وإن انسحب الاجتهاد بالمذهب رعاية لمصلحة لزوم اتحاد الاسلام ووقاية

عن الفرق كل الفرق ، لان المذاهب اذا كثرت تفرقت الجماعة وتشتت الآراء ، وضاعت قطرة الاستناد التي هي جهة الاتحاد في الاسلام فقات مقصد الشرع الذي أمر بالاتفاق ، ومع هذا اذا بعد الزمان من نور النبوة انقضى أهل الاجتهاد بالذهب ، لأن جميع شرائط المذكورة في الاصول في هذا الزمان متمسرلة متعذر ولعدم أهله انسداد بابيه

والحاصل ان كل أمر حادث مؤسس على الاحتياج ، فلا احتياج للبشر الى نبي بعد نبينا لقضاء شريعته حاجات الناس بتمامها ، لأن المقصود من الشرع دعوة الخلق الى الحق ، وارشادهم الى مصالح للعاش والمعاد ، وتعليمهم الأمور التي عجزت عن ادراكها العقول بالحجة القاطعة وازالة الشبه الباطلة ، وقد تكفلت هذه الشريعة الغراء بجميع هذه الأمور بتمامها بحيث لا يتصور فوقه مزيد ، فلو فرض بعث نبي بعده لأفاد هذا النبي المفروض هذا المقصد بعينه لا غير ، لان ما يكون وقوعه ممكنًا وحادثًا في العالم بين عليه السلام أحكامه ألبتة ، فلم يبق حادث لم يبين أحكامه حتى يحتاج الى نبي يبين حكم ذلك الحادث الذي فرض عدم بيانه في دين الاسلام فعلى هذا التفصيل يكون بعث نبي بعد نبينا عبثا وهو محال على الله تعالى فلا نبي بعده ثبت أنه خاتم النبيين

والله أشار صاحب يده الامالي بقوله

وختم الرسل بالصدر للملئ
ونبي هاشمي ذو جلال
وباق شرعه في كل وقت
الى يوم القيامة وارتحال

ولنبين عدم احتياج الناس الى نبي بعد نبينا في وظائف البشرية ، وهي بحسب الاساس عشرة أقسام ، الاول من الوظائف الانسانية اصول الاعتقاد التي هي الالهيات والنبويات وأحوال الآخرة على ما بين ، وهي لا تتبدل ولا تتغير ، فانها أمور ثابتة قطعية فلا يطرأ عليها التسخ ، ولهذا جميع الانبياء مقفون في الاعتقادات فلا اختلاف أصلا ، فلا احتياج في مسألة الاعتقاد الى نبي آخر بعد نبينا ،

لأنه بين مفصلة موازنة لادراك عقول البشر ،

(الوظيفة الثانية من الوظائف العشرة العبادات) وهي اظهار العبودية لايفاء شكر النعم التي أعطاهها الله الى عباده ، ومن الاركان المهمة من العبادات (العباداة البدنية) كالصلاة والصوم والحج والذكر وغير ذلك ، (والمالية) كالزكاة والفقرة والاضحية وسائر الخيرات بلال كالوقوف وغير ذلك ، وهي خالص حق الله ، وان أمكن التبديل والتغيير في العبادات بالنسخ كما كانت في الشرائع ، ولكن الله اذا أمر عباده للوجودين بالفعل وبالقوة الى يوم القيامة بنوع واحد من العباداة بلا تغيير ولا تبديل ، وكلف عباده بنوع هذه العباداة فلا محذور فيه لأن صاحب الحق أمر بهذا ولا ضرر لا آخر ولا مجال لاعتراض أحد بعد بيان عدم تبديله بلسان نبه وقل في القرآن^(١) اطلب منكم الى يوم القيامة عبادتكم بهذه الصور لاغير ، فهل يجوز أن يقول أحد اطلب تبديل هذا الى غيره ، فلا يجوز ألبة لأنه ليس له حق الاعتراض ، فلا حاجة من جهة العباداة الى نبى آخر ، لأنه تعالى تصرف في ملكه ، وأمر في خالص حقه ، بهذه العبادات المذكورة لاغير

(الثالثة من الوظائف البشرية الوظيفة الشخصية) وهي على ثلاثة أقسام (جلب النعمة) (ودفع للضرر) (ورفع المقدسة) لأن ادامة حياة الانسان محتاجة الى هذه الامور الثلاثة لأن الله خلق الانسان وأراد بقاءه في مدة معينة وهذا البقاء محتاج الى كسب المعيشة بأسبابه المتنوعة كالزراعة والتجارة وأنواع الصناعة واستحصال المعادن من الارض الى غير ذلك ، وهذا كله من جلب المنافع ، وكذا الضرر الملحوظ وقوعه في هذه الاسباب وفي بدنه وماله وفي سائر منافعه يجب سعيه في دفع هذا الضرر ، وكذا المقدسة الواقعة بسبب التكاسل أو بأسباب سائرة يجب سعيه في رفعها فالانسان مادام في الحياة محتاج بطبعه الى هذه الثلاثة . ولذا خلق الله في الانسان قوة وآلات كافية في جلب المنافع ودفع المضار ورفع المقدسة ، وأيد

(١) ربما كان هذا معنى قوله تعالى لا تبديل لكلماتي والافهنا اللمظغير موجود في القرآن فليتنظر اهـ مصححه

هذه الأمور بالشريعة الفراء كما هو حقّه وبين شرائطه . وقيد بقبودات معينة وأوضح مسائل كل واحد منها بلا نقصان . فلا يجوز للانسان تجاوزها . مع أن كل انسان يوجد الى يوم القيام مساو في هذه المسائل فلا تفاوت بين الافراد . فبعد ما بين حقوق كل شخص في هذه الوظائف الشخصية وجعل كلهم مساوياً في الاحوال الجارية في هذه الأمور الى يوم القيامة بمقتضى قوامهم ولأنهم وطبيعتهم لاجابة الى نبي بعد نبينا بين هذه المسائل وشريعة بعد شريعتنا من جهة الوظائف الشخصية لأن هذه الشريعة فصلت أحكامها كمال التفصيل فلا نقصان أصلاً حتى يحتاج الى نبي يتم ذلك النقصان (الرابعة من الوظائف العشرة وظيفة التعاون والتناصر) لأن الانسان لما

كان مديناً بالطبع فاحتياجه كل الى آخر ضروري ، فعلى هذا ان التعاون والتناصر بجميع أنواعه واجب حسبما يقتضيه الحال والمصلحة ، مثلاً اذا كان شخص عاجزاً عن تدارك معيشته فنقته واجب على أقرب أقربائه ثم الاقرب فالأقرب ، واذا لم يمكن للعاجز أقرب يجب عليه نقته ، فالوجوب ينتقل الى الهيئة الاجتماعية ولزم على الحكومة اتقاؤه من بيت المال ، (كما بين في علم الفقه) وان انشاء دار الإيتام والشفقة ودار المعجزة الموجودة في زماننا لتأمين هذا المقصد مبنية على قاعدة التعاون والتناصر وشريعتنا بينت هذه الوظائف بقواعد متينة وأساسات رصينة كافية لتأمين هذا المقصد الى يوم القيامة على مراتب الطبقات ودرجات القربات والاحتياجات ، وعينت وظيفة كل شخص وهيئة اجتماعية فلا نقصان أصلاً ، لأنها بينت الرعاية في الإيتام وحفظ أموالها وأقسها عن الضياع وعينت ترتيبها وتوزيعها كما هو اللائق ، وكذلك بينت رعاية القرباء ومعاونة الفقراء ومدواة المرضى ومعاونة كل شخص الى الآخر حسب الاقتضاء باليد واللسان والمال ، ولنا وعد الله تعالى أجراً جزيلاً على الاعانات وانشاء الخانات والقناطر في طرق العامة واعداد البيوت للمسافرين واعطاء كل ما يحتاجون اليه من الطعام والماء والفرش الى غير ذلك كما هو في ديار الانعام لتأمين التعاون والتناصر

ومن تتبع أحكام الشرع وقواعده في باب التعاون علم أنه لا يكون بتفكر

انسان بل يكون بوحى من الله تعالى ، لأن هذه الأحكام كافية لكل الاقوام الى يوم القيامة ، لأن التعاون الممكن من البشر الى البشر مبين فى شريعة الاسلام قطعاً ومالم يبين لا يكون بهذه المرتبة ، وما يحدث فى الدول المتقدمة من التعاون مأخوذ من القواعد المينة فى دين الاسلام (فلا يوجد خارجاً منها) فلم من هذا التنصّل انه لاجابة الى نبى بعد نبينا فى هذه المسألة . لانه لا نقصان فيها أصلاً

﴿ الخامسة من الوظائف البشرية حسن الاخلاق ﴾ لان للدين تقضى الاجتماع مسم التآلف ، والاجتماع مع أبناء الجنس موقوف على حسن المعاشرة ، وهو موقوف على حسن الاخلاق ، ولذا امرت شريعتنا بالترام حسن الاخلاق والإجتناب عن سوء الاخلاق الممكن الوجود فى الانسان وكلفت كل انسان برعاية الجانبين أكيداً وشديداً ووعدت أجراً جزيلاً فى الآخرة ومكافأة حسنة فى الدنيا على حسن الاخلاق ، وعقاباً شديداً فى الآخرة وبجازاة سيئة فى الدنيا على سوء الاخلاق ، وينت جميع أفراد الاخلاق الحسنة والسيئة . وما يتولد منها من المنافع والمضار وتأثيرهما فى المعاشرة حسناً وسيئاً . وما يترقب عليهما من استراحة البدن وسرور القلب أو من المشقة فى البدن واضطراب القلب الى غير ذلك . وهذا كله مبين فى القرآن والاحاديث بلا نقصان أصلاً . فلا حاجة من هذه الجهة الى نبى بعده عليه السلام ولذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم . بعثت لأتمم مكارم الاخلاق

﴿ السادسة من الوظائف البشرية وظيفة المعاملة والمبادلة الجارية بين الناس ﴾ كالتيجارة والبيع والشراء والايجار والاستئجار والشركة بأواعها الى غير ذلك من سائر المعاملات . والشريعة الاسلامية يثبت أنواع هذه الامور وأفرادها وصحتها وفسادها وشرايطها والضرب للتولد عند عدم مراعاتها وللنافع الحاصلة عند رعايتها . وينت لزوم الاعتناء بهذه الامور . لان الاعتناء بها من أهم الوظائف المطلوبة لتنظيم العالم وعمارته . والحكمة لمشروعية هذه المعاملات والعلل والاسباب هذه مذكورة فى كتب الفقه بلا نقصان . فالمعاملات والمبادلات الجارية بين العباد الى

القيامه مبنية في شريعة الاسلام بتامها

وما جوز في الاجانب وحرّم في الاسلام كالربا من المحرمات التي في الاسلام
فضررها ظاهر لأن الربا أخذ مال الغير بلا بدل ، وذلك ضرر محض في أحد
الطرفين ، مع أنه لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ، ولأن الربا سبب لمطالة صاحب المال
والمطالة ممنوعة في الاسلام ولأنه سد باب القرض الحسن الذي هو من مهمات
المعاونات ، ولذا جعل في الاسلام أمثال هذه المعاملات ممنوعة ، فعلى هذا التفصيل
لا حاجة الى نبي بعد نبينا من هذه الجهة اذ لا نقصان فيه حتى يحتاج الى نبي يكمل
هذا النقصان .

السابعة من الوظائف البشرية الزراعات والحراثة واستحصال الارزاق من الأرض
بأنواعها ، وشريعتنا بينت مشروعية هذه الامور وجعلت فرضا واجبا ومباحا على
الدرجات حسبما يقتضيه الحال ، وورّغت الى استحصالها وأمرت بتثبيت أسبابها بالقوة
والآلة اللازمة لاستحصالها وتحرى منافع الأرض ، وأشار الى هذه الدقائق بمثل
قوله تعالى ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه
واليه النشور ﴾ ويقول عليه السلام ، (من نأثت له أرض فليزرعها أو ليعمل بها أخاه
فإن أبي فليمسك أرضه) . هذا تحذير من النبي ﷺ على ترك الانتفاع من الأرض
فحينئذ بين لزوم الزراعة واستحصال الرزق من الأرض ، ووضع لهذه الوظيفة قواعد
تبتنى عليها مسائلها واحكم أساساتها بوجه لائق لا يباد وأرشد الى سعيها واقتطاف
ثمرة السعي بلا نقصان فلا حاجة الى نبي بعد نبينا من هذه الجهة ، حتى يحتاج الى من
يعلم الناس أمور الزراعة والفلاحة

والثامنة من الوظائف البشرية وظيفة الصناعة ، وهي مشروعة لادامة الحياة
وابقاء موجودية الهيئة الاجتماعية ورغبت الشريعة الى تحصيل الصنائع ببيان تشبث
الانبياء السابقين الى الصنعة كما قال تعالى في حق داود عليه السلام ﴿ وعلمناه صنعة
الجوس لكم لتحصنكم من بأسهم فهل أنتم شاكرون) والشريعة بينت لزومها وفوائدها

ولزوم استحصالها ومضرة تركها ونهت عن العطالة فلا حاجة من هذه الجهة الى نبي
بعد نبينا ، اذ لاقتصان في البيانات الى من يبين لزوم الصناعة والمضرة في تركها
(والتاسعة من الوظائف البشرية طرق غير مطردة من طرق المعيشة ، كالارث والنجبة
والوصية والهدية والتبرع الى غير ذلك) ، والشريعة بينت أحكامها بلا نقصان وفصلت
مسائل هذه الامور ، واحتمالاتها الملحوظ جر يلها بين العباد خالية عن الغرر والظلم
وفرت في الارث نصيب الذكور والاناث موافقا للعقول والحكمة ، وبيّنت في الوصية
مقدار المقبول وغير المقبول صيانة للموصى عن الحجر من التصرف في ماله بالكفاية ،
ووقاية للورثة من المحرومية عن الارث ، وجوزت الوصية في مقدار الثلث ولم تجوز في
الزيادة ، وهكذا الحال في سائر الخصوصيات ، فلا حاجة من هذه الجهة الى نبي بعد
نبينا اذ لاقتصان في البيان أصلا ، اذ ماخطر احتمال من الاحتمالات في عقول البشر
الا وقد بين حكمه في شريعة الاسلام فمن ادعى النقصان فعليه البيان ولنا الجواب
بجمل مشكلاته

(والعاشرة من الوظائف البشرية العلم والمعرفة) فشريعتنا أمرتنا أمرا أكيدا
وتشديدا بتحصيل العلم والمعرفة في الامور الدينية والدنيوية وفي الاصول الاعتقادية
والفروع العملية حتي فرضت تحصيل بعض العلم علينا وأوجبت وأباحت بعضا
آخر حسب درجات العلم واقتضاء احتياجنا وشوقنا الى كسب العلوم بشر قوله
تعالى ﴿ والذين أتوا العلم درجت ﴾ وبقوله ﴿ هل يستوى الذين يعلمون والذين
لا يعلمون ﴾ وبمثل قوله ، عليه السلام (اطلب العلم من المهد الى اللحد)
والمحصل أن لله تعالى خلق الانسان بالقوى الظاهرة والباطنة والآلات
والوسائل الكافية لتحصيل المعيشة وإدامة الحياة ودفع للضررة وجلب للنفعة وإيفاء
العبودية مع الوظائف السابقة وهدى الى طريق الصواب والاستقامة وبين طريق
الضلالة والشقاوة وأيد هذه الامور بالشريعة وفصل موافقا لعقول البشر وكلف بأحكامه
مقدار قدرتهم وتحملهم الى يوم القيامة فلا حاجة الى شريعة جديدة اذ هي كافية

لاحتياج العامة بلا نقصان ولا خلل لأن منافهم ومضارهم ومعاملاتهم الشخصية والاجتماعية وحقوقهم الاساسية والفرعية والسياسية مبنية في الشريعة موافقة للعقل والمنطق والحكمة وقصور للتنسين الى الشريعة في العمل بها وفي تطبيق أعمالهم عليها لا يكون قصوراً في الشريعة ثبت من هذا التفصيل انه عليه السلام خاتم الانبياء

وأما نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان على ما ورد في حديث الصحيحين فلا ينافي كون نبينا عليه السلام خاتم النبيين لأن عيسى عليه السلام يعمل بشريته وتابع في الاحكام له واجتهد في الاحكام كلها من القرآن فكان خليفة رسول الله ﷺ لأن شريعته منسوخة لا يجوز العمل بها والعمل بشريعة نبينا لا ينافي نبوته كما عمل بعض الانبياء السابقين بشريعة بعض آخر فلا وحي له في نصب الأحكام لأن القرآن كاف في الأحكام كلها وأما الوحي لسائر الخصوصيات فيجوز ولا مانع عنه ، كذا في شرح بدء الأمل.

﴿ الباب الثالث في أحوال الآخرة والقضاء والقدر والايان به ﴾

وهو مرتب على مقدمة وثلاثة فصول ﴿

أما المقدمة ففي امكان الآخرة واثبات وجودها ووجوب الاعتقاد بها ، واعلم أن بعث الاموات واحياءها ممكن ، لأن الاحياء بعد اللوث مساو في الامكان بالخلق ابتداء ، لأن الله تعالى لما كان قادراً على الخلق من النطفة ابتداء كان قادراً على الاحياء انتهاء ، فلا فرق في الابتداء والانتهاء في أمر الخلق والاحياء فاذا جاز الخلق ابتداء جاز انتهاء بالطريق الاولى ، ولأن الأجسام وأجزائها لما كانت قابلة للحياة في الدنيا كانت قابلة لها في الآخرة .

وكيفية الاحياء اما بجميع الأجزاء الأصلية للمفرقة الباقية من أول العمر الى آخره لا للقرعة الحاصلة بالتغذي ، واما باقامة الأجزاء الأصلية الباقية كما في الانبياء وبعض الصالحين ، أو باعادة الأجزاء المعدومة بعينها ، فان الله أحيا بأحد هذه الصور وأعاد أرواحها اليها في التقادير الثلاثة ، وعليه اجماع الانبياء ودلالة النصوص المحكمة

في مواضع لا تحصى بحيث لا يمكن تأويلها بوجه من الوجوه ، فكان البعث من أعظم الضروريات الدينية فانكاره كفر قطعي فكان المشرك جسمانياً فقط ، بناء على أن الانسان مجموع البدن والروح ، لأن الروح بعد مفارقتها البدن حتى بذاته فلا حاجة الى اعادته ، وانما الاعادة في الجسم فقط عند أهل السنة والصحابة ومن بعدهم من المحققين ، وعند بعض آخر المشرك جسماني وروحاني معا وأرشد الى امكانه العقلي بقوله تعالى ﴿ يا أيها الناس ان كنتم في ريب من البعث فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء الى أجل مسمى ثم نخرجكم طفلاً ثم لتبلغوا أشدكم ومنكم من يتوفى ومنكم من يرد الى أرذل العمر لكي لا يعلم بعد علم شيئاً وترى الأرض هامدة فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج ﴾ فان الله تعالى أثبت في هذه الآية امكان المشرك الجسماني بوقوع خلقه الانسان ابتداء طورياً بعد طور وبيان صفحات العمر ، وباحياء الأرض بعد يسها بالنباتات وإيجاد أنواع الخضروات والازهار ، ونبه المنكرين أن يتذكروا في ابتداء خلقهم وخلقة غذائهم المخلوق من الأرض فان هذه الأحوال كلها تدل على امكان احياء الموتي لأنها تشابه الحياة بعد المات فثبت أن البعث واقع والاموات قابلة للحياة ، فانه لو لم تكن قابلة للحياة لما كانت قابلة في الدنيا لكن اللازم باطل وكذا المزمع ثبت أن المنتصف بالحياة في زمان جاز أن يكون متصفاً بها في زمان آخر فلا شك فيه وأشار أيضاً بقوله تعالى ﴿ وأن الله يبعث من في القبور ﴾ والنصوص كثيرة في هذا الباب فلا حاجة الى نقلها

واعلم أن القيامة واقعة البتة لا شك فيها لان العالم حادث والمحدث قابل للقضاء والخراب واعتقاد وقوعها واجب قلال قوله تعالى ﴿ وأن الساعة آتية لا ريب فيها ﴾ ولازم عقلاً لأن العقاب للعاصي عدالة إلهية ، فانه لو لم تكن القيامة والآخرة لبقى العاصي على عصيانه والظالم على ظلمه ، ولكن تشويقاً على للعصية والظلم ، لأن النفس ميالة للعصية ، فبعض الجزاء على العصية يكون تشويقاً للعاصي على المضيق وهو

باطل ، وانه لو لم تكن الآخرة لكان للطيع والمعاصي مساويين فلا يكون فرق بينهما
لأنه لا ثواب للطاعة ولا عقاب للمعصية ، مع أن مساواة الطيع والمعاصي والطاعة
والمعصية باطلة بالبدهة ثبت أن المطيع نازل للثواب والمعاصي مستحق للعذاب ، وهذا
لا يكون الا في الآخرة ، وانه لو لم تكن الآخرة لما كان للتكليف فائدة ولا معنى له ،
جمع أن المقصود من الأمر والهي فائدة العبد لا غير ، واللازم باطل وكذا الملزوم فلم
من هذا التفصيل أن خلاصة الحشر رجوع الانسان الى الوجود بعد الفناء ، ورجوع
أجزاء البدن الى الاجتماع بعد التفرق ، وإلى الحياة بعد المات ورجوع الأرواح الى
الأبدان بعد المفارقة ، فلا يلزم التناسخ ، لأن التناسخ انتقال الروح من جسد الى
جسد آخر غير الأول وفي الحشر إعادة الروح الى جسده الأول ، لأن البدن الحاصل
بالإعادة بأى صورة كانت عين الأول ، ولون البدن قائم بالأجزاء فلا تبدل فيه والاشكال
أمر وهمي لا عرض خارجي فلا يدخل في البدن

وأما تنقيص بعض الأجزاء كما في أهل الجنة ، لأنهم جرد مرد ، وتزييده كما
في أهل النار فهما في الأجزاء الفرعية لا في الأصلية ولا في عوارضها الشخصية ، فلا
تغير في أساس البدن بل هو عين الأول وإنما التغير في القروع فلا تناسخ فيه أصلاً
والوقت المقارن بحياته في الدنيا ليس من العوارض الشخصية ، للبدن فلا يلزم
إعادة الوقت معه فلا محذور في أعادته من هذه الجهة فلا يرد الاعتراض بأن الوقت
من العوارض الشخصية للبدن مع أن إعادة الوقت غير ممكنة فالحشر غير ممكن
وكذا لا يرد الاعتراض بأكل انسان آخر ، لأن الحشر في الأجزاء الأصلية
لا الفرعية مع أن المأكول يكون أجزاء فرعية في الأكل فلا يكون محشوراً في الأكل
لأن المحشور أجزاء أصلية باقية من أول عمره الى آخره

والحاصل أن الآخرة أمر ممكن أخبر الله في كتابه ورسوله في حديثه والممكن الذي
أخبر به الله ورسوله فهو واقع ألبتة ، لأن النصوص الدالة على الآخرة ليس لها صارف
قطعي عن معناها ولا في وقوعه مانع قوي

نعم طبع الإنسان ميال الى انكار ما لم يره ، مثلاً قبل ظهور الكهرباء وكشفه لوقال أحد لنا يظهر قوة في زمان تنقل الخبر من باريس الى الصين في دقيقة واحدة ويحرق في آن واحد ألف ألوف انسان ويضيء كالشمس مع أنها تقطيع أمر انسان ولا تخرج عن طاعته لا نكرنا كلام هذا الشخص انكاراً شديداً لمخالفة سمعنا ومشاهدتنا ولعدم تصورنا كيفيته وحكنا باختلال دماغ هذا الرجل ، مع أن الزمان قد أرى لنا هذه القوة بالفعل فلا يلزم من عدم تصورنا شيئاً لا يلزم عدم ذلك الشيء مع أن قوة الكهرباء بالنسبة الى قدرته تعالى كنواة التين وخلق العالم كذرة بالنسبة الى قدرة غير متناهية .

والعوالم المخلوقة له تعالى كثيرة لا تحصى فلا شك أن عالم الآخرة من جملة العوامل المخلوقة له تعالى ولا يلزم من عدم تصور عقولنا الضعيفة عدم وجود الآخرة فالانكار لها جنة ونشأ من خفة عقل وجبل بقدره الله فاعاشة الأرواح والأبدان في دار أحسن من هذه الدنيا وفي غام أكل من هذا العالم يمكن لامانم منه فلا ي سبب يستبعد البعث وتنكر الآخرة وقد بين تعالى في القرآن وقوع الآخرة ووعد أنواع العذاب على منكرها مع أنه لا ضرر في اعتقاد الآخرة لأحد لا مادة ولا معنى الا أن من اعتقد الآخرة منع نفسه عن المحرمات والظلم للغير وهو مستحسن عند الكل ولا يلزم من عدم قبول حوصلتنا لها عدمها ومن عدم ادراكنا كيفيته لا يلزم عدم وجودها مثلاً لو قال شخص لنا في بطن أمنا ، في غير هذا المحل المضيق عالم واسع وفيه أبنية رفيعة وقصور عالية ، وجبال شائعة ، وصحراء كبيرة ، وحدائق وفيرة ، وفيها أنواع الفواكه ، فأنت تخرج من هذا المضيق وتسير سيرا سريعاً في ذلك الصحراء ، وتقدم في تلك القصور العالية ، وتأكل من الفواكه الكثيرة ، لكذبنا ذلك الشخص لعدم قبول حوصلتنا خلاف مشاهدتنا فالدنيا بالنسبة الى الآخرة كبطن الأمهات بالنسبة الى الدنيا ، فالانكار خذلان وضلالة موجبة لتطسيران الأبد عصمتنا الله تعالى من أشغال هذه الضلالات

الفصل الأول في مراتب الآخرة وأحوالها

وهو مرتب على بحثين

البحث الأول في مراتب الآخرة واعلم أن أول منازل الآخرة القبر ، يعني البرزخ الذي بين الدنيا والآخرة وان وقوع نوع حياة في القبر قدر ما يعرف الالة والألم ثابت عند أهل السنة بقوله تعالى ﴿ وَكُنْتُمْ أََمْواتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ لأن الحياة بعد الموت حياة القبر والاماتة بعد الاماتة ااماتة القبر والاحياء احياء الحشر والحياة في القبر اما باعادة الروح الى البدن ، أو نوع حياة بدون اعادة الروح ولا يلزم من ذلك أن يتحرك ويضطرب فلا تلزم الرؤية لاثر الحياة ، وحالة النائم في رؤياه شاهدة بهذه الأحوال فانه يري في النوم عجائب يتلذذ بها وتنشرح روحه ويرى أشخاصاً كثيرة ويصالحهم ويكلمهم ويسير سيراً سريعاً ، أو غرائب يتأذي منها ويرى البهائم والسباع فيقر منها مم أن الجماعة الماضرة عند هذا النائم لا يحسون شيئاً منها ، كذلك في القبر تقع للميت هذه الأحوال ولا يطلع عليها الأحياء الحاضرون عنده فلا يلزم من عدم اطلاع الأحياء عدم جريان هذه الأحوال على الميت ، حتى ان المأكول في بطون الحيوانات والفريق في الماء والصلوب على الشجر والحريق في النار يتلذذ بالنعيم ، أو يعذب بالآلام وان لم تطلع على كيقته ودليلنا على وجود عذاب القبر قوله تعالى ﴿ النار يعرضون عليها غدواً وعشياً ﴾ وقوله تعالى ﴿ ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ﴾ والانكار لعذاب القبر كفر عند التارخاتية وضلال لا كفر عند الصيرفية لان دلالة هذه الآيات على عذاب القبر ظنية لا قطعية ، كذا في الخادمي

ويرفع عذاب القبر في كل جمعة وشهر رمضان بجرمة هذا النبي ﷺ ويزل العذاب في الجمعة ورمضان عن عصاة المؤمنين ثم لا يعود الى يوم القيامة عند البعض وان كان موته يوم الجمعة أو ليلة يكون العذاب ساعة واحدة على المؤمن العاصي لا غير كذا في الخادمي

والمعتزلة، والرافض ينكرون عذاب القبر ويقولون ان الميت جاد لاحياة فيه فتعذيبه وتنعيمه محال، وان اللذة والألم والمكحلة والسؤال يتوقف على الحياة وهي متوقفة على البنية والزواج والتركب من البدن والروح والوسعة في المكان ، وهذه الأحوال كلها مفقودة في الميت ، فلا امكان لتعذيب الميت وتنعيمه

وأجيب بأنه ثابت بالآيات ولو ظنية وبقوله عليه السلام (القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار) فلا عبرة بالاعتراض في مقابلة النص مع أنه لو سلم اشتراط الحياة بالبنية والزواج فلا يبعد أن يبقى من الأجزاء الأصلية ما يصلح بنية الحياة ولا يبعد ان يكون التعذيب على الروح ولا يبعد أن يوسع القبر بقدرة القادر بحيث يمكن جلوس الميت فيه عند السؤال ولا مانع منه ، فالانكار حاصل من عدم تفكر قدرته تعالى لأن من تأمل في غرائب قدرته تعالى وكمال عظمته وعجائب ملكوته لم يستبعد أمثال هذه الأحوال مع أن أحوال الآخرة من التشابهات لا تدرك كقيمتها في هذا العالم وعدم الادراك لا يوجب الانكار ، كذا في المقاصد وشرحه . وان أحوال الآخرة كلها سمعية وان كان ثبوت أصلها لازماً عقلاً ، ولا مدخل للدراية في أحوالها ، فان أحكام عالم الملكوت والآخرة لا تقاس على أحوال الدنيا والناسوت ، فانها تعجز العقول عن الوصول الي حقيقتها ، كذا في الحادمي

وأما التنعيم والتعذيب للميت في القبر فترتب على سؤال منكر ونكير ، وهو مرتبة من مراتب الآخرة ، وسؤالها حق ، لقوله عليه السلام (اذا قبر الميت أنام ملكان أسودان أزرقان يقال لأحدهما منكر وللآخر نكير فهما يسألان المؤمن والكافر عن ربه ودينه وبنيه فيجيب المؤمن لا الكافر) والأنياب والملائكة لا يستلون والجن كالانس والمجانين والصبيان يستلون في الأصح

وأما استعاذة النبي عليه السلام من فتنة القبر كما ورد في الصحيحين فال التزام لحق الله تعالى وأعظامه ، ولتنمذي به أمته وليبين لهم صفة الدعاء والمهم منه لا لكونه مستولاً في القبر

وأما الحفاظ على حدود الاسلام يوماً وليلة بخلوص النية في سبيل الله والشهداء ومن
داوم على قراءة سورة الملك في كل ليلة والميت بالسهال ، فلا يستلون في القبر لورود
الاستثناء في حقهم ، على رواية في الحديث ، كذا في شرح الأمل إلى القاري
والظاهر أن منكرًا ونكيرًا جنسان أفرادهما كثيرة ، والا ففي ساعة واحدة يتم
أموات كثيرة في أطراف العالم فلا يمكن سؤال الجميع من الشخصين الميتين في آن
واحد ، فلزم أن يكون أفرادهما ، كذا في الخادى

والسؤال عن الأعمال بعد البعث حق لقوله تعالى ﴿ فوربك للنساء أجمعين ﴾
وهو منزل من منازل الآخرة ، واختلف في كيفية السؤال أما بخلق الله في العبد علماً
ضرورياً بمقادير أعمالهم طاعة ومعصية ، وأما بإعطاء كتب الحسنة والسيئة ، وأما بأن
يكلمه الله الله في شأن أعماله بحيث يسمع عباده صوتاً دالاً على كلامه ، وبأي صورة
كان فالسؤال حق واقع

وكذا إعطاء دفتر الأعمال الذي كتبه الحافظة حق لقوله تعالى ﴿ ونخرج له يوم
القيامة كتاباً يلقاه منشوراً اقرأ كتابك كفي بنفسك اليوم عليك حسيباً ﴾ ويعطى
كتاب المؤمنين من جانب اليمين والكافر بشماله لقوله تعالى ﴿ وأما من أوتي كتابه
ييمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً ﴾

وأما الحكمة في السؤال والحساب مع أنه تعالى يعلم تفاصيل أعمال العباد فإظهار
فضائل المتقين ومناقبهم ، وفضائح العصاة ومثالبهم على أهل العرصات ، تسمى لمسة
الأولين وحسرة الآخرين فلا يرد اعتراض المعتزلة بأن الحساب والسؤال عبث
لعله تعالى أحوال عباده ، كذا في الجلال

والحساب نوعان حساب مناقشة ، وهو الذي يكون بطريق لم فعلت وهو جار
في حق عوام الناس والكفرة والفسقة ، وحساب عرض ، وهو الذي يكون بطريق أنت
فعلت كذا ، وأما النصوص الدالة على عدم السؤال والحساب في حق الأنبياء
وبعض الأولياء والصلحاء . فهي محمولة على عدم حساب للنقاشه وكذا وزن الأعمال

حق لقوله تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ وهو منزل من منازل الآخرة ومراتبها فمن كانت أعماله ثقيلة فهو من أهل الجنة ومن كانت أعماله الحسنة خفيفة فهو من أهل النار لقوله تعالى ﴿ فأما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية وأما من خفت موازينه فإياه هاوية ﴾ يعنى وزن الأعمال حق وهو عبارة عما يعرف به مقادير الأعمال

وكيفية وزنه أن توزن بمحاذات الأعمال ، وقيل تجعل الحسنات أجساماً نورانية والسيئات أجساماً ظلمانية فتوزن ، وقيل يوزن الإنسان مع عمله الخير مرة وعمله الشر مرة أخرى ، وبهذا تندفع شبهة المعتزلة من أن الأعمال أعراض وهي معدومة فلا يمكن الوزن ، والحكمة في الوزن اظهار كمال عدلته تعالى تحاشياً عن صورة الظلم بتوهم عدم استحقاق العاصي العذاب من طرف العباد

وكذا شهادة الشهود العشرة حق وهي الألسنة والأيدى والأرجل والسمع والبصر والجلود والأرض والليل والنهار والحفظة لقوله تعالى ﴿ يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون ﴾ وقوله تعالى ﴿ شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون ﴾ وقوله عليه السلام (ما من يوم ليلة يأتي على ابن آدم الا قال أنا جديد وأنا فيما تعمل في شهيد) وقوله تعالى ﴿ وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد ﴾ وكتابة الحفظة لأعمال العباد حق لقوله تعالى ﴿ ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد ﴾ وقوله تعالى ﴿ كراماً كاتبين يعلمون ما تعملون ﴾ ولكل شخص ملكان في النهار وملكان في الليل أحدهما كاتب الحسنات والآخر كاتب السيئات والصراط حق وهو جسر ممدود على متن جهنم يرده الألوان والآخرون من المؤمنين والكافرين ، لأنه لا طريق للجنة الا عليه لقوله تعالى ﴿ وان منكم الا واردها ﴾

والناس في جوازه متفاوتون حسب ايمانهم وعملهم ، فكلمهم ير عليه على حسب مراتبهم ، لأن الناس أفواج ، للرسول ثم النبيون ، ثم الصديقون ثم المحسنون ثم الشهداء ثم المؤمنون العارفون ، كذا في المقاصد وشرحه

﴿ البحث الثاني في أحوال الآخرة وأهوالها ﴾

منها هول الوقوف تحت حرارة الشمس ومنها شدة تغير الألوان لقوله تعالى ﴿ يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ﴾ ومنها شدة سوق أهل النار الى جهنم لقوله تعالى ﴿ وسيق الذين كفروا الى جهنم زمراً ﴾ ومنها شدة التوبيخ الذى هو مبين في قوله تعالى ﴿ ألم أعهد اليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان انه لكم عدو مبين ﴾ ومنها مسرة سوق أهل الجنة الى الجنة لقوله تعالى ﴿ وسيق الذين اتقوا ربهم الى الجنة زمراً ﴾ ومنها مسرة التفات لاهل الجنة لقوله تعالى ﴿ سلام عليكم طبعم فادخلوها خالدين ﴾ ومنها تنعم أهل الجنة بنعمتها الابدية لقوله تعالى ﴿ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الانهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل وأتوا به متشابها ولهم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون ﴾ وقوله تعالى ﴿ وفيها ما تشتهي الأنفس ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا ﴾ واعلم أن الجنة والنار مخلوقتان الآن وذليل كون الجنة مخلوقة قصة دم وحواء وتقلعها منها الى الدنيا وقوله تعالى ﴿ أعدت للمتقين ﴾ وقوله تعالى ﴿ أعدت للكافرين ﴾ فان هذه الآيات تدل على كونهما مخلوقتين الآن واذا ثبت وجودهما مرة لا يحكم بعد منهما ما لم يدل الدليل عليه

والأصح عدم تعيين مكانهما لعدم الدليل القطعى على تعيين مكانهما والا كثرون ذهبوا الى أن الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش لقوله تعالى ﴿ عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ﴾ وقوله عليه السلام ﴿ سقف الجنة عرش الرحمن وان النار تحت الأرضين ﴾

خلافاً للمعتزلة فانهم يقولون انهما ليستا بمخلوقتين الآن بل تخلفان يوم الجزاء (لأن المقصود من خلقها المكافأة لاهل الجنة بالثواب) والمجازاة لاهل النار بالعقاب ، وهذا لا يكون الا في إتمام الجزاء فلا فائدة فى خلقها قبله ، ورد بأن هذا ادعاء على خلاف النصوص الدالة على خلقها وأنه لا يجب عليه تعالى رعاية المصلحة ، (٨ - حقائق)

ولئن سلم فلا نسلم انحصار المائدة في المكافأة والمجازاة
واعلم ان أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار مخلدون بدلالة الكتاب والسنة
واجماع الأمة قبل ظهور المخالفين على ان الكفار كلهم مخلدون في النار ، وعلى ان
المؤمنين كلهم مخلدون في الجنة ، بعد عذاب عصاتهم بقدر المعصية ، أو بعد عفو تعالى
عن المعصاة لقوله تعالى ﴿ ان الله لا يغير أن يشاء ﴾ لا يغير أن يشرك به ويغير ما دون ذلك لمن يشاء ﴿
قال هذه الآية تدل على انه تعالى لا يغير الكفر ولكن يغير سائر المعصية وان
كانت كبيرة ، لأن عقوبة الذنب عدل غير واجبة وكذا الثوبة من احسان المنان
ولأن أهل الكبائر لهم رجاء عفو بغير توبة عند أهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يقولون
ان مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر بل فاسق ، وان مات بلا توبة فهو مخلد
في النار ، ورد بأن المؤمن في الآيات والاحاديث كثير اما ورد على مرتكب
الكبيرة ، وانه لا منزلة بين المنزلتين ، وانه عليه السلام قال ﴿ من قال لا اله الا الله
دخل الجنة ﴾ قال أبو ذر وان زنا وان سرق يرسول الله قال وان زنا وان سرق
ثلاثاً ، فهذا يدل على ان مرتكب الكبيرة يدخل الجنة ، وقوله تعالى ﴿ فن يعمل
مثقال ذرة خيراً يره ﴾ وأما الآيات للشجرة بخلود صاحب الكبيرة فمحمولة على
المكث الطويل جمعاً بين الأدلة ،

والشفاعة لدفع العذاب ورفع الدرجات حق لمن أذن له الرحمن من الانبياء
والعلماء والصلحاء لقوله تعالى ﴿ يومئذ لا تنفع الشفاعة الا من أذن له الرحمن ورضي
له قولاً ﴾ وقوله عليه السلام (ادخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي) وهذه
الآية والحديث يدلان على ان مرتكب الكبيرة يدخل الجنة بشفاعة الشافعين ،
والمعتزلة ينكرون الشفاعة لأهل الكبائر مستدلين بقوله تعالى ﴿ ما لفظا ليلين من
جيم ولا شفيع يطاع ﴾ وأجيب بأنها لا تقتل على عموم الاشخاص ولو سلم فلا تدل
على عموم الاوقات يعني عدم الشفاعة المستفاد من الآية لا يجري في كل شخص
وزمان ، بل عدم الشفاعة في حق بعض الاشخاص أو في بعض الاوقات وتقبل

الشفاعة في بعض آخر ، ولو سلم فلا تدل على عموم الامكنة بل تقبل في بعض الامكنة
ولو سلم فلا تدل على عموم الاحوال ولو سلم فيجب تخصيص الآية بالكفار جماعاً
بين الادلة ، كذا في شرح النونية

واعلم أن شفاعة رسولنا عامة في حق الانس والجن الا أن شفاعته في حق
الكفار لتعجيل فصل القضاء وتخفيف أهوال يوم القيامة فشفاعته عامة كما قال تعالى
(وما أرسلناك الا راحة للعالمين) ولا يرد شفاعته لقوله تعالى (ولسوف يعطيك
ربك فترضى) وقوله تعالى له عليه السلام في القيامة (اشفع تشفع وسل تعط) وهو
مقبول الشفاعة لا يرضى الا باخراج من كان في قلبه مثقال ذرة من الايمان من جهنم
هذه هي الشفاعة الكبرى التي هي المقام المحمود ، كذا في الجلال

والشفاعة خمسة أنواع لاستراحة الناس من شدائد الموقف ، ولادخال قوم
الجنة بلا حساب ، وهما مختصان بنبينا ، وتخلص من استحق النار ولاخراج من
دخل النار ورفع الدرجات ، كذا في الخادمي
وحوض نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ثابت بالاحاديث كقوله عليه السلام ،
حوضي مسيرة شهر الخ ،

واعلم أن دخول الناس في الجنات فضل الهى واحسان سبحانه ليس بمجرد
أعمالهم الصالحات بل بطلقة وكرمه تعالى لقوله عليه السلام (لن يدخل أحدكم الجنة
بعمله) لانه لا يجب على الله شيء وانما أدخلهم الجنة بفضل كما أن الكفار أدخلهم
النار بمثله ، نعم الدرجات في الجنة بسبب الحسنات وكذا الدرجات في النار بسبب
السيئات ، وانخلود فيها بواسطة نياتهم ، يعنى أن المؤمن لو كان معمرأ الى الابد لكانت
نيته أن يكون مؤمناً الى الابد فلا يتغير عزمه على الايمان مادام في الحياة فيكون
بسبب هذه النية في الجنة الى الابد ، وان الكافر لو كان معمرأ الى الابد لكانت نيته أن
يكون كافراً الى الابد فيكون بسبب هذه النية في جهنم الى الابد لانه ، لا يتبدل
عزمه الى الابد ، ولا يطرأ عليه القصور أصلاً بل يكون كافراً بالشوق أبداً وتشتهي

نفسه أن يكون معبراً على الكفر ومشغولاً بكفره الى غير النهاية

﴿ الفصل الثاني في الايمان بجميع ما سبق وبيان ما ينافي الايمان

والايمان بالقضاء والقدر وفيه ثلاثة مباحث ﴾

﴿ البحث الاول في حقيقة الايمان والاسلام ﴾ واعلم أن الايمان في اللغة التصديق

الاختياري الذي هو فعل من أفعال القلب أى قبول حكم المخبر ، والاسلام عبارة عن

الاتقياد الظاهري وبينهما فرق بحسب اللغة ، وفي الشرع الايمان والاسلام واحد

في الحكم لا فرق بينهما ، فكل مسلم مؤمن وبالعكس ، ومرجعها الى القبول

والاذعان ، وعطف الايمان على الاسلام في بعض النصوص وبالعكس لتغاير مفهومها

اللفوي لا لتغاير الحقيق

والايمان مركب من الجزئين اللذين هما التصديق والاقرار ، الا أن التصديق

ركن لا يمتثل السقوط أصلاً ، والاقرار قد يمتثل السقوط كما في حالة الاكراه

والتصديق باق في حال النوم والذهول والغفلة في القلب ، وهو حاصل فيه دائماً وانما الغفلة

عن حصوله فيه فلا ضرر في هذه الغفلة ، والشارع جعل الحق الذي لم يطرأ

عليه ضده في حكم الباقي ، فمن أفسد أحد هذين الجزئين لم يكن مؤمناً ، لأن فساد

الجزء أوجب فساد الكل فان النبي عليه السلام وأصحابه لم يكتفوا بمجرد التصديق ،

بل طلبوا الاقرار عن قدر على الاقرار حقيقة أو حكماً عن عجز عن الاقرار كالأخرس ،

والايمان عند جمهور المحققين هو التصديق بالقلب وانما الاقرار شرط لاجراء

الاحكام الشرعية في الدنيا ، لأن التصديق القلبى أمر باطنى لا بد له من علامة دالة

عليه ، فعلى هذا من صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله ، ولكنه آثم

بترك الاقرار الواجب عليه ، ومن أقر بلسانه ولم يصدق بقلبه كالمنافق فليس بمؤمن

عنده الله وان كان مؤمناً في الظاهر وهذا اختيار أبي منصور الماتريدي والنصوص تؤيد

هذا المذهب كقوله تعالى ﴿ أولئك كتب في قلوبهم الايمان ﴾ وقوله ﴿ وقلبه مطمئن

بالايمان ﴾ وقوله ﴿ ولما يدخل الايمان في قلوبكم ﴾ وقوله عليه السلام ﴿ اللهم ثبت قلبي

على دينك).

فالاعمال غير داخلية الايمان ، لأن الايمان جعل شرطاً لصحة الاعمال بما في قوله تعالى ﴿ ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن ﴾ مع القطع بأن المشروط لا يدخل في الشرط ، ولذا لا يخرج ارتكاب الكبيرة العبد المؤمن من الايمان وان كان مصراً على الكبيرة لبقاء التصديق والاقرار معها ولا تدخله في الكفر ولا تخلده في النار خلافاً للخوارج فان مرتكب الذنب كفر عندهم ، ورد مذهبهم بالنصوص كقوله تعالى ، ﴿ هل جزاء الاحسان الا الاحسان ﴾ والايمان من أعظم الاحسان يعنى هل جزاء التوحيد الا الثواب والمجنة .

ولا يحبط الكبيرة عمل المؤمن ، لأن عمل المؤمن لا يحبط الا بالكفر ، ولكن العصية مضرة مطلقاً مع الايمان والطاعة نافعة في كل حال .

واعلم أن مجرد العلم والمعرفة بالله بلا قبول ليس بايمان ، وانما الايمان هو العلم والمعرفة بالقبول والتصديق لقوله تعالى في حق الكفار ﴿ يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ﴾ فان مجرد المعرفة بالله وبرسوله لو كان ايمانا لكان هؤلاء الكفرة مؤمنين لانهم يعرفون نبوة النبي ﷺ مع أنهم كفرون لعدم قبولهم نبوته فالقبول مع المعرفة شرط في الايمان

ولا يرد الاعتراض بأن التصديق قسم من العلم والعلم من مقولة كيف فلا يكون مأموراً به لأن المأمور به لا بد أن يكون فضلاً اختيارياً ، لانا نقول لا يلزم كون المأمور به من مقولة الفعل ألزمة بل معني كون المأمور به فضلاً اختيارياً أن يصح تعليق القدرة به وكسبه وان كان كيفية في نفسه كالعلم والنظر ، فالتصديق حاصل بالاختيار وبمباشرة الاضباب

فهذا المقدار كاف في كونه مأموراً به فالإيمان بهذا المعنى مخلوق كسبي لا تمحاصل بمباشرة الاسباب عن اختيار كصرف العقل والنظر في المقدمات ، فالإيمان فعل العبد بهداية الرب فما من طرف العبد يعنى الاهتداء مخلوق كسبي وما من الرب فهو غير مخلوق .

واعلم أن المعتبر في الايمان الايمان الغيبي لا الايمان العيني قوله تعالى ﴿الذين يؤمنون بالغيب﴾ ولذا كان ايمان الكافر حال يأسه عند سكرات الموت ومعاينة العذاب غير مقبول لقوله تعالى ﴿فلْيَكْ يَنْفَعِهِمْ اِيْمَانَهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَاسَنَا﴾ لأن الايمان في هذه الحال عيني لأن الكافر عند السكرات رأى موضعه من النار فلا يقبل لأن الله أنكر ايمان فرعون في هذه الحالة بقوله ﴿قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ وآلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين ﴿فإن المهرزة هنا للاستفهام الإنكسارى وهو مشعر بانكار ايمان فرعون في وقت الاضطراب وأشار اليه صاحب بدء الامالى بقوله وما ايمان شخص جال بأس بمقبول لفقد الامثال .

فاذا كانت الاعمال خارجة من الايمان فالايان لا يزيد ولا ينقص ، لأن المؤمن به ، لا يقبل الزيادة والنقصان من جهة الكمية ، وأما من جهة الكيفية أى القوة والضعف فيقبل الزيادة والنقصان كايان النبي ﷺ وأمه ، فإن ايمان النبي ﷺ قوى بالنسبة الى أمته وكذا ايمان المستدل بالنسبة الى المقلد كما بين في قوله تعالى ﴿فزادتهم ايمانا﴾ وأما الآيات الدالة على الزيادة والنقصان فهي محمولة على زمان الوحي فيجرى في حق الاصحاب ، لأن الفرائض لما نزلت على التدرى زاد ايمان الاصحاب يوما فيوما الى انقطاع الوحي ، أو النصوص محمولة على زيادة ثمرته ، فإن نور الايمان يزيد بالاعمال الصالحة وينقص بالعاصى ، ولا ينبغي للمؤمن أن يقول أنا مؤمن ان شاء الله ، لكون هذا الكلام مشعرا بالشك ، وان نوي به التبرك والتأدب وتقويض الامور الى مشيئة الله ، فلا يجوز في كل حال من الأحوال ، بل اللازم أن يقول أنا مؤمن حقا

واعلم أنه لا بد للايمان من الاستدلال اليقيني ، لأنه لا عبرة بالظنيات في باب الاعتقادات الا في بعض المسائل الاعتقادية كزوجة الله وصفة التكوين وتفضيل بعض النبيين على بعض بالشرح بل يكفي فيه الظن

وأما ايمان المقلد فصحيح في الأصح ، وهو الجاهل الذى يصدق الاحكام الاعتقادية تقليدا للأباء والرؤساء والعلماء بلا سعى في معرفتها بالدلة العقلية في أصول

الاعتقادات الدينية وكان عاصيا لترك الاستدلال الواجب عليه ، ولأن الانسان لم يخلق عبثا ومهلا ، ودليل صحة ايمان المقلد اكتفاء النبي ﷺ وأصحابه من جهلة الاعراب بالتقليد ، ولم يطلبوا منهم الاستدلال والتحقيق ، ولعموم البلوي والمخرج العظيم في التفصيل والتحقيق .

وعند الأشعرى لا يصح ايمان المقلد ، لأن المقصد الأقصى للانسان انما هو تحصيل العقائد الحقبة بالاستدلال ومن ترك هذا الاستدلال لم يكن مؤمنا عنده في قول واعلم انه لا عذر من عاقل في جبل خالقه ان نال ذلك العاقل مدة فكر وتأمل في خالقه هذا العالم عند الامام الأعظم فن نشأ في شاهق جبل ولم يسمع صيت الاسلام ولا دعوة النبي ﷺ ان صدق وآمن بوجود الصانع وكل قدرته فهو مؤمن موحد وان لم يصدق ذلك بعد مشاهدة هذا العالم فليس بمؤمن لأن معرفته تعالى عقلية عند المازيدي كما بين فيما سبق

وأما عند الأشعرى فهو مؤمن وان لم يصدق لعدم استقلال العقل في معرفته تعالى ولعدم الحسن والقبح العقلين عنده ، فهو معذور لقوله تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ وأجيب بأن العذاب في هذه الآية هو المذاب على الفروع والاصول التي لا يستقل العقل في معرفتها

واعلم أنه يجب على كل مسلم أن يعلم أولاده بالايمان والدين والنبي المبعوث لهذه الامة ، حتى لو لم يعلم بنته الايمان وسائر ضروريات الذين فزجها فلم تعرف الايمان ولو اجبالا لا تكون مؤمنة فلا يصح التكليف .

﴿ البحث الثاني في بيان ما ينافي الايمان وما يمنعه ﴾

واعلم أن الشرع قد عد بعض الافعال كشذ الزنار ولباس الكسوة المخصوصة بالكفر بلا ضرورة ولا احتياج ، علامة على الكفر ومنافية للايمان ، ولوقاية المؤمن عن التشبه بالكفرة أمر بالتجنب عن أمثال هذه الافعال وتحسين عاداتهم والاحتراز عن محبتهم .

والافعال السّقى يجب الاحتراز عنها على كل مسلم كتكذيب نبي من الانبياء وانكار حكم شرعى من الاحكام والعدول عن ظواهر النصوص القطعية الى معان يدعيها أهل الباطن الذين هم ادعوا أن النصوص ليست على ظواهرها ، بل لها معان باطنة وقصدوا بذلك نفى الشريعة بالكيفية ، وهو عدول عن الاسلام والتحاق بالكفرة لكونه تكذيباً للنبي فيما علم بحجته بالضرورة ، وكاستحلال المعصية واستخفافها والاستهزاء بالشريعة ، والياس من رحمة الله والامن من عذاب الله وادعاء قدم العالم وبقائه وانكار القيامة والحشر والنشر والجنة والنار وانكار شفاعة الشافعين يوم القيامة وتحتير ماعظمه الشرع وتعظيم ما حقره الشارع فهذا كله كفر يتنافى الايمان فن وجد فيه واحد من هذه الافعال وأمثالها لم يوجد فيه ايمان لان الضدين لا يجتمعان فى محل واحد واعلم أن مرتكب الكبيرة يقتل النفس بغير حق والزنا واللواط وشرب الخمر والسرقه والنصب وقذف المحصنة وشرب كل مسكر وشهادة الزور وأكل الربا والافطار فى نهار رمضان بلا عذر وقطع الرحم وعقوق الوالدين والفرار عن صف العساكر وقت الحرب وأكل مال اليتيم والخيانة فى الكيل والوزن وتأخير الصلاة عن وقتها بلا عذر وضرب المسلم بغير حق وسب الصحابة وكتمان الشهادة وأخذ الرشوة والسعاية عند السلطان ومنع الزكاة وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة واحراق ذبي روح بالنار وامتناع المرأة عن زوجها واهانة أهل العلم وحجاة القرآن وأكل لحم الخنزير لا يكون كافراً ، لأن هذه المحرمات من المعاصي المجتمعة مع الايمان ان اعتقد المرتكب أنها معصية وحرام ، وان اعتقد أنها حلال فهو كافر لأن استحلال الحرام أياما كان كافراً كما أن تحريم الحلال كفر ، فهذا كله من الكبائر ، كذا فى الجلال

والعذاب على الصغائر والكبائر والعفو عنها جائز ان ، لأن عقوبة الذنب عدالة إلهية لا واجبة عليه تعالى ان شاء عذب وان شاء عفى بلا توبة عن العبد ، ولكن التوبة واجبة على العبد فوراً عند أهل السنة لقوله تعالى ﴿ وتوبوا الى الله جميعاً أيها المؤمنون ﴾ فان الأمر بالتوبة فى هذه الآية للوجوب الفورى ، وقبول التوبة ثابت عندنا فلا يجب

قبولها على الله والتوبة عند الشرع الندامة على المعصية لكونها معصية وسبباً للعذاب والعزم على الترك في الاستقبال ، والظاهر من الأحاديث قبول التوبة مالم تظهر في التائب علامات الموت ، وأما إذا ظهرت علامة الموت وحال اليأس فالظاهر عدم قبول التوبة لقوله تعالى ﴿ وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار ﴾ لأن الله في التوبة عن كل مؤمن عاص بآب وقد ورد في الحديث (إن التائب من الذنب كمن لا ذنب له) فيلزم منه أن لا يدخل أحد من المؤمنين النار ، لأن كلهم قد تاب عند السكرات وحاول هذا اليأس وقد ثبت أن بعضهم يدخلون النار ، فظهر أن التوبة حال اليأس غير مقبولة ؛ لأنه لو قبِلت في هذه الحال لما دخل أحد النار ، ولا يشترط في قبول التوبة تعميم جميع المعاصي ، لأنه تصح التوبة عن بعض المعاصي مع الإصرار على بعض آخر

واعلم أنه لا خلاف في أن من آمن بعد الكفر والمعاصي فهو من أهل الجنة بمنزلة من لا معصية له أصلاً ان لم يفعل المعصية بعد الإيمان ، ومن كفر بعد الإيمان والعمل الصالح فهو من أهل النار بمنزلة من لا حسنة له أصلاً ، وأما من آمن وعمل صالحاً وآخر سيئاً واستمر على الطاعات والسيئات فعندنا عاقبته الجنة ولو بعد دخوله النار واستحقاقه للثواب والعقاب بمقتضى الوعد والوعيد ثابت من غير إحباط طاعاته لأن المعصية لا تمنع طاعاته ، وإن الكافر إذا أسلم وتاب عن كفره مع الدوام على بعض المعاصي سحّت توبته وأمسلمه ، ولم يعاقب إلا عقوبة تلك المعاصي ، وتكفي التوبة عن جميع المعاصي كلها إجمالاً وإن علمت ذنوبه مفصلة لحصول الندم والعزم على أن لا يعود إلى المعصية أصلاً

ومن ينوي التوبة دائماً بعد زهر طويل يخرج عن الإيمان في الحال وإن قصد الاستقبال لا يتقنه ، لأن استدامة الإيمان من واجبات الإيقان لقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا آمنوا ﴾ أي اثبتوا وادوموا على الإيمان ، فإذا أتى بما ينافي الإيمان ولو بالنية فقد

كفر اتفاقاً ، لأن قصد الكفر ينافي التصديق ويزيل التحقيق ، ولا ترضى بالكفر والرضا بالكفر كفر اجاعاً ، وإنما الخلاف في الرضا بكفر الغير

واجراء الكفر باللسان من غير اعتقاد معناه مع الاختيار بلا اكراه رد لدين الاسلام وخروج عن دائرة الأحكام ، لأن الجبل بالأحكام الشرعية ليس بعنرفي دار الاسلام ، ولو تكلم بكلمة الكفر حال السكر لا يحكم بكفره ، والارتداد يحبط جميع أعماله ولو تاب بعد الارتداد لا تعود أعماله لقوله تعالى ﴿ ومن يكفر بالايان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾ كذا في شرح الامالي

ومن أنكر صفات زائدة على ذاته تعالى بل قال علم بذاته لا بصفتها كالمعتزلة فهو مبتدع لا كافر ، لأن مسألة زيادة الصفات وعدم زيادتها ليست من الأصول التي يتعلق بها تكفير أحد الطرفين الآخر كذا في الجلال

وكذا من أنكر عذاب القبر فهو مبتدع ، لأن أدلة عذاب القبر اما محتملات قرآنية فلا قطعية فيها واما أخبار آحاد فلا يخلو عن الاحتمال فلا يكفر باتكاره ، ويجب اكفار الرافض بقولهم الأمر والهي معطل الى أن يخرج الامام الباطن فانهم خارجون عن ملة الاسلام ، وأحكامهم أحكام المرتدين ، وأما من أنكر علمه تعالى فهو خارج عن الدين وكذا القدريه الذين يقولون ان الله لا يعلم الشيء الذي لم يكن فيعلمه عند كونه فهم كفار فلا تزوج من نسائهم ولا تدفن جنائزهم وكذا فرقة من المرجئة الذين يقولون حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة ولا تضر مع الايمان سيئة ، والأعمال ليست بفرائض ، وهم ينكرون فرائض الصلاة والزكاة والصيام وسائر الفرائض كاللج والجهاد ، ويقولون هذه نوافل ، فمن عمل بها فحسن ويثاب عليه ، ومن لم يعمل بها فلا شيء عليه ، فهؤلاء كفار لانكارهم النصوص القطعية ، وفي هذا الزمان أكثر الناس من شيعتهم لأنهم تابعون لأهوائهم في ترك هذه العبادات وهم ضالون مضلون وأما من لم يعتقد السح على الخلفين فقد أعرض عن سنة الله فهو مبتدع عندنا فان كان متأولاً ، ويختص عليه الكفر ان كان منكراً لكون ثبوت السح قريباً من التواتر

واعلم أن تفضيل الولي على النبي كفر وضلال ، لأن الاجماع منقاد على أن
 الأنبياء أفضل من الأولياء بل نبي واحد أفضل من جميع الأولياء
 وادعاء بعض المتصوفة أن شيخه رأى ربه في الدنيا كفر وضلال ، واقتراء على
 الله وتفضيل لآحاد الناس على الأنبياء إذ ورد في حق موسى عليه السلام لن
 تراني (فان رؤية الله أعلى للراتب لم تيسر في الدنيا ، لأن بصر الانسان في الدنيا
 فان ، والله باق ، ولا يرى القاني الباقي على العادة وأما في الآخرة فالعين باقية فيرى
 الباقي بالباقي ورؤية نبينا في المعراج خلاف العادة وخارقة لا يقاس عليه الغير كما
 بين فيما سبق

واعلم أن أفضل الناس بعد الأنبياء أبو بكر رضي الله عنه لقوله تعالى
 ﴿وسيتجنّبها آلتي الذي يؤتى ماله يتزكى﴾ فان هذه الآية نزلت في حق أبي بكر
 رضي الله عنه (فاذا كان أتقى هذه الأمة لزم أن يكون أتقى من جميع الأمم بالطريق
 الأولي) ولقوله عليه السلام (والله ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين
 على أحد أفضل من أبي بكر) وانه صدق النبي ﷺ بلا تردد قبل الناس فهو يدل
 على أفضليته ، وانه سابق الخدمة للاسلام وظهرت قوة الاسلام في زمان خلافته وتناهت
 الفتوحات الوفيرة ، وحصل القهر والتدمير لأهل الردة في زمانه ، والتطهير لجزيرة
 العرب من أهل الشرك والبدعة واجلاء الروم عن أطراف الشام ، وطرده فارس عن
 حدود الكوفة والعراق ، ومجموع هذا بعد اشتراكه في سائر خصال التقوى مع الأصحاب
 فهذا كله يقتضي أفضليته فهو أفضل الأولياء

وبعد أبي بكر أفضل الناس عمر رضي الله عنه لانه في اظهار دين رسول الله
 خير مماون لقوله تعالى ﴿يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين﴾ يعني
 عمر فان ايمان عمر كان سبباً لاظهار دين الاسلام فكان خير معوان لخير الأمام ،
 وقد فتح في أيام خلافته كثيراً من بلاد المشرق والمغرب وقهر الاكاسرة ، وأخذ
 الخراج من القياصرة ، وأهلك عروشهم وهدم دورهم ، وسبي أولادهم وأخذ أموالهم

ورتب الأمور ونظم سياسة الجمهور ، وأفاض العدل والاحسان على الانام في العالم فهو أفضل الاولياء بعد أبي بكر رضى الله عنهما وبعد عمر أفضل الناس عثمان رضى الله عنه ، لقول ابن عمر كنا نقول في حياة رسول الله ﷺ أفضل الناس أبو بكر ثم عمر ثم عثمان رضى الله عنهم وقال على رضى الله عنه خير الناس بعد النبيين أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ؛ ولأنه تواتر في زمان خلافته فتح كثير من البلاد ووقع اعلاء لواء الشرع الى السماء وكثر نسخ الصحف الى السبع ونشره الى الأطراف وهاجر هجرتين لاجل الدين ، وكان ختناً للنبي عليه السلام على ابنتين ،

وبعد عثمان أفضل الناس على رضى الله عنه لأنه أعلم الصحابة واعمل منهم مع أنه أقرب الى النبي ، وانه أول من آمن بالنبي عليه السلام من الصبيان فهو سابق بالايمان وسائر مناقبه مذكورة في السير فلاحاجة الى التطويل بالكلام هنا ، فهو أفضل الاولياء بعد عثمان رضى عنهما المنان وخلاقهم على هذا الترتيب واقعة ، وترتيب الخلافة يدل على ترتيب فضائلهم ، ومن أنكر خلافة الشيخين فهو كافر لانكار الاجماع القطعى ، ومن أنكر خلافة عثمان وعلى رضى الله عنهما فهو مبتدع ومن أنكر صحابة أبي بكر فهو كافر لانكاره النص القطعى وهو قوله تعالى ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَمُزْنِ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِئٌ بِمَا نَعْمَلُ ﴾ فان الله تعالى بين في هذه الآية أن أبا بكر صاحب رسول الله ﷺ ، ولا اعتبار في هذه المقام بخرافات الشيعة في تفضيل على رضى الله عنه ، فأنهم يروون في هذا الباب أخباراً كثيرة أكثرها كاذبة ، ويدعون التواتر بناء على شهرتها فياينهم ، وكثرت روايتها على ألسنتهم ومطابقتها لاهوائهم الفاسدة ولا يتأملون كيف خفيت لهذه الاخبار على كبار الصحابة من المهاجرين والانصار ، وعلى الثقات من رواة الحديثين ، وكيف لم يحتج بعضهم على بعض ولو كانت الأثر موجوداً في هذا الشأن وصادراً عن فخر المسلمين لأحتج البعض على البعض لكنهم لم يحتجوا قبل عدم احتجاجهم على أن الاخبار للذة كورة ليست بموجودة في زمان الصحابة وكيف سكثوا في منازعات الخلافة ؛ نعم أنه لم يظهر هذا الادعاء الا بعد

انتضاء دور الخلافة وبعد ظهور التعصبات الباردة والتعسفات الفاسدة ، وأيضاً ظهر هذا الادعاء بعد افضاء أمر الدين الى علماء السوء وأمرأء الظلم والجور ، ويدل على هذا أن بعض المتأخرين من الشيعة الذين لم يروا أحداً من المحدثين ملثوا كتبهم بأمثال هذه الاكاذيب والمطاعن لكبار الصحابة ككتاب التجريد للطوسي ، الذي هو قرن هلاكو المجوسى ، وهو الذى نصر الابطيل وقرر الاكاذيب فى كتابه ، مع أن الاشتغال بثل هذه التعصبات جنة فوق كل الجنون ، لان مثل هذه المسائل ليست من ضروريات الدين ، والبحث عنها خارج عن وظائف عبودية المسلمين ، فالبحث عن مثل هذه المسائل قضيب أوقات لا طائل تحته ، والحجة لبعض الاصحاب والطلعن لبعض آخر بلا فائدة خارج عن العقل والدين ، مع أن الاصحاب كلهم هداة فى الدين ، وأخذنا أحكام الشرع منهم على اليقين ، وأنهم أظهروا نصوصاً فى جميع الاحكام بالرواية عن منبع العلم والعرفان ، فهل كنتموا نصاً واداً فى على رضى الله عنه ولاي سبب اجتمروا على الكتم وما الفائدة لهم فى الكتم وما الضرر لهم فى الاظهار ، ومثل هذا الادعاء لم يصدر عن ذوى الالباب ، وإنما صدر عن الجاهلين المغالبن العارين عن العقل والدراية (والمحرومين عن القراءة والكياسة) كذا فى المقاصد وشرحه

وأعلم أن الولي لو بلغ الغاية القصوى فى مرتبة الولاية لم تسقط عنه التكاليف أصلاً ، لانه ليس للعبد مرتبة مسقطه تكليفه (الا الجنة والصبا) لأن العبد مادام عاقلاً بالغاً لا يسقط عنه الامر والتهي وسائر التكاليف الشرعية ، لعموم انطباعات الواردة فى التكليف ، ولا جاع الانبياء والمجتهدين على عدم سقوط التكليف عن العبد أصلاً ، لأن أكثر الناس نخبة وإيماناً بالله هم الانبياء (لانهم تالون الى على للراتب والقربة) والمعضومون عن الذنوب ، مع أن التكاليف فى حقهم أتم وأكمل فضلاً عن السقوط ، ولو كانت مرتبة مسقطه للتكاليف لكانت هذه المرتبة مرتبة النبوة لانه ليس فوق درجة النبوة مرتبة للبشر ، فالادعاء بأن العبد اذا ارتقى الى

علم الباطن الذى هو مقام الفناء فى الفناء فى التوحيد سقط عنه التكليف كفر وضلال ، لأنه لو جاز سقوط التكليف لين الله فى كتابه والنبي فى سنته والمجتهدون فى اجتهادهم ، مع أنه ليس من هذا شيء فى الكتاب والسنة والاجتهاد ، وهذا الزعم من غلاة الملاحدة الباطنية ليس الا اقراء على الله وكذباً على الانبياء وبهتاناً عظيماً على الأولياء ، عصينا الله تعالى عن مثل هذه المقتريات ، ومقارنة هؤلاء الغلاة ، لأنهم مفسدون لاهل الاسلام ، اذ يلقون التفرقة بين المؤمنين ، ويحدثون المذاهب العجيبة ، ويفعلون عوام الناس بحيلهم ودسائسهم الوصواسية ، لان لباسهم لباس الصوفية المتورعة ، مع أنهم غافلون عن الشريعة

﴿ البحث الثالث فى الايمان بالقدر والقضاء ﴾

واعلم أن قضاء تعالى هو ارادته فى الأزل بالاشياء على ما هى عليه فيما لا يزال ، وأن قدره تعالى ايجاده اياها على قدر مخصوص وتقدير معين فى ذاتها وأحوالها وأوصافها على ما قضاءه فى الازل ، والاشياء موجودة فى اللوح المحفوظ مجملة على سبيل الابداع وبعد حصول شرائطها مفصلة واحدا بعد واحد ظهر وجود الاشياء فى الخارج على وفق علمه فى الزمان والمكان المعينين بعد ارادة العبد أفعاله الاختيارية فكل فعل من الخير والشر برادته وقدره وقضائه تعالى فلا يخرج عن ارادته شيء لقوله تعالى ﴿ وما تشاؤون الا أن يشاء الله ﴾ وقوله تعالى ﴿ قل كل من عند الله ﴾ فالقدر تابع للقضاء والقضاء تابع للعلم والعلم تابع للمعوم فلا بد لكل شخص مكلف من الايمان بالقضاء والقدر ،

﴿ الفصل الثالث فى بيان المسائل المتفرقة والمسائل المختلف فيها ﴾

بين الاشاعة واللايريدية وهو مرتب على بحثين ﴿

البحث الأول فى مسائل متفرقة واعلم أن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب لقوله تعالى ﴿ وأمر بالمعروف وانه عن المنكر ﴾ وقوله عليه السلام ﴿ لتأمرن

بالمعروف ولتتهون عن المنكر أوليسلطن الله عليكم شراركم ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لكم ﴿ ولا جاع الأئمة في الصدر الاول وبعده على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وانهم يتواصون بينهم بذلك ويوبخون تاركه مع الاقتدار عليه

ومراتبه ثلاثة على ما أشار اليه النبي عليه السلام في قوله ﴿ من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه ﴾ فهذا الحديث يدل على أن جميع الأئمة مكلفون بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر حسب طاقتهم ومقدار قدرتهم ، فلا يخرج أحد عن هذا التكليف ولا عن المسئولية بمطف الجرم بعضهم على بعض ، كذا في المقاصد وشرحه

والايمان شرط العبادة ، لأنه أصول الدين ، فمن لا ايمان له فلا عبادة له ، لأن النصوص الدالة على العبادة متفرعة على الايمان وواردة على الاكثر بعد الايمان كقوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ﴾ وقوله ﴿ ومن يصل من الصالحات وهو مؤمن ﴾ فالعبادة مع الكفر لا تنفع لعدم شرطه ، كذا في شرح المقاصد والثواب فضل من الله لا استحقاق من العبد ولا واجب عليه تعالى ، لأن انعام الله علينا كثير لا يحصى كما قال تعالى ﴿ وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ﴾ فنعمة كل وقت زيادة على شكرنا في هذا الوقت بجميع أعضائنا ، بل الشكر في طول عمرنا في الدنيا لا يقابل النعمة القليلة في وقت من الاوقات فلا يمكن المعاوضة واليه أشار صاحب التوبة بقوله

وكيف تلمزه طاعاتنا عوضاً ونعمة الوقت تربو كل شكران
واعلم أن العلم أفضل من العقل ، لأن العقل كالوسيلة والعلم كالمقصود ، والمقصود أفضل من الوسيلة ، وأما مساوئ العقل فمؤمن بمجرد تبعية الدار والوالدين ، واصابة العين جائزة ، لأنه أمر ممكن في نفسه أخبر به الصادق بقوله ﴿ العين حق حتى تستنزل الحماق ، أي الجبل العالي وقال عليه السلام أيضا (العين حق ولو كان

شيء سابق القدر لسبقته العين . أى لافناء العين قبل زمان فناءه
وقال عليه السلام أيضاً (إذا استغسلتم فاعنسلوا) الخطاب لمن أصابته عين يعنى
إذا طلب للميون ممن يهتمه بإصابة عينه غسله ليصب غسالته عليه فليفعل العائن
ذلك الغسل ويعط غسالته وجوباً لأن ترياق سم الحية كما يؤخذ من لحما يؤخذ
علاج إصابة العين من غسالة العائن قلن في الغسالة اطفاء حرارة تلك الاصابة

وكيفية الاصابة أن القوة السمية تنبث من عين العائن الى الميون فيؤثر تأثيراً
عظيماً ولا يستبعد ذلك عقلاً ، لأن تأثير جسم في جسم آخر أمر مشاهد كثيراً في السم
وتأثير المؤذيات وأدوية الاطباء وغير ذلك وكذلك لا يبعد خروج جواهر غير مرسية
من عين العائن الخسيسة تصيب الى معين فتؤثر ، كذا في الخادى والسحر واقم
لقوله تعالى ﴿ ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر ﴾ وبوقوعه على النبي
ﷺ حتى انه استمر الى سبعة أشهر حتى نزل المعوذتان وهو اثبات نفس شريرة
بخارق العادة بمزاولة كفر أو كبيرة .

والتجسس لأحوال المؤمنين غير جائز لقوله تعالى ﴿ ولا تجسسوا ﴾ وأما
التجسس لأحوال الاعداء فواجب للاطلاع على قوتهم وحيلهم ودسائسهم والاكتات
الحرية لهم ، لأن اعداد المقابلة بالمثل يتوقف على تجسس أحوالهم (والله يحب
الدعاء) إذا اقترن بشرائطه لقوله تعالى ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾ وقوله عليه
السلام (يستجاب دعاء العبد ما لم يدع باثم ولا قطيعة رحم ما لم يستعجل) والعمدة
في قبول الدعاء صدق النية وحضور القلب ، لقوله عليه السلام (ادعوا الله وأنتم موقنون
بالاجابة ، فأن الله لا يستجيب الدعاء من قلب غافل لاه)

وكيفية الاستجابة اما بإعطاء ما سأل به بيمينه أو بخير منه أو بمثله أو برفع الدرجات
أو بعفو السيئات ، وان للدعاء كما كان منافع للاحياء كذلك ، للاموات ولذا شرعت
صلاة الجنائز .

وغفران كفر جائز في العقل ولا مانع له ، لأنه خالص حقه تعالى فله أن يغفر عنه ،

ولكن الدليل السمعي ينمعه كقوله تعالى ﴿ وما من بخارجين منها ولم عذاب مقيم ﴾ وقوله ، أيضاً ﴿ ان الله لا ينفق أن يشرك به ويفقر مادون ذلك ﴾ الى غير ذلك من النصوص الدالة على عدم الغفوة على خلود الكفار في النار .

وتجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر ، لقوله عليه السلام (صلوا خلف كل بر وفاجر) وان علماء الامة كانوا يصاون خلف الفسقة من غير فكبر ، وهذا الجواز مع الكراهة ، وكذا يصلى على جنازة كل بر وفاجر ، ولا بد للمسلمين من نصب امام يقوم بتنفيذ أحكامهم واقامة حدودهم وسد ثغورهم وتجهيز جيوشهم ، وقهر أعدائهم وتدمير متغلبهم وقطاع طريقهم ، واقامة الجمعة وصلاة العيد وقطع المنازعات الواقعة بين العباد ، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وقسمة الغنائم بين الغزاة ولا يشترط أن يكون الامام معصوماً ولا أفضل زمانه ، لأن المساوى في الفضل بل المفضل الاقل علماً وعملار بما كان أعلم بمصالح الامة وأقدر على القيام بمواجبها ، ويشترط أن يكون الامام مسلماً حراً ذكراً عاقلاً بالغاً ، فلا تجوز إمامة الكافر ، اذا جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ، ولا العبد لأن العبد مشغول بخدمة المولى ، ومنستحق في أعين الناس ، ولا تجوز امامة النساء لانهن ناقصات العقل والدين ، ولا الصبي ولا المجنون لانهما قاصران عن تدبير الامور والتصرف في مصالح الجمهور ، مع أن الامام لابد أن يكون ظاهراً غير خفي واقفاً للسياسة ومالكا للتصرف في أمور الامة ، بوقرأية وبرويته وشدة بأسه وشوكته ، وقادراً بعلمه وعدله وشجاعته على تنفيذ الأحكام وحفظ حدود الاسلام ، واتقاذا للظلم من الظالم ، اذ الاخلال بهذه الامور مغل بالمقصد من نصب الامام ، فلو ترك المسلمون نصب الامام لانوا لأن نصب الامام واجب علينا سمعاً وترك الواجب اثم لقوله عليه السلام (من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية) ولأن الصحابة جعلوا نصب الامام أهم الامور بعد وفاة النبي ﷺ حتى قدموه على دفنه لما يتوقف عليه كثير من الواجبات الشرعية ولا ينزل الامام بالفسق والجور .

واعلم أن الغني مع الشكر أفضل من الفقر مع الصبر لقوله تعالى ﴿ ووجدك عاثلاً فانغي ﴾ فإن الله تعالى عد الغني في هذه الآية نعمة على حبيبه ومن عليه بالغنى فلو كان الفقر أفضل لما كان لامتنانه تعالى على حبيبه معنى ولأن الغني جمع بين العبادتين المالية والبدينية فإن أنواع العبادة المالية كالزكاة والفطرة والأضحية والصدقات النافلة والاعاق على الضعفاء والاعانة على الأقارب والمدايا الى الاحباب وسائر الخيرات كلها بالمال ففي الغنى عبادة متعددة ومتعددة (وفي الفقر عبادة قاصرة واحدة هي الصبر) خلافا لبعض العلماء، منهم أبو الليث فان عتدم الفقر أفضل لكونه موجبا للسلامة في الآخرة، والأصح هو للذهب الأول، كما في بحر العلوم للنسفي

وما أخبر به النبي ﷺ من اشراط الساعة كخروج الدجال ودابة الأرض وخروج يأجوج ومأجوج ونزول عيسى عليه السلام من السماء وطلوع الشمس من مغربها ورفع القرآن من الصدور وهدم الكعبة وذهاب الرجال وبقاء النساء كله حق

وأما خروج الدجال فثبت بالأحاديث الكثيرة للذكورة في كتب الأحاديث وأما دابة الأرض فبقوله تعالى ﴿ وإذا وقع القول عليهم أخرجنا لهم دابة من الأرض تكلمهم أن الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون ﴾ فخرج هذه الدابة قبيل القيامة ، والكلام المفصل علي خروجها مذكور في التفسير

وأما خروج يأجوج ومأجوج فثبت بقوله تعالى ﴿ حتي اذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون ﴾

وأما نزول عيسى عليه السلام فبالحديث المروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضمم الجزية ويفيض المال لا يقبله أحد حتي تكون الساعة الواحدة أفضل من الدنيا وما فيها)، كذا في المصابيح

﴿ البحث الثاني في بيان للسائل المختلف فيها بين الاشاعة والماتر يدية اجالا ﴾

قال جمهور الماتر يدية (١) معرفة الله تعالى واجبة عقلا لا تحتاج الى الشرع ، (٢) وان الصانع تعالى يعرف بصفاته حق المعرفة ؛ (٣) وان حسن بعض الامور وقبحها يدرك بالعقل ، (٤) وان صفات الافعال كلها راجعة الى التكوين وهو صفة ذاتية ، (٥) وان التكوين ليس عين الكون ، (٦) وان بقاءه تعالى ليس صفة زائدة على ذاته ، (٧) وان ادراك المسموم والمذوق والملموس ليس صفة غير العلم في شأنه تعالى (٨) وان افعاله تعالى معللة بالحكم والمصالح (٩) وان الارادة لا تستلزم الرضا والمحبة (١٠) وان بعض آيات القرآن أفضل من بعض ، (١١) وان وجود الاشياء بالايجاد لا بخطاب كن ، (١٢) وان الايمان لا يزيد ولا ينقص (١٣) وان الاستثناء في الايمان لا يجوز حالا واستقبالا ، (١٤) وان التكليف بما لا يطاق لا يجوز ، (١٥) وانه تعالى لا يرى في المنام قطعا ، (١٦) وان الرؤيا ليست خيالا باطلا بل نوع مشاهدة في الروح ، (١٧) وان القدرة التي يعمل بها العبد صالحة للطاعة والمصيبة على سبيل البذل (١٨) وان العلم الواحد منا يتعلق بمعلومين وأكثر (١٩) وان الانبياء بعد موتهم أنبياء حقيقة كما في حياتهم ، (٢٠) وان فضل الله خلق وفعل العبد كسب ، (٢١) وان المذكورة شرط للنبوة ، (٢٢) وان افادة النظر الصحيح العلم بالكسب والخلق لا بالخلق فقط ، (٢٣) وان قدرة العبد مؤثرة في فعله لان له قدرة غير مؤثرة ، (٢٤) وان الارواح ليست بجسم ولا جسيائية بل هي امور مجردة عن المادة ، (٢٥) وان صفات الله باقية ببقاء هو نفس الصفة ، (٢٦) وان القضاء والقدر غير الارادة الازلية (٢٧) وانه ليس كل مجتهد مصيبا وان الحق واحد ، (٢٨) وان الكافر لا يكلف بأداء العبادات ، (٢٩) وان الانبياء معصومون من الصغار عمدا ومن الكبار مطلقا ، (٣٠) وان الموت فساد بنية الحيوان بعرض بخلقته تعالى في الحيوان ، (٣١) وأما الارادة الجزئية حل بين الوجود والعدم لا يتعلق به الخلق ، خلافا للاشاعة في كلها .

﴿ خاتمة في بيان ماوجب علينا في أصحاب رسول الله ﷺ ﴾

واعلم أن اللازم على الأمة كف اللسان عن الصحابة الا بخير ، لقوله عليه السلام (فلا تسبوا أصحابي فلو أن أحداكم لو أتقن مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه) وقوله عليه السلام (أكرموا أصحابي فانهم خياركم) وغير ذلك من الأحاديث فان هذه الأحاديث تدل على أن الواجب علينا أن نكف لساننا عنهم الا بخير ، والتعظيم لهم والترضية بهم سيما المهاجرون والأنصار وأهل بيعة الرضوان وأهل بدر ومن شهد أحداً وسائر الفزوات فكلهم مكرمون وانعقد الاجماع على علو شأنهم فالوظيفة لنا أن نشكرهم وندعو لهم بالترضية بهم ، لأنهم هداة في الدين ومرشدونا في اتباع الرسول وشريعته ، فانهم ناقلون أحكام الشريعة لنا ومؤمسون قواعد الدين ومشيدون أركان علم اليقين ، وناشرون أحكامه الى أقطار العالم ، وموسعون دوائر الشريعة في البلاد بين العباد ، فأى نعمة أعظم من هذه النعم الواصلة اليها منهم فالواجب علينا الشكر لهم لا غير ، ولغلاة الروافض مبالغات في بغض بعض أصحاب رسول الله والظعن فيهم ، بناء على حكايات كاذبة واقتراآت واهية لم تكن في القرون الأولى فالاحتراز عن أمثال هذه الهذيان واجب علينا وما وقع بينهم من المنازعات والحجرات فله محل صحيح وتأويل مقبول فالبحت عنها ليس وظيفة لنا عقلاً وعرفاً وسمماً وأما الظعن فيهم ان كان مما يخالف الأدلة القطعية فكفر والافدعة وفسق وفجور فلا يجوز الظعن على معاوية وأحزابهم ، لأنهم داخلون في نهى النبي عن الظعن في أصحابه ولم يحظ في مدحه عليه السلام بقوله (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم) وبالجملة لاعتقاب بترك اللعن من أحد في حق إبليس مع أنه الكافر الجاني ، فالأسلم والأولى ترك كثرة اللعن في حق جميع المخلوقات ولو في حق إبليس نعم أنه كافر قطعاً ، وكذا لا ينبغي اللعن على يزيد ولا على المهجاج ، لأن نبينا نهى عن لعنة المصلين ، ومما من أهل الصلابة والقبيلة لاشك فيه

واعلم أن من سب الأصحاب عزز بالضرب لقوله عليه السلام (من سب نبياً فاقتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه) لأنهم استحقوا مدحه تعالى بقوله ﴿ محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار ﴾

وفي هذه الآية دلالة على أن أصحاب رسول الله داخلون في هذا المدح كافة لاستثناء لا أحد منهم ، لأن كلهم مشرفون بعمية النبي عليه السلام لأن الصحابي من رأى النبي مؤمناً بعد ممته في حال حياته عليه السلام ولو بلا مكلمة ولا مجالسة ولو ماشياً لغبر جهته حتى لم يره النبي لا يمنع محبته لأن شرف منزلة النبي يظهر أثر نوره في قلب من يلاقيه

وأما العارض للمانع للرؤية كالعمى لا يمنع للصاحبة وكذا الاطفال لأن البلوغ ليس بشرط في كونه محباً ، وأما من رأى بعد وفاة النبي قبل دفنه فليس بصحابي وكذا من رأى بعد وفاته في الرؤيا ليس بصحابي لأنه من الأمور المعنوية لامن الأحكام الدنيوية

ومصاحبة الجن توجب كونهم محباً كالانس ، وأصحاب رسول الله من الانس يوم وفاته مائة ألف وأربع عشرة ألف في رواية كلهم من أهل الدراية والحدس لله على التمام والصلاة والسلام على خير الأنام ، وعلى آله وأصحابه الذين هم أمناء الأمم فشرعت في تحرير هذه الرسالة وتسويدها يوم ثالث عشر من شهر جمادي الآخر وفرغت من تسويدها في اليوم السادس عشر من شهر رجب في سنة أربعة وثلاثين وثلثمائة وألف من هجرة نبينا ﷺ ورفعت القلم عن تبليضها في يوم اثني عشر من شعبان هذه السنة

حجة اقناعية عادية	صحيفة
١٦ وأفعال العباد مخلوقة بخلقه تعالى	٢ ديباجة الكتاب
١٨ والتفصيل في أفعال العباد والمختار فيه	٣ موضوع علم الكلام وتعريفه وغايته
مذهب القاضي أبي بكر	٣ أصول الفرق الالامية وخلاصة مذهبهم
١٨ واعلم أن الارادة الجزئية حالة قوية غير مخلوقة	٥ و يظهر هذه الفرق الاسلامية تكملت
١٩ وفي اثبات الاختيار الجزئي أربعة مذاهب	الفرق المبينة في الحديث الى ثلاث وسبعين
٢٠ بيان مذهب الماتريدي في الاختيار الجزئي	٦ للراد بالائمة في الحديث امة الاجابة لائمة
٢١ وأما ابطال مذهب الطبيعيين فمن خمسة وجوه	الدعوة
٢٨ البحث الأول في تنزيهه تعالى عن النقائص	٦ واليوم أرباب الفرق الضالة الموجودة
٢٩ واعلم أن الاسم للشيء ان كان علما شخصياً	٦ وأما الفلاسفة والطبيعية خارجة عن الفرق
كقظة الله يصح اطلاقه والتفصيل في أسمائه تعالى	الاسلامية
٣٢ البحث الثاني في نفي الاتحاد والحلول	٧ البحث الاول في معرفته تعالى وشرط النظر
وأن غلاة للمحدين أربعة	في معرفة الله وأول الواجب على العبد
٣٢ وأما الاتحادية والحلولية	٩ البحث الثاني في إثبات الصانع بالنظر
٣٣ البحث الثالث في نفي الوجوب عليه تعالى	الصحيح وفيه مسالك ستة
٣٤ ولا غرض لقلعه تعالى	٩ واعلم أن أساس هذه الدلائل حدوث العالم
٣٥ واعلم أن أصول الصفات السلبية خمسة	واعتماده في الضروريات الدينية
٣٥ للراد بصفاته تعالى في علم الكلام مبادئ المشتقات	١٠ وأما الدلائل العقلية على حدوث العالم
٣٧ البحث في صفة الحياة والعلم	١١ بيان مذهب السوفسطائي وهم ثلاث طوائف
٣٨ البحث في صفة القدرة	١٣ واعلم أن ابطال التسلسل في إثبات الواجب
٣٩ البحث في صفة الارادة	لازم
٤٠ واعلم أن صفة العلم أعم من القدرة	١٤ ولذا اشتغل علماء الكلام بابطال التسلسل
	١٤ البحث الثالث في كونه تعالى واحداً
	لاشريك له
	١٥ واعلم أن قوله تعالى لو كان فيهما آلهة

- ٤١ البحث في صفة التكوين وهو كالأماكن
الوقوعى
- ٤٢ البحث في صفة الكلام وتفصيلاته
- ٤٣ والنزاع في الكلام بين المعتزلة وأهل السنة
لفظي لا حقيقي
- ٤٤ البحث في صفة السمع والبصر
- ٤٦ البحث في صفة جائزته تعالى وفي رؤيته
- ٤٧ ان الرؤية في الآخرة ثابتة بالكتاب
والسنة واجماع الامة
- ٤٩ البحث في الحسن والقبح
- ٥٠ البحث في تكليفه تعالى والتكليف بما
لا يطاق ثلاث
- ٥٢ البحث في الأجل
- ٥٣ والموت قائم بالميت ومخلوق له تعالى
- ٥٤ البحث في النبوة
- ٥٤ واعلم أن الاوصاف الواجبة لعموم الانبياء
- ٥٦ الانبياء بريئون عن العيوب المنفرة
- ٥٦ ان الصفات الجائزة على الانبياء من الحالات
البشرية
- ٥٧ ان الانبياء يملكون سياسة الدنيا وأحوال
الآخرة
- ٥٨ البحث في لزوم الشر بمقتلا ونقل
- ٦٢ ان الاديان كلها باحثة عن لوازم البشرية
والاحتياجات العمومية
- ٦٢ من الاحكام الشرعية الاعتقادات
- ٦٣ ومن أحكام الشرع الاخلاق الحسنة والطهارة
- ٦٤ ومن أحكام الشرع النهي عن المنهيات
- ٦٦ ومن أحكام الشرع أحكام أنواع العقوبات
- ٦٧ البحث في لزوم الكتب السماوية وأن
حكم كل كتاب باق الى انزال كتاب آخر
- ٦٩ البحث في معجزات الانبياء وأن الخوارق
سنة
- ٧٠ البحث في كيفية حصول المعجزة
- ٧١ والاعتراض بأن في القرآن كلمات غير
عربية والتكرار والجواب عنه
- ٧٣ والاعتراض بأن فيه شعرا والجواب عنه
- ٧٤ البحث في كيفية دلالة المعجزة على صدق
النبي ﷺ
- ٧٤ الفصل الثالث في امكان وجود الانبياء
- ٧٥ النبي بين الامة كالطبيب الحاذق بين الملة
- ٧٦ الانبياء كلهم من الرجال لامن النساء
- ٧٦ البحث في اثبات نبوة نبينا وقصيل أحواله
- ٧٨ أحوال البشر في زمان البعثة وانكار اليهود نبوته
- ٨٠ المطلب في أن نبينا أفضل الانبياء
- ٨٢ في بيان معارجه عليه السلام ووقته
- ٨٣ في بيان أن شريعته عليه أفضل الصلاة
وآتم السلام أفضل الشرائع والتفصيل
في أحكامها
- ٨٨ الاعتراض بقسرة النساء والجواب عنه
- ٩٢ والاعتراض على تعدد الزوجات والجواب عنه
- ٩٣ جواز التعدد مشروط برعاية العدالة بين
الزوجات

- ٩٤ والطلاق عدل في الزوج والزوجات
٩٤ الحكمة في كون الطلاق في يد الرجل دون المرأة
٩٥ الاعتراض بالحجج والجواب عنه
٩٦ والامر بالحجج مشتمل على سياسية شرعية
٩٧ سبب ظهور القرامطة
٩٨ المطلب في أنه عليه السلام ختم الانبياء
٩٩ فلاحتياج للبشر الي نبي بعد نبينا
٩٩ وظائف البشر بحسب الاساس عشرة اقسام
١٠١ من الوظائف البشرية التعاون والتناصر
١٠٢ من الوظائف حسن الأخلاق
١٠٣ من الوظائف الزراعات واستحصال الارزاق من الأرض
١٠٣ وظيفة الصناعة
١٠٤ من الوظائف العلم والمعرفة
١٠٤ كلف الانسان بمقدار قدرته
١٠٥ أما المقدمة ففي امكان الآخرة واثبات وجودها
١٠٦ واعلم أن القيامة واقعة البتة
١٠٧ وان الآخر أمر ممكن
١٠٩ البحث الأول في مراتب الآخرة
١٠٩ وأما الحياة في القبر
١١١ وأما الحكمة في السؤال والحساب
١١٣ البحث الثاني في أحوال الآخرة
١١٤ والشفاعاة حق وشفاعة نبينا عامة
١١٦ البحث الاول في حقيقة الايمان والاسلام
١١٧ فالاعمال غير داخلة في الايمان
- ١١٧ واعلم أن مجرد المعرفة بلا قبول ليس بايمان
والمعتبر في الايمان غيبي
١١٨ وأما ايمان المقلد فصحيح
١١٩ في بيان ما ينافي الايمان
١٢٣ واعلم أن تفضيل الولي على النبي كفر
١٢٣ وأن أفضل الناس بعد الانبياء أبو بكر رضي الله عنه
١٢٤ ومن أنكر محبة أبي بكر فهو كافر
١٢٤ ولا اعتبار لخرافات الشيعة في تفضيل علي رضي الله عنه
١٢٥ ليس للعبد مرتبة مسقطه تكليفه الا الجنة والصبا
١٢٦ البحث في القضاء والقدر
١٢٦ واعلم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب
١٢٧ وأصاية العين جائزة والتفصيلات فيها
١٢٩ ويجوز الصلاة خلف كل بر وفاجر
١٢٩ ولا بد للمسلمين من نصب الامام
١٣٠ الفنى مع الشكر أفضل من الفقر
١٣٠ وأما خروج الدجال ويأجوج ومأجوج ونزول عيسى عليه السلام ثابت
١٣١ المسائل المختلف فيها بين الأشاعرة والماتريدية
١٣٢ اللازم على الأمة كلف اللسان عن الصحابة
الانخير
١٣٣ مصاحبة الجن توجب كونه صعبا

